

تقرير قوانين

بسم الله الرحمن الرحيم

وبحمده وصلوة على رسوله يقول البائس الفقير محمد المرعشي المدعو
بساجقلى زاده اكرمه الله سبحانه بالفوز والسعادة (هذا تقرير القوانين
التداولية من علم المناظرة كتيبه تخلصا عن اقتراح بعض الطلبة وليكون
لهم مقدمة لطاب فروعها النادرة (وعلم المناظرة قوانين يعرف
بها احوال الابحاث الجزئية من كونها موجهة وغير موجهة
والقانون قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بضمها
الى صغرى سهولة الحصول وهي حل عنوان موضوع الكبرى الكلية
على جزئى من جزئياته فيحصل قباس من الشكل الاول ينتج حل
محمول القانون على ذلك الجزئى فيقال هذا البحث منع كذا وكل منع
كذا فهو موجه ينتج ان هذا البحث موجه وقس عليه والابحاث
اعتراضات السائل واجوبة الممثل والتوجيه ان يوجه المناظر كلامه
الى كلام خصمه كذا قبل وموضوع علم المناظرة الابحاث الكلية
ان يبحث فيه عن احوالها من كونها موجهة وغير موجهة فالبحث
عن احوالها هي القوانين المذكورة والغرض منه معرفة
احوال الابحاث الجزئية وفائدته العصمة عن الخطأ فى المناظرات

ومن

غير المتأخر

ومن ليس له بضاعة من هذا الفن لا يكاد يفهم ابحاث العلوم
 خصوصاً الكلام واصول الفقه والميزان و يسمى هذا الفن علم
 آداب البحث وعلم صناعة التوجيه ايضاً ولفظ العلم ليس جزءاً من
 هذه الاسامي وكذا من سائر اسماء العلوم فالاضافة من قبيل شجر
 الاراك ان قلت فظهر ان اسم هذا الفن هي المناظرة وهي عرفت بالنظر
 من الجانبين في النسبة بين الشئين اظهاراً للصواب وهذا مفهوم
 مبين لما سبق قلت هي يطلق عند المناظرين على معنيين الفن
 المذكور صفة المناظرين وهذا الفن يقارب بما ذكره الاصوليون في باب
 القياس و يبين فن الجدل اذ هذا قوانين يقتدر بها على اظهار
 الصواب وذاك قوانين يقتدر بها على حفظ المدعى ودفع كلام
 الخصم سواء كان كل منهما حقاً او باطلاً فغرض المناظر اظهار
 الصواب وغرض المجادل حفظ المدعى ودفع الخصم والزامه فقواعد
 الجدل لعلها حيل ومغالطات لا ينبغي ان يقابل بها الا الخصم المتعنت
 والجدل يطلق على صفة المجادل ايضاً (ورتبه على مقدمة
 ومقصدان وخاتمة) المقدمة في تفسير بعض الالفاظ (المنع)
 والممانعة والمناقضة والنقض التفصيلي الفاظ مترادفة عندهم معناها
 طلب الدليل على مقدمة الدليل وقد يطلق لفظ المنع على طلب
 البيان مجازاً وهو اعم من جهة انه مشترك بين منع النقل ومنع المدعى
 ومنع المقدمة ومن جهة ان البيان مشترك بين الدليل المنطقي المعتبر
 في هذا الفن وبين تصحيح النقل باحضار الكتاب مثلاً ولفظ المنع
 عندهم معنى آخر يعنى المناقضة والنقض والمعارضة وهو الدخول
 في مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة او الابطال ومقدمة
 الدليل ما يتوقف عليه صحة الدليل وهو يتناول اجزاء الدليل
 وشرائط انتاجه وتقريبه والتقريب سوق الدليل على وجه يستلزم
 المطلوب (والملازمة) كون الشئ مقتضياً للآخر او الاول ملزوم
 والثاني لازم واللازم قد يكون مساوياً للملزوم وقد يكون اعم منه
 مطلقاً لا غير (ثم اعلم ان طلب الدليل على المدعى او على مقدمة دليله

وطلب تصحيح النقل قد يكون بما يشق من لفظ المنع كان تقول هذا ممنوع وقد يكون بما لا يشق منه كان تقول فيه مناقشة او انه غير مسلم او لا نسلم ذلك او هو مطالب البيان والاول مجاز في المدعى والنقل ولا مجاز في بواقى الالفاظ هذا اذا كان المدعى او مقدمة دليله غير مدال والا ففي استعمال الالفاظ المذكورة كلها فيها مجاز في النسبة والمنسوب اليه في الحقيقة شئ من مقدمات دليلهما (ثم اعلم) ان المنع في شئ من الصور لا يحتاج الى سند فان لم يذكر معه سند يسمى منعاً مجرداً وان ذكر يسمى منعاً مع السند (والسند ما يتقوى به المنع بزعم المانع وتنوير السند ما يذكر لتوضيح السند (والنقض) في عرفهم ثلاثة نقض التعريف وهو ابطاله بعدم الجمع او المنع ونقض المقدمة وهو لا بد ان يقيد بالتفصيل وهو المناقضة ونقض الدليل وهو ابطاله بخلاف المدعى عنه في بعض الصور او باستلزامه فساداً وهو قد يقيد بالاجمال واستعمال النقض والمعارضة في ابطال النقل والمدعى مجاز كما اشار اليه ابو الفتح هذا اذا لم يكونا مدلين والا فابطالهما معارضة حقيقية وكذا ابطال المقدمة المدللة واما ابطالها غير مدللة فيسمى غصباً لكن لا مانع عن اطلاق النقض والمعارضة عليه مجازاً لانه قياسى وكذا لا مانع عن اطلاق النقض مجازاً على ابطال التعريف بغير ما ذكر وابطال التقسيم والا بطل لا بدله من دليل ودليل نقض الدليل يسمى شاهداً ايضاً فالشاهد ما يدل على فساد الدليل كذا قيل لكن الشاهد قد يطلق على السند ايضاً (والمعارضة) اقامة الدليل على خلاف ما قام الدليل عليه الخصم وخلافه نقيضه او ما يستلزم نقيضه واولم يكن للخصم دليل عليه لا تكون اقامة الدليل على خلافه معارضة في عرفهم (والدليل في عرف المنطقيين ما يتركب من قضيتين للتأدي الى مجهول نظري قيد بالنظري احترازاً عن المجهول البديهي ويقال له البديهي الخفي وانما احتراز عنه لان ما يوصل الى البديهي الخفي يسمى تنبيهاً والتنبيه هو الاشارة الى ما يستفاد منه القضية البديهية من الاحساس

والتجربة والحدس وغير ذلك كما يقال لا ثبات تغير العالم لانا نشاهد
التغيرات فيه من الحركات والآثار المختلفة كذا قيل واما الدليل في عرف
الاصوليين فهو ما يستدل بوقوعه او بشئ من حالاته على وقوع
غيره او على شئ من حالاته ولذا قالوا الدليل على وجود الصانع هو
العالم كذا قيل وكذا الدليل على وحدة الصانع وكما حكته هو العالم فانه
كما يستدل بوقوعه اى وجوده على وجود الصانع كذا يستدل بشئ
من حالاته وهو كونه على النظام الاكمل على وحدة الصانع وكمال
حكيمته هذا هو المشهور عندهم وبيان تحقيق عرفهم وتفصيل الفرق
بين العرفين لا يناسب الفن ثم اعلم ان الدليل المنطقي ينقسم الى برهان وامارة
وجدل ومغالطة وله اقسام غيرها لا يناسب ذكرها في هذا الفن اما
البرهان فهو قياس مؤلف من مقدمات قطعية مشتملة على شرائط
الانتاج وهو يفيد اليقين بالنتيجة واما الامارة فهي قياس كانت احدى
مقدمتيه او كليهما ظنية وهى لا تفيد الا الظن بالنتيجة واما الجدل
فهو قياس كانت احدى مقدمتيه او كليهما مشهورة او مسلمة
من جهة الخصم اعنى انها مسلمة عند الخصم فيسلمها المجيب ويبني
عليها الكلام لدفعه والغرض من الجدل الزام الخصم واقناع من هو
قاصر عن ادراك مقدمات البرهان فكل جواب بنى على الامر المحقق في
الواقع فهو جواب تحقيقى وان بنى على ما يسلمه الخصم فهو جواب
جدلى وكذا السؤال واما المغالطة فهي قياس فاسد اما من جهة
الصورة بان لم يشتمل على شرائط الانتاج او من جهة المادة بان كان
بعض مقدماته او كليها كاذبة شبيهة بالصادقة واما لما اذا يكن شبيهة
بالصادقة لا يسمى قياس المركب منها مغالطة ووضع الطبيعة
مقام الكلية من قبيل انشاء شرط الانتاج (واعلم ان من قبيل فساد المادة
اشتمال الدليل على المصادرة على المطالب وهى في عرف الميزانيين
جعل احدى مقدمتيه عين النتيجة بتغيرها وانما اعتبر التغير ليقع
الالتباس كان تقول هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج ان هذه حركة
فالصغرى ههنا عين النتيجة وقد بدل الحركة فيها بما يراد فيها وهى

النقلة وكان تقول الانسان بشرو كل بشر ضحاك ينتج ان الانسان ضحاك
فالكبرى ههنا عين النتيجة وقد بدل الانسان فيها بما يرادفه وهو
البشر ومن قبيل جعل احدي مقدمته عين النتيجة بتغير ما كون النتيجة
واحدي مقدمتي الدليل متضايقتين فان احدا المتضائفتين في قوة الاخر
فاذا جعل احدهما مقدمة من برهان الاخر كان كجمل النتيجة مقدمة من
برهانها كقولك هذا ان لانه ذواب وكل ذي اب ابن ينتج هذا ان فالصغرى
ههنا في قوة النتيجة لانهما متضايقتان كذا في حاشية السيد الشريف
على شرح مختصر الاصول و المتضايقتان هما الامر ان المتقابلان
الذيان لا يمكن تعقل احدهما الا مع تعقل الاخر فيستلزم تعقل
احدهما تعقل الاخر ولذا وقع في التعريفات المصادرة هي ان تجعل
النتيجة جزءاً من القياس او يلزم النتيجة من جزء القياس يريد بالثاني
صورة التضاييف المذكورة وهما نظر لان المتضايقتين من قبيل
المتقابلين اللذين لا يمكن اجتماعهما في موضع واحد من جهة واحدة
في زمان واحد والنتيجة مع الصغرى في المثال المذكور ليست كذلك
اذ لا تقابل بينهما بل المتقابلان هما الابن والاب فهما المتضايقتان
فاعمل في كلام السيد قساً مع فاعل المراد كون محمول المقدمة تصور
محمول النتيجة بنسبته الى ذات متضايقة مأخوذة مع وصف الاضافة
حتى لو كانت معرفة عن وصف الاضافة كأن تقول لانه متولد
من نطفة انسان آخر لا تلزم المصادرة ومما ينبغي ان ينبه عليه ان
الاستدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود ليس من قبيل جعل الدعوى
جزأ من الدليل لان المعرفة بالكسر ليس عين المعرفة كما صرح به بل هو
مفهوم تفصيلي والمعرفة مفهوم اجمالي فهما ليسا بمترادفين وذلك كان
تقول هذا اسم لانه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
وكل ما هو كذلك فهو اسم فليس الدعوى هنا عين الصغرى فليس
ما قاله ابن الحاجب لانها اما ان تدل على معنى في نفسه الخ مصادرة
ان قلت الدليل مركب من قضيتين والدعوى قضية واحدة فلا يمكن
جعلها عين الدليل فما وجه ما اكتب في بعض الورقات ان

المصادرة هي جعل الدعوى عين الدليل اوجزته قلت لعله اشارة الى
وجسه بعيد وهو ان تكون الحدود الثلاثة للدليل مترادفة فالنتيجة
حينئذ تكون عين كل واحد من مقدمتي الدليل فتكون عين الدليل ولك
ان تقول قد تطوى احدى مقدمتي الدليل وتكون الدعوى عين
المذكورة فيتوهم حينئذ كون الدعوى عين الدليل للغفلة عن
المقدمة المطوية كما صدر عن بعض محشي شرح الشمسية عند بيان
النسب بين النقيضين ورده محش اخبان الدليل ليس عين المذكورة
اذ هنا مقدمة اخرى مطوية فيحتمل ان يكون ما كتب في بعض الورقات
مبنيا على التوهم المذكور ومن قبيل جعل احدى المقدمتين عين
النتيجة ايضا توقف العلم باحدى مقدمتي الدليل على العلم بالنتيجة بيانه
ما قاله القطب في شرح مختصر الاصول ومن هذا القبيل كل قياس
دوري وهو ان يثبت احدى مقدمتيه بقياس يتألف من نتيجة الاول وعكس
المقدمة الاخرى كما يقال كل وضوء رافع الحدث وكل ما هو رافع الحدث
يصح بالنية فكل وضوء يصح بالنية ثم يستدل على قولنا كل ما هو رافع
الحدث يصح بالنية بقولنا كل ما هو رافع الحدث وضوء وكل وضوء
يصح بالنية فكل ما هو رافع الحدث يصح بالنية انتهى يقول الفقير
واعل القياس الدوري لا يتحصر في الصورة التي ذكرها القطب بل يوجد
في غيرها ايضا كما في القياس الاستثنائي المركب من المتصلة الاتفاقية
نحو ان كان الانسان ناطقا فالجمار ناهق لكن الانسان ناطق ينتج ان
الجمار ناهق لان العلم بصدق المتصلة الاتفاقية موقوف على العلم
بصدق التالي فلو استفيد العلم بصدق التالي من العلم بصدق الاتفاقية
يلزم الدور كذا في تصديقات شرح الشمسية ولان بيان المصادرة نادر
في كتب المؤلفين قد اطنبت فيه ومن قبيل فساد المادة اشتباه العارض
بالمعروض وهو على ما يفهم من حاشية شرح المطالع على وجهين
احدهما ان تحكم بحال المفهوم مثلا على ما صدق عليه ذلك المفهوم فيقول
الخصم هذا غلط من باب اشتباه العارض بالمعروض اذ ليس الكلام في
المفهوم بل فيما صدق عليه هذا المفهوم والاخر ان تحكم بحال

ما صدق عليه المفهوم على المفهوم فيقول الخصم حيث هذا غلط
من باب اشتباه العارض بالمعروض اذ ليس الكلام فيما صدق عليه
هذا المفهوم بل في المفهوم ويجوز ان يقال في الموضوعين من باب
اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه وهذا الاشتباه كما يقع من المعلن
يقع من السائل ومن قبيل اشتباه العارض بالمعروض اشتباه النقل
بالمقول كما يذكره بعض محشي شرح المسعود (التعنت طلب الدلة
والمكارة هي المنازعة في المسئلة العلمية لا لظهور الصواب بل
لا لزام الخصم واطهار الفضل كذا في بعض الكتب والظاهر
ان معناه المنازعة في المسئلة بشيء لا يوافق اظهار الصواب وهي غير
مسموعة عند اهل التوجيه فيدخل فيها دعوى بطلان دليل الخصم
او دعواه من غير ذكر دليل يدل على البطلان وكذا منع شيء مدلل الا ان
يريد ارجاع المنع الى شيء من مقدمات دليله وكذا منع البديهي الاولى
في كل حال وكذا منع الجربات والحدسيات والمتواترات عند اشتراك
التجربة والحدس والتواتر بين عامة الناس كذا قيل وقضايا
قياساتها معها في حكم البديهي الاولى كما صرح به في شرح
المواقف وكذا منع المسلم عند المانع قيل يدخل فيها طلب الدليل على
مجموع الدليل من حيث هو مجموع او على مقدمة غير معينة وفيه بحث
لابن الفتح (وتعيين الطريق معناه ترجيح الطريق المسلول اليه
وتفصيله ان المعلن قد يستدل على مطلوبه بدليل مشتمل على التطويل
او الاستدراك او الخفاء فالسائل يعترض عليه بان الاول ان يستدل بهذا
يشير الى دليل خال عن المذكورات فيجيب عنه بان هذا الاعتراض
من قبيل تعيين الطريق وهو ليس من دأب المناظرين وقد يعين المعلن
ويرجح طريقا لا فائدة شيء ثم يستدل عليه بانه يفيد هذا وهو امر
مطلوب فالسائل يعترض عليه بان دليلك لا يرجح ذلك الطريق لوجود
طريق آخر يفيد ما افاده فيجيب عنه بان هذا الاعتراض من قبيل
الاعتراض على تعيين الطريق والاعتراض عليه ليس من دأب
المناظرين فتعين الطريق في المقام الاول صفة السائل وفي المقام

الثاني صفة العمل وان شئت قلت في المقامين ليس على قانون التوجيه
او خارج عن قانون المناظرة و بيان ذلك ان المناظرة لاظهار الصواب
وما ذكره السائل في المقامين لا تعلق له بهذا الغرض اما في الاول
فلان المطلوب قد ثبت بما ذكره العمل ايضا واما في الثاني فلان الترجيح
سيما آخر وهو اختيار العمل فلهذا لاحظ في دليله فالمدكور يصح ذلك
الطريق والاختيار يرجحه فمجموع الدليل يثبت الترجيح وبالجملة
ان للعمل ان يدفع ذلك الاعتراض بادنى عناية ولو قال السائل ان
دليلك مشتمل على امر مستدرك فهذا يحتمل ان يكون المراد به ترجيح
الطريق الخالي عن الاشتغال على امر مستدرك فهو حيثئذ من قبيل
تعيين الطريق ويحتمل ان يكون المراد به منع دعوى ضمنية لان العمل
كانه ادعى حسن دليله فالسائل منع هذه الدعوى مستندا باشتغال
الاستدراك فهو على هذا التقدير من دأب المناظرين لانه منع شيء
من الدعاوى والمنع من دأبهم وبالجملة ان العمل كما ادعى
شيئا واشتمل عليه كذلك ادعى حسن دليله ومنع الدعوى من اركان
المناظرة ولاجل هذين الاحتمالين قال ابو الفتح واما ما قيل ان الدخول
في الدليل بان بعض مقدماته مستدرك من قبيل تعيين الطريق وهو
خارج عن قانون المناظرة فيأباه انه واقع في كلام المحققين
انتهى وكذا التفصيل في كل دخل بالاستدراك وشبهه وان كان
وارد على الفاظ الدعاوى او التصورات لان الالفاظ طريق افادة
المعاني واما اذا اشتمل دليل العمل على فساد فابطاله السائل بسببه ثم قال
والصواب ان يقال كذا فهو ليس من قبيل تعيين الطريق فهذا ملاحى
من تلويحات الا كما برقبسوا ما لم يذكر على ما ذكر (التبكيث)
يحيى على معنيين التوبيخ والغلبة فقولا بكته بتشديد الكاف
اما بمعنى وبخه او بمعنى غلبه بالجمة وفسر التبكيث بالمعنى الثاني في المطول
بالاستسكات والالزام هذا والتقريع والتعيب والتوبيخ واللوم كلها
بمعنى واحد (مجاراة الخصم) وتسمى التماسي معه وارضاء الفئان اليه
والمساهلة معه كذا في المطول حقيقتها ان السائل يزعم استلزام شيء شيئا
بناء على ان الوهم يحكم بذلك الاستلزام لسبب ما مع بطلان اللزوم

في الواقع والشئ الاول مما لا مجال للمعمل ان ينكره والشئ الثاني يناقض
دعوى المعمل فيعارض السائل المعمل بدعوى الشئ الاول لانه
يستلزم في زعمه ما يناقض دعوى المعمل فلامعمل في الجواب عنه امر ان
الاول اثبات مدعاه بدليل آخر وترك الالتفات الى ما عارض به السائل
وهذا معارضة على المعارضة وسيأتي بحثها في آخر الرسالة والامر
الثاني تسليم دعوى السائل ومنع الاستلزام وهذا مجارة الخصم
وهذا اشد تأثيرا في تبكيث الخصم واسكاته لان السائل ادعى
شئ لا مجال للمعمل ان ينكره ويستلزم ذلك الشئ في زعمه ما يناقض مدعى
المعمل فشبهة السائل لا تزول باثبات المعمل مدعاه بدليل آخر لانه
يقول بعد ذلك الاثبات الشئ الثاني ثابت لا مجال لان تنكره وهو يستلزم
نقيض مدعاه فشبهة السائل لا تنقطع الا بطريق المجارة ان قلت
ليس للمعمل هنا وظيفة اخرى وهي منع ما ادعاه السائل قلت لا مجال
للمعمل ان يمنعه هنا لان المفروض ان ما ادعاه السائل مما لا مجال للمعمل
ان ينكره قال صاحب الايضاح في تمثيل المجارة كما اذا قال لك من يناظر
انت من شانك كيت وكيت فتقول نعم انا من شاني كيت وكيت ولكن
لا يلزم من اجل ذلك ما ظننت انه يلزم وقال ايضا واما قوله تعالى
حكاية عن الرسل (ان نحن الا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء
من عباده) فن مجارة الخصم للتبكيث فالرسل عليهم السلام كانوا
ان ما قلتم من انا بشر مثلكم هو كما قلتم لان تنكره ولكن ذلك لا يمنع
ان يكون قد من الله علينا بالرسالة انتهى وتوضيحه ان الكفار
توهموا ان البشرية تنافي في الرسالة وان الرسل لا تكون الا من الملائكة
وان شئت قلت توهموا ان البشرية تستلزم عدم الرسالة وسبب ذلك
التوهم منهم استعظامهم امر الرسالة فالرسل لما ادعوا الرسالة عارضهم
الكفار بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا فاجابهم الرسل بطريق المجارة
كما عرفت وكان يكفي للكفار في المعارضة ان يقولوا انتم بشر مثلنا
بدون الحصر لكن الحصر للتأكيد فتأمل ثم ان ظاهر قول الرسل
ان نحن الا بشر مثلكم بتسليم الحصر تسليم لانتفاء الرسالة

لان ذلك مفاد الخصم في ذلك قولهم (ولكن الله يمن) الآية فالظاهر ان يقولوا نحن بشر مثلكم لئلا ينافي منع الملازمة واجاب عنه في المطول بان تسليم البشرية بطريق الخصم لا يكون كلامهم على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين انتهى ومعناه ان الخصم غير مراد في التسليم وانما ذكر للمشكلة (يقول الفقير فهذا الجواب من الرسل ابلغ من جواب رسل عيسى عليه السلام بقولهم بنا يعلم انا اليكم لرسولون بعد قول الكفار ما اتمم الا بشر مثلنا لان ذلك ليس بمجارية بل في مقام المعارضة على المعارضة ان قلت قال في التلخيص وقولهم ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجارة الخصم ايثر حيث يراد بكيته وقال في المطول في بيان ليثر من العثار وهو الزلة لامن العثور وهو الاطلاع انتهى فامعنى الزلة هنا قلت الزلة الزلق وزوال الشبات والخصم لما ثبت على سوء اله عند المجارة بل سكت والزم فكان كاتما زلت قدمه عن مكانها (يقول الفقير والمجارة كثيرة في اجوبة المصنفين حيث يقولون قلت نعم ولكن الامر كذا والمجارة غير التسليم في اصطلاح المناظرين وان كان يطلق على المجارة التسليم لغة اذا التسليم في المجارة بمعنى التصديق واعتقاد الصحة والتسليم في عرفهم ان يفرض السائل صحة ما منعه من غير اعتقاد بصحته وهذا يقرب مما قاله السيوطي في الاتقان في مجادلات قبل القران بعد ذكر المجارة ومنها التسليم وهو ان يفرض المحال (يقول الفقير ويسمى التسليم في عرفهم التزل ايضا كما وقع في عبارة بعض المصنفين وصورة التسليم ان يقول السائل بعد قوله لانسلم الصغرى ولو سلمنا هالانسلم الكبرى وامل فائدة التسليم اشعار بان منع المقدمة الاخرى لا يتوقف على منع المقدمة الاولى لئلا ينوهم المعلن انه اذا دفع منع الاولى يندفع منع الاخرى وانما اطنبت في الكلام وبالغت في التوضيح لاني لم ارفصيل هذا المقام في كتاب (الالزام بحجز السائل عن منع كلام المعلن) والافحام بحجز المعلن عن اثبات مطلوبه اى عند منع السائل كذا قاله المسعودي ويقال الزام السائل والحام المعلن بالاضافة والظاهر انه اضافة المصدر الى المفعول فالمعنى جعل المعلن السائل عاجزا وجعل السائل

المعلل عاجزا فتفسير المسعودي تفسيران باللازم فتدبر والذي يحجز خصمه فهو غائب وخصمه مغلوب ويقال للمغلوب المبهوت ومنه قوله تعالى (فبهت الذي كفر) أي تحير الكافر وانقطع كلامه كذا في الكواشي وقرئ فبهت على صيغة المبني للفاعل بفتح الباء والهاء أي فغلب إبراهيم عليه السلام الكافر كذا في الكشف ولم يحج منه الباهت كذا في القاموس (المقصد الأول) في الأبحاث الواردة على التصورات والمراد منها التعريفات والتقسيمات إذا تصور الذي لم يكن من قبيل أحدهما فهو إما متضمن للتصديق كالقبول المذكورة في الدعوى والمقدمات أو غير متضمن له كالتصورات التي في ضمن التصديقات وهي الموضوع والمحمول والمقدم والتالي وكالتصورات المذكورة على سبيل التعداد والأول يرد عليه مباحث التصديقات فلا يذكر في هذا المقصد بل في المقصد الثاني والثاني لا يرد عليه بحث أصلا نعم يستفهم من تفسير الفاظها فيجواب عنه بالنقل عن أهل اللغة أو العرف العام أو الخاص أن لم تصرف القرينة عن ارادة المعنى الحقيقي والافيجاب بيان المعنى المجازي كما تقتضيه القرينة المعينة بكسر الياء وفي بعض الرسائل أن السؤال على طريق الاستفهام يرد على المدعى والمقدمات بطالب ببيان المراد منها وبيان مرجع الضمير وكذا أمثالهما فلا سؤال أعم منه وكتب المتقدمين مشحونة به خصوصا الكشف وقد يعترض على الفاظها من جهة عدم مطابقة القوانين العربية وسيجي (في هذا المقصد مقامان المقسام الأول) في التعريفات وفيه ثلاثة فصول (الفصل الأول) في تقسيم التعريف فهو على ما ذكر في شرح الموافف إما لفظي وإما حقيقي أما اللفظي فهو تعيين معنى اللفظ للسامع من بين المعاني المعلوم مثله وإن شئت قلت هو تفسير معنى لفظ غير واضح الدلالة عليه بالنسبة إلى السامع بلفظ واضح الدلالة عليه بالنسبة إليه فإله إلى التصديق بأن هذا اللفظ موضوع لكذا لغة واصطلاحاً ولا يتصور فيه الحد والرسم وحقه أن يكون بلفظ مفرد مرادف أو أعم كقولهم القضيض الأسد وسعد أن بنت فإن لم يوجد المفرد ذكر المركب الذي يقصده تعيين المعنى لا تفصيله وهو لا يكون

الا لا فائدة السامع الذي لا يعلم وضع اللفظ له لكن يعلم المعنى في ذاته حتى
 اذا لم يعلم المعنى لا يمكن التعريف اللفظي له وهو طريق اهل اللغة كذا
 قيل واعل المراد من اللغة جميع العلوم العربية واما الحقيقى فهو الذى
 يقصد به تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات وهو من المطالب
 التصورية ومنقسم الى قسمين احدهما ما يقصد به تفصيل مفهوم
 اللفظ لمن يعلم انه مدلوله وقد تصور به بوجه ما و اراد به تصور
 بوجه آخر تفصيلا فيسمى تعريفا اسميا وتعريفا بحسب الاسم وهو
 منقسم الى الحدود والرسوم الاسمية لانه ان فصل نفس مفهومه
 الذى وضع له يسمى حدا اسميا وان ذكر عوارض ذلك المفهوم يسمى
 رسما اسميا والذى صدق عليه ذلك المفهوم قد يكون موجودا
 وقد يكون معدوما وقد يثبت الاسمى باللفظي والمميز بينهما معرفة
 السامع المفهوم المذكور قبل التعريف وعدم معرفته قبله (والتقسيم
 الآخر ما يقصد به تصور حقيقة الشئ ويسمى تعريفا بحسب الحقيقة
 اما حدا او رسما وهذا يختص بالموجودات فالمعدومات ليس لها الا
 تعريفات اسمية اولفظية اذ لا حقايق لها بل مفهومات والموجودات
 يجوز ان يكون لها اقسام التعريف كلها اذ لها مفهومات وحقايق ثم اعلم
 ان الواضع قد يضع اللفظ لنفس ماهية الشئ فيتحدد حينئذ الحد بحسب
 الحقيقة والحد بحسب الاسم ويختلفان بالاعتبار لانه ان اخذ من حيث
 هو مفيد لتصور حقيقة مسمى اللفظ فهو حد بحسب الحقيقة وان اخذ
 من حيث مفهوم اللفظ ومتعقل الواضع وهو حد بحسب الاسم وفي هذه
 الصورة اذا لم يعلم وجود الشئ يكون الحد حدا بحسب الاسم ليس الا ثم اذا
 علم وجوده ينقلب ذلك الى الحد بحسب الحقيقة كذا قيل واعل المراد انه يمكن
 ان يعتبر كونه حدا بحسب الحقيقة وقد يضع الواضع اللفظ لعوارض
 ماهية الشئ فتلك العوارض ان ذكرت من حيث كونها مفهوم اللفظ
 ومتعقل الواضع فهو حد بحسب الاسم وان ذكرت من حيث كونها
 مفيدا لتصور حقيقة الشئ فهو رسم بحسب الحقيقة اذ تصورات
 الحقايق قد تكون بذاتياتها وقد تكون بعوارضها والمذكورات

من الاسامي مأخوذة من مؤلفات السيد الشريف واما التفتازاني فهو لم يفرق بين التعريف اللفظي والاسمي بل سماها اسميا فسم التعريف اولا الى الحقيقي والاسمي (قائدا) قال الشارح القطب الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء انتهى وقد عرف الحقيقة بأنها ما به الشيء هو هو اي ما به يكون الشيء نفسه حقيقة الانسان الحيوانية والنطق الثابتان في الواقع وماهية هي الصورة الذهنية الماخوذة منهما المحمولة على الانسان وهي مفهوم الحيوان الناطق فبين الماهية والحقيقة فرق فواقع في بعض الكتب من الاشعار باتحادهما فاعله مأول تأمل فالحد الثام بحسب الحقيقة هو نفس الماهية المفيدة لتصور الحقيقة الثابتة في الواقع فهذا الباب من المزالق قد ميزته وجرده عن المسامحات والله الموفق (الفصل الثاني) في شرائط التعريف الحقيقي وهي منقسمة الى شرائط حسنة وشرائط صالحة اما الاول فهو خلوه عن الاغلاط اللفظية وهي اشتماله على لفظ غير ظاهر الدلالة عند السامع كالاغلاط الغريبة والاغلاط المشتركة بدون القرينة المعينة للمراد والاغلاط المجازية بدون القرينة المعينة للمعنى المجازي ولا يكفي فيه القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة والاغلاط الدالة على المقصود بالاتزام اذ لكل معنى لوازم متعددة فلا يمين ارادة اللازم الذي هو المقصود في مقام التعريف الا اذا ظهر القرينة المعينة للمراد وبيان هذا في حاشية السيد الشريف على شرح الشمسية واما الثاني فهو ثلثة امور الاول مساواته للمعرف وهو عبارة عن الجمع والمنع والثاني خاوه عن المحالات كالدور والتسلسل واجتماع النقيضين وارتفاعها وحل النقيض على النقيض وسلب الشيء عن نفسه والترجيح بلا مرجع والثالث كونه اجلي من المعروف وتفصيل المقام في كتب المنطق وليس المراد من كون التعريف اجلي كون دلالة اللفظ عليه اجلي بل كون المفهوم في نفسه اجلي سواء كان دلالة اللفظ عليه اجلي او لا فهو ليس من شرائط الحسن (الفصل الثالث) فيما يرد على التعريفات وما لا يرد وههنا مقالات ست (المقالة الاولى) في المنع وهو يرد على التعريف

اللفظي لانه من المطالب التصديقه فيدفع بالنقل عن اهل اللغة
او الاصطلاح و لا يرد على التعريف الحقيقي لان المعرف بشئ
من قسميه لا يقصد الحكم بثبوته على المعرف يقتض الرأ حتى يصح منعه
بل يقصد ان ينقش في ذهن السامع صورة المعرف تفصيلا فلا يقصد
بذكر المعرف كالانسان في قوله الانسان حيوان ناطق اذا اراد تعريفه
الا ان يتوجه ذهن السامع توجهها اجماليا الى ما يريد تصوير تفصيلا لا يحكم
عليه بالتعريف فهو بمنزلة الكاتب ينقش صورة شئ فلا يصح
ان يقال لانم الانسان حيوان ناطق فانه يجري مجرى ان يقال للكاتب
لانسم كتابك النقش ولا معنى له كذا في حاشية شرح المطالع للسيد
الشريف قوله اذا اراد تعريفه اشارة الى انه قد لا يرا ذلك القول
التعريف بل التصديق كما اذا وقع مقدمة من دليل فح يجوز منعه قال
في شرح للمواقف نعم يصح ان يقال لانم ان هذا احد الانسان وان
الحيوان جنس له والناطق فصل له الى غير ذلك فان هذه الدعاوى
صادرة عنه ضمنا وقابلة للمنع واذا اريد دفعه صعب في الحقايق
الموجودة يعنى في التعريف بحسب الحقيقة وان سهل في المفهومات
الاعتبارية يعنى في التعريف بحسب الاسم (قوله فان هذه الدعاوى
صادرة عنه ضمنا يعنى اذا قال يحد مثلا اذا تعريف نفسه لا يتضمن
هذه الدعاوى وذلك ظاهر واذا قال يرسم فكانه قال ان هذا رسم له
اوانه متضمن للعرضي قال السيد الشريف في حاشية شرح الشمسية واعلم
ان ارباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف يعنى يتناول
اقسامه الاربعة وكثير ما يقع الغلط بحسب الفعلة عن اختلاف
الاصطلاحين انتهى ان قلت ذكر الانسان قبل تعريفه في قوة
ان هذه الصورة مطابقة للانسان فهذه دعوى ضمنية تقبل المنع
وان لم يقبله نفس التعريف كما ان القول للكاتب لانم عطا بقة نقشت للذي
اردت نقش صورته له معنى صحيح وان لم يكن لمنع نفس نقشه معنى قلت
ما ذكره صحيح والمطابقة في التعريف عبارة عن الجمع والمنع لكن لم تجر
بمنعها عادة العلماء بل ينقض صحة التعريف مستدلين بعدم المطابقة

(المقالة الثانية) في نقض صحة التعريف الحقيقي بعدم مساواته المعروف
وتقريره ان تعريفك هذا غير صحيح لانه غير جامع او غير مانع وكل تعريف
هذا شأنه فهو غير صحيح بيان الصغرى انه لا يشمل المادة الفلانية مع
ان المعروف صادق عليها او يشملها مع ان المعروف غير صادق
عليها وكل تعريف هذا شأنه فهو غير جامع او غير مانع وبيان الكبرى
مذكور في شرح الشمسية وشرط المساواة مذهب المتأخرين اذا قدماء جوزوا
التعريف بالاعم والاخص وجعلوهما من الرسوم الناقصة اما جواز
الاعم ففي موضع يراد تمييز المعروف عن بعض الاشياء لاشتباهه به كما في
جاشية شرح المطالع للسيد الشريف واما جواز الاخص
فلمعل الداعي اليه ارادة الاقتصار على الافراد المشهورة واعلم ان
الصغرى من دليل الصغرى مشتملة على مقسمتين فللمعرف ان يمنع
واحدة منهما او كليتهما وطريق الثاني ان يمنع احدهما او لا ثم
يقول ولو سلم هذه فلانم الاخرى تأمل وسند منع الاول في الغالب تحرير
التعريف وسند منع الثانية في الغالب تحرير المعروف وله ايضا ان يمنع الكبرى
الاولى مستندا بان المراد التمييز عن الشيء الفلاني او بان المراد الاقتصار
على الافراد المشهورة لكن اذا صرح المعروف بكون تعريفه حدا
لا يمكن له منع الكبرى اذا اعم والاخص ليسا الا في الرسوم الناقصة كما
يفهم من كلامهم فلا تغفل ثم اعلم ان مادة النقص في التعريفات والتقسيمات
الاستقرائية لا بد ان تكون متحققة فلو ذكر الناقص مادة لا يعلم وجودها
فللمعرف ان يمنع الكبرى القائلة بان كل تعريف هذا شأنه فهو غير
جامع او غير مانع مستندا بانه انما يصح ما ذكرته ان او كان مادة النقص
متحققة ولا نسلم متحققها وطريق الجواب عن المنع وعن الجواب عنه
سيعلم ان شاء الله تعالى (المقالة الثالثة) في نقض صحة باستلزامه
للدور وتقريره ان تعريفك هذا باطل لانه مستلزم للدور وهو محال
ينتج انه مستلزم للمحال وما يستلزم للمحال فهو باطل والدور
على قسمين احدهما تقدمي وهو توقف الشيء على ما يتوقف
عليه بمرتبة او بمراتب وبيان في علم الكلام ومعنى توقف الشيء على
الاخر ان لا يوجد الشيء الا اذا وجد الاخر قبله والقسم الاخر الدور

المعنى وهو كون الشيء مع الآخر كالتضاييف كالابوة والبنوة فان احدهما
 لا يوجد في الخارج وفي الذهن الا مع الآخر وبيان التضاييف في علم
 الكلام والدور المعنى لا يوجب تقسيم الشيء على نفسه بل يوجب
 ان يكون الشيء مع نفسه والقسم الاول باطل في ذاته فيطل التعريف
 باستلزامه له سواء كان بطريق توقف شيء من اجزاء التعريف
 على المعرف او بطريق اشعار التعريف بتوقف شيء على شيء اخر يتوقف
 عليه كما اذا عرفت الدلالة الوضعية بكون اللفظ متى اطلق فهم معناه
 للعلم بوضعه يقال انه قد حكم في هذا التعريف ان فهم المعنى يتوقف
 على العلم بالوضع ومن المعلوم ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى لانه
 نسبة بين اللفظ والمعنى فليزوم الدور والقسم الاخير غير باطل في ذاته
 فلا يبطل التعريف باستلزامه دورا كذلك الا اذا كان الدور بين
 المعرف وبين شيء من اجزاء التعريف قال الفتازاني في شرح الشمية
 احد المتضاييفين لا يجوز اخذه في تعريف الآخر لان الحد يجب ان يعقل
 قبل المحدود والمتضاييفان يكون تعقلهما معا ثم ان للمعرف ان يجب عن هذا
 النقص يمنع الصغرى مستندا بتغاير جهة التوقف وهو توقف احد
 الشيئين او متعلقه على متعلق ما يتوقف عليه والناقض توهم في الصورتين
 توقف الشيء على ما يتوقف عليه كما اذا توقف ا على ب وتوقف
 ب او علمه على علمه وله ان يمنع الكبرى الاولى مستندا بانه دور معنى
 وهو غير محال لكن اذا كان الدور بين المعرف وبين شيء من اجزاء
 التعريف فلا يجوز منع تلك الكبرى لما عرفت انه محال في هذا الموضع
 ولا محال لمنع الكبرى الثانية ولو قرر النقص هكذا انه مستلزم للدور وكل
 ما يستلزم الدور فهو باطل فللمعرف ان يمنع الكبرى مستندا بانه انما يكون باطلا
 ان او كان الدور محالا وليس كذلك وله ح ان يردد ويقول ان اردت انه مستلزم
 للدور المحال فالصغرى ممنوعة وان اردت انه مستلزم للدور مطلقا
 فالكبرى ممنوعة ومنع الكبرى ايضا ما سبق (المقالة الرابعة)
 في نقض صحته باستلزامه التسلسل وسائر المحالات اما تقريره فمثل
 ما سبق في الدور واما جواب النقص بالتسلسل فمثل ما سبق فيه
 ايضا اذ قد يظن وقوع التسلسل وهو غير واقع لعدم الترتب

اول الانقطاع و بعض التسلسل غير محال كالتسلسل في الامور الاعتبارية
والمعدات و بيان التسلسل في علم الكلام و اما جواب النقص بسائر المحالات
الغير المذكورة فنع الكبرى الاولى فيه لا يصح الا في سلب الشيء عن نفسه
فان منه ما لا يكون محالا اذ سلب الشيء عن نفسه جائزا اذا كان الشيء متمعا
و اما منع الصغرى فيجوز في الجميع اذ الناقض قد يتوهم وقوع الشيء منها
وهو غير واقع و اما النقص بان التعريف ليس باجلى من المعرفة فاما بان
يكونا متساويين في المعرفة والجهالة كتعريف احد المتضايفين بالآخر
و اما بان يعرف باللا خفي و تفصيله في شرح المطالع و تقريره ظاهر
(المقالة الخامسة) في الاعتراض عليه باشتماله على الاغلاط اللفظية
(يقول الفقير ينبغي ان يجوز اطلاق النقص عليه مجازا لان الاغلاط
اللفظية تزيد الحسن كما تزيد عدم الطرد وعدم العكس الصحة
فاشترك الجميع في مطلق الازالة و تقرير الاعتراض بها ان تعريفك
غير حسن لانه مشتمل على لفظ كذا وكل تعريف هذا شأنه فهو غير حسن
فنع الصغرى يجوز في الجميع لكن الصغرى في الاعتراض بالاشتمال
على المشترك والمجاز والادال بالالتزام مشتملة على مقدمتين لان تقريرها
انه مشتمل على لفظ كذا بلا قرينة معينة المراد فللمعرف ان يمنع كلا
من يترك المقدمتين ولا يجوز منع الكبرى في شيء من الصور الا اذا لم
يقيد المشترك والمجاز والادال بالالتزام بانتفاء القرينة المعينة المراد
فلما منع ح ان يمنع الكبرى وان يرد في الصغرى على قياس ما ذكر
في النقص بالدور (يقول الفقير ينبغي ان يكون من جملة الاغلاط اللفظية
اشتمال التعريف على لفظ مستدرك وهو ما لا يفيد جمعا ولا منعا ولا توضيحا
وقد ينتقض البعبارات العربية بعدم مطابقتها لقوانين العلوم العربية
وتقريره انها غير مستحسنة لانها مشتملة على الاضمار قبل الذكر
او العطف على معمول عاملين او نحوهما وهو مما يستفهم علماء العربية
نتج انها مشتملة على امر مستقيم وكل عبارة كذلك فهو غير مستحسنة
فقد منع الصغرى وسنده في الغالب تحرير العبارة وقد منع الكبرى الاولى
اذ قد يجوز بعض العلماء العربية ما يستفهم الآخرون ولا مجال لمنع الكبرى

الثانية (واعلم ان صحة التعريف وحسنه وحسن العبارة دعاوى ضمنية
 فيجوز منعها على قياس سائر الدعاوى كما يجوز نقضها لكن انحصر
 عرف العلماء في نقضها واهذا الشئ يبين الطلبة ان ناقض التعريف وناقض
 العبارة مستدل وموجههما ما نفع (المقالة السادسة) في معارضة
 التعريف وبيانه انه لا يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان وذلك ظاهر
 فلا يكون له حدان بحسب الحقيقة تامان وان تساويا صدقا
 وكذا لا يعرف بشيء واحد تعريفين بحسب الحقيقة متباينين وان كانا
 رسمين ناقصين واما اذا كان التعريفان واحدا بحسب الاسم فيجوز
 تباينهما وان كانا حدين تامين اذ يجوز ان يكون للفظ واحد
 مفهومان متباينان لتعدد وضعه فيجوز ان يكون للفظ واحد تعريفان
 بحسب الاسم متباينان وان كانا حدين تامين وكذا يجوز ان يكون له حد تام
 بحسب الاسم باعتبار وضعه وان يكون لحقيقة مسماه باعتبار وضع آخر حد
 تام بحسب الحقيقة متباين لذلك الحد التام بحسب الاسم واما الحدود الناقصة
 الغير المتباينة والرسوم مطلقة كذلك فلا مانع عن تعددها لشيء واحد
 وان كانت بحسب الحقيقة فاذا قال المعارض حدك هذا معارض بذلك
 الحد فهو باطل فالصغرى مشتملة على ثلث مقدمات كون ما عرفه المعرف
 معر بما ذكره المعارض وكون ما ذكره حدا وكونه معارضا للتعريف
 الاول فهو واما ان يريد معارضة حديثه او معارضة صحته فان اراد
 الاول وزعم المعرف كون تعريفه حدا تاما بحسب الحقيقة وسلم كون
 تعريف المعارض كذلك بطل كون تعريفه حدا كما زعمه وان لم يسلم بقول
 لانم كون هذا المعرف معرفا بما ذكرته وقد يستند في هذا المنع بوجود
 احد الاغلاط المعنوية فيه ولو سلم هذا يقول لانم كونه حدا ولو سلم
 هذا ايضا يقول لانم التعارض وانما يثبت ان لو كان حدك حدا
 تاما بحسب الحقيقة ولانم ذلك لم لا يجوز ان يكون ناقصا او يكون بحسب
 الاسم واما ان لم يزعم المعرف كون تعريفه حدا تاما بحسب الحقيقة
 فلا يصح معارضة حديثه وان اراد المعارض معارضة صحته فان لم
 يبين تعريفه للتعريف الاول فلا تصح دعوى تلك المعارضة اذ يجوز

ان يكون شيء واحد تعرفان غير متباينين وانما الباطل كونهما حدين
 تامين بحسب الحقيقة وان كان تعرف المعارض مبايناه وزعم
 المعارض كون تعرفه بحسب الحقيقة وسلم كون تعرف المعارض
 الحقيقة ايضا يطل تعرفه اذ لا يكون شيء واحد تعرفان
 بحسب الحقيقة متباينان وان كانا رسمين ناقصين وان لم يسلم
 يقول لانسلم كون هذا المعارض معر فاعلم ان كونه ولو سلم هذا يقول لانسلم
 كونه تعرفه بحسب الحقيقة واما ان لم يزعم المعارض كذلك لا يصح
 معارضة صحته (واعلم انه انما لا تصح المعارضتان في مقامى عدم الزعم
 لان المعارض يمنع التعارض مستندا بنحرير صفة تعرفه) ثم اعلم ان
 المعارض لو قال تعرفه فك هذا معارض بذلك التعريف فالصغرى
 مشتملة على مقدمتين وبتعين ح معارضة الصحة تأمل وفقك الله تعالى
 واكثر هذه المقالة مأخوذة من كلمات السيد الشريف في شرح
 المواقف مع استعانة ببعض الرسائل وقد زدت على ما اخذت منها
 تفصيلا لاشك فيه صاحب الفكر الصائب وقال في تلك الرسالة معنى
 المعارضة ههنا ان يقال حده وحقيقته كذلك لا اثبات خلاف
 ما اثبتته المعال وبالجملة ان المعارضة في التعريف مغايرة للمعارضة المشهورة
 المعمولة في الدليل انتهى وهذا الباب لم يوجد في الكتب المشهورة في هذا
 الفن والمداطولناه (المقام الثاني) في التقسيمات وفيها فصول ثمانية
 (الفصل الاول) في بيان التقسيم على هونوعين تقسيم الكل الى جزئياته
 وتقسيم الكل الى اجزائه اما الاول فهو على ما صرح به السيد
 الشريف في حاشية شرح المطالع اما حقيقى وهو ان يضم الى الكل
 قيود متباينة نحو الحيوان اما حيوان ناطق واما حيوان صاهل
 فيحصل اقسام متباينة واما اعتبارى وهو ان يضم الى الكل قيود متغايرة
 ليست بمتباينة بل متصادقة في الجملة فيحصل اقسام متمايزة بحسب
 المفهوم والاعتبار وان كانت متصادقة كما وقع في كتب
 المنطق من تقسيم الكل الى اقسام الخمسة لان القيود الخمسة
 في ذلك التقسيم قد تتصادق في شيء واحد انتهى وذلك الشيء الواحد

كالملون فقد يعترض على التقسيم الاعتباري بانه باطل لان الاقسام فيه متداخلة توهمها من المعترض انه تقسيم حقيقي فيجواب بانه ليس بتقسيم حقيقي حتى يلزم تبين الاقسام فيه بل اعتباري يكفي فيه تمايز الاقسام بحسب المفهوم ولا يضره تضادفه في شيء ان قلت ما معنى انصاف التقسيم بكونه حقيقيا واعتباري قلت معنى التقسيم التفریق والتمييز وجعل الشيء الواحد شياء متميزة فاذا قسمت الكل الى جزئيات متباينة فقد فرقته تفریقا حقيقيا لم يبق بين جزئين اجتماع ما واما اذا قسمته الى جزئيات متصادقة متميزة بحسب المفهومات فقط فقد فرقته تفریقا اعتباريا بمعنى ان الفرد الذي وقع فيه الاجتماع باعتبار انصافه بمفهوم هذا القسم متفرق بتمييز عن نفسه باعتبار انصافه بمفهوم ذلك القسم فتأمل (ان قلت لم يكون التمايز بحسب المفهوم) قلت لم اعثر على بيانه واعل ذلك بان لا يكون احد المفهومين حدا لا آخر ولا جزئه فالانسان والحيوان الناطق ليسا بمتمايزين بحسب المفهوم وكذا الحيوان والانسان لان الاول جزء من الثاني واما الناطق والضاحك فهما متمايزان بحسب المفهوم وان لم يكونا متمايزين بحسب الصدق بل متساويين بحسب وكذا الضاحك بالقوة والضاحك بالفعل لتمام القيد بحسبه المفهوم وان كان الاول اعم مطلقا من الثاني بحسب الصدق والله اعلم (ثم اعلم ان تقسيم الكل الى جزئياته فيه ضم وتركيب والمقسم صادق على اقسامه وهو جزء مفهوما الاقسام فيل قواهم الحيوان اما ناطق او صاهل من قبيل وضع قيد المقسم مكان القسم والمقسم معتبر فيه والتقدير اما حيوان ناطق الخ وليس قول ابن الحاجب وهي اسم وفعل وحرف من هذا القبيل فليس هو في تقدير وهي كلمة اسم وكلمة فعل وكلمة حرف اذا الكلمة متبرة في مفهوم كل من هذه المذكورات فكل منهما قائم مقام الضم والتركيب وبالجملة انه قد يذكر في التقسيم المفهومات الاجالية المتضمنة للكل مع قيوده وقد يذكر المفهومات التفصيلية وقد يستدل بالثاني على حصر الاول كما وقع في الكافية واما الثاني فهو تحليل الكل وتفصيله الى الاجزاء

فلا يصدق المقسم على اقسامه ضرورة ان الكل لا يحمل على الجزء
 ويكون كل قسم داخلا في ماهية المقسم كذا قاله السيد الشريف
 في حاشية شرح مختصر الاصول فليس في هذا التقسيم ضم وتركيب
 بل الاقسام امور مفردة كتقسيم الكتاب الى اجزائه والمجموع الى مفرداته
 وهذا النوع لا يكون الاحقيقيا وهو ظاهر (يقول الفقير لا يجوز ادخال
 حرف الانفصال في هذا التقسيم بل هو من خواص التقسيم الاول لكن
 لا يجب فيه ايضا فلا يقال المجموع اما غسل او شونيد بل يقال المجموع
 غسل وشونيد لان الكل لا يتحقق بكل واحد من الاجزاء بل المجموع
 من حيث هو المجموع بخلاف الكل فان يتحقق بكل واحد من جزئياته
 ثم المفهوم من كلام السيد الشريف في حاشية شرح مختصر الاصول
 ان كل تقسيم الكل الى الاجزاء يمكن ارجاعه الى تقسيم الكل الى
 الجزئيات بان يراد ما يتضمنه الكل فان تلك الاجزاء اجزاء للكل وجزئيات
 له يتضمنه ثم ان الكل في الاول يسمى مقسما ومورد القسمة ويسمى
 هو مع قيد من القيود قسما وهذه التسمية له انما هي بالنسبة الى الكل اذ كل
 قسم يسمى بالنسبة الى القسم الاخر قسما كذا صرح به هكذا
 التسمية في تقسيم الكل الا انه ليس فيه ضم فاعرفه والشئ الذي
 دخل في المقسم ولم يدخل في شئ من الاقسام التي ذكرها
 القاسم يسمى واسطة بين الاقسام (الفصل الثاني) فيما
 يتعلق بالحصر المقصود بالتقسيم بقصد بكل من نوعه الحصر
 وان لم يكن بحرف التريد قال السمعوني الحصر الحاصل في ضمن التقسيم
 هو الحكم على طبيعة المقسم ومفهومه بعدم خروجه عن الاقسام
 انتهى وهذا بيان الحصر في النوع الاول واما الحصر في النوع الثاني فهو
 الحكم على المقسم بان ليس له جزء خارج عن الاقسام وقصد الحصر به هو
 الغالب وقد تخلو عنه كما صرح به البعض في سياق بيان تقسيم الكل
 واعلم هو الغالب ايضا في تقسيم الكل ويفهم دعوى الحصر
 بالسكوت في معرض البيان كما صرح الهندي والمراد السكوت عن
 ذكر قسم آخر مع انتفاء قرينة تدل على عدم ارادة الحصر مثل رب وقد

ومن التبعية لان السكوت المذكور لا يفهم منه ذلك الا بشرط
انتفاء تلك القرينة (يقول الفقير فكل تقسيم متضمن لدعوى حصر
المقسم في اقسامه المذكورة ما لم يقرن بما يفيد عدم الانحصار كان يقال
ومن اقسامه هذا وهذا قال السيد الشريف في حاشية شرح
مختصر الاصول الحصر يعني الذي يقصد بالتقسيم اما عقلي مردد
بين النفي والاثبات يحزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار
واما استقرائي اي لا يكون كذلك فيستند انحصاره يعني الجزم بانحصاره
الى التبع والاستقراء سواء كان في الجزئيات كالانحصار الدلالة اللفظية في
الثلاثة او في الاجزاء كالانحصار الجسم المركب في اجزائه من العناصر
انتهى (يقول الفقير الحصر العقلي لا يكون الا في تقسيم الكلى الى جزئياته
كما يوصى اليه المنقول من كلام السيد الشريف قيل وكثير اما يوجب جد
في التقسيمات حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء
بل يستعان فيه تذييه او برهان وهذا حقيق بان يسمى حصرا قطعيا
انتهى وكذا قال السيد الشريف في بعض تعليقاته على حاشية شرح
مختصر الاصول ولكنه قطع بتلك التسمية ويفهم من كلام السيد
الشريف في تلك الحاشية مع كلام بعض الافاضل في حاشيته عليها
ان كل قسم استقرائي يمكن فيها التردد بين النفي والاثبات ليقبل الانتشار
وسهل الاستقراء لكن لا بد ان يبقى حينئذ بعض الاقسام مرسل او معنى الارسال
ان يكون مفهوم القسم اعم مما وجد بالاستقراء من جزئياته والاولى
ان يجعل الارسال في القسم الاخير وقد يقع في الوسط وقد يكون المرسل
اكثر من قسم واحد لكن ما كان الارسال فيه في قسم واحد فهو اشبه
بالحصر العقلي ثم ان التقسيم الاستقرائي اذا كان تقسيم الكل الى الاجزاء
لا يمكن فيه التردد المذكور الا بارجاعه الى تقسيم الكلى الى جزئياته
بارادة ما يتضمنه الكل مثلا قال السمعوني وقد يكون الحصر جعليا على
ما اشار اليه السيد الشريف انتهى وجعل حصر الكتاب في ابوابه من هذا
القبيل (يقول الفقير الظاهر ان معنى الحصر الجعلي ان يكون الجزم
بالانحصار للعالم بجعل الجاعل المقسم منحصرا في الاقسام المذكورة
وهذا الجزم صانع المركب بانحصار ما كبه في اجزاء كذا العلم بجعل ما كبه

ينحصر فيها فلا يستند جزؤه بالانحصار الى الاستقراء
 وهو بظن واما غير صانعه فلا يكون جزؤه بالانحصار الا بالاستقراء فاذا
 قال المص ينحصر كتابي في اربعة ابواب مثلا فهذا الحصر بالنسبة
 الى المص جملي وبالنسبة الى السامع استقرائي اذ السامع لا يحصل له
 الجزم بالانحصار بمجرد سماع قول المص ينحصر بل بالاستقراء اجزاء
 الكتاب حتى اذا حصل له الجزم بمجرد قوله ينحصر فالظاهراته حصر
 جملي بالنسبة اليه ايضا هذا ما بلغ اليه فكري والله اعلم (الفصل
 الثالث) في النسبة بين المقسم وبين كل قسم منه (اعلم ان كل قسم
 في تقسيم الكل الى جزئياته يجب ان يكون اخص مطلقا من المقسم
 بحسب الحمل وبحسب التحقق لان كل قسم من اب من المقسم وفيد
 من قوده المقسمة فيقال كل انسان حيوان بدون العكس الكل
 ويقال كلما تحقق الانسان تحقق الحيوان بدون العكس الكل
 واما القيد وحده فقد يكون اخص مطلقا من المقسم كالنسا طق
 والصاهل بالنسبة الى الحيوان المنقسم الى الحيوان النسا طق
 والحيوان الصاهل وقد يكون اعم من وجهه منه كالابيض والاسود
 بالنسبة الى الانسان المنقسم الى الانسان الابيض والانسان الاسود
 لكن بعد انضمامه الى المقسم يكون اخص مطلقا منه اي من المقسم
 انية ولما سماحوا في بعض المواضع فوضوا فيها قيود المقسم مواضع
 الاقسام واقيد قد يكون اعم من وجهه من المقسم حكما واجواز ان يكون
 بين المقسم والمقسم عموم من وجه وهذا كلام ظاهري اذ يلزم منه
 الفساد لانه لو انقسم الشيء الى ما هو اعم منه من وجه لزم انقسامه تقسيم
 الى ما يباينه بان يقال الانسان منقسم الى الابيض والاسود وكل منهما
 منقسم الى الانسان وغيره فيلزم منه انقسام الانسان الى الانسان
 وغيره وهذا باطل فيقال في دفعه هذا مسامحة من باب وضع قيد المقسم
 موضع القسم فالقسم في الحقيقة الانسان الابيض والانسان الاسود كذا
 في حاشية شرح المطالع لسيد الشريف ان قلت الظاهر لا حاجة
 الى ضم المقسم الى القيد الذي هو اخص مطلقا منه هم انهم حكموا

بوجوب اعتباره في الاقسام مطلقا قلت القسم هو المفهوم لا ما صدق عليه ذلك المفهوم وفصل النوع و خاصته كالناطق والضاحك وان كانا اخصين مطلقا من الجنس بحسب الوجود الخارجى لكنهما اعمان من وجه منه بحسب مفهوميهما لان مفهوم الناطق مثل شئ له النطق لحيوان له النطق وكذا مفهوم الضاحك وبالجملة ان فصل النوع لا يمكن تركبه من جنس ذلك النوع كما صرح به السيد الشريف في حاشية الشمسية وكذا الحاشية مفهوم الناطق اعم من وجهه من الحيوان بحسب التعقل فليس قسما منه الا بضمه اليه وكذا الكلام في الضاحك فاعتبار المقسم في الاقسام لتحصيل مفهومات الاقسام حتى لو كان المنقسم اليهما مفهوما شئ لكانا عين القسم لان الشئ معتبر في مفهوميهما وظهر من هذا انه اذا ذكر في موضع القسم مفرد هو اخص مطلقا من المقسم قد يشبه عليك انه عين القسم او جزؤه وطريق تمييز ذلك تفقد مفهوم ذلك المفرد فان كان مفهومه المقسم مع قيد من قيوده فهو عين القسم كالاسم الذي قسم اليه الكلمة وان لم يتضمن مفهومه المقسم فهو جزء القسم والمقسم مقدر معه كالناطق اذا ذكر في تقسيم الحيوان واما كل قسم في تقسيم الكل الى الاجزاء فهو مبين لكل بحسب الحال و اعم منه مطلقا بحسب التحقق اذا لم يعتبر في القسم حيثية كونه جزءا من ذلك الكل والافهوه مساو له في التحقق (الفصل الرابع) في ان التقسيم هل هو من المطالب التصورية او التصديقية قال السمعوني نقلا عن البعض تقسيم الكل الى جزئياته ضم مختص الى مشترك لتحصيل المفهومات التي هي الاقسام ولا يحكم فيه على المقسم بشئ والحصر هو الحكم على المقسم بعدم خروجه عن الاقسام وهو متأخر عن التقسيم انتهى قال السيد الشريف في حاشية شرح المطالع التقسيم تحصيل الطبيعة الكلية * يقول الفقير * قد ذكر المقسم في مثل قولك الحيوان اما ناطق او صاهل كذا ذكر المعرف قبل التعريف وقد عرفت ذلك فقول ابن الحاجب لانها اما ان تدل الى آخره دليل على دعوى الحصر الذي تضمنه

التقسيم بقوله وهي اسم وفعل وحرف كما اشار اليه الجمل لا على نفس
التقسيم وقديراد بما في صورة التقسيم الحكم على المقسم بأنه منقسم
الى الاقسام المذكورة كمثله ما ذكرنا في باب التعريف فيقع مقدمة عن دليل
كقول ابن الحاجب لانها اما ان تدل الى آخره ان قلت الظاهر ان قوله لانها
اما ان تدل الخ دليل على الحكم بالاقسام الكلمة الى الاقسام المذكورة اذا الدليل
بظاهره ينتج الحكم بالاقسام وانتاج الحصر غير ظاهر قلت ما ذكره بقوله لانها
الخ في قوة قوائنا لانها منحصرة في كلمة دلت واقتربت وكلمة دلت وما اقتربت
وكلمة لم تدل بقرينة كلمة الانفصال بقول الفقير فاذا امكن ارادة الحكم بما في
صورة التقسيم فلا مانع من صرف دليل ابن الحاجب الى التقسيم باعتبار تلك
الارادة فيمكن صرفه الى التقسيم والحصر باعتبارين فتأمل هذا وكذا الكلام
في تقسيم الكل الى الاجزاء لا حكم فيه بل المق به تعريف المقسم وتفصيل
ماهيته لان ماهية الكل هذين الاجزاء وبقيته بالحصر وهو الحكم
على المقسم بان ليس له جزء خارج عن الاقسام كذا يفهم من سوق كلام
السيد الشريف في حاشية شرح مختصر الاسول فليس المقسم الكل الى
الاجزاء لتحصيل ماهية الاقسام بل لتحصيل ماهية المقسم (الفصل
الخامس) في ان التقسيم قد يتضمن تعريف الاقسام وهذا لا يكون الا
في تقسيم الكل الى جزئياته وبيان ذلك ان مفهوم كل قسم هو الكل مع
قيوده وهذا هو المفهوم التفصيلي للقسم وقد لاحظنا القسم اجمالا
ثم يعرف بهذا وذلك كاقسام الكلمة فاذا قيل هي اسم وفعل وحرف
فلاقسام او حطت اجمالا فيعرف الاسم بأنه كلمة تدل على معنى في نفسه
غير مقترب زمان وكذا اخواه فاذا عرفت هذا فاعرف ان تقسيم الكل
على وجهين احدهما ان يذكر الاقسام اجمالا كقول ابن الحاجب
وهي اسم وفعل وحرف وهذا لا يتضمن تعريف الاقسام وهو ظاهر
والثاني ان يذكر الاقسام تفصيلا اما تحقيقا وهو ان يذكر المقسم مع القيود
كان تقول الحيوان اما حيوان ناطق او حيوان صاهل واما تقديره
وهو ان يذكر القيود فقط كان تقول الحيوان اما ناطق او صاهل لان
المقسم مقدر حيث تدل في كل قسم وفي كل من وجهي الثاني اما ان لا يقترب

التقسيم بحمل المفهومات الاجالية على المفهومات التفصيلية كالمثالين
 المذكورين او يفتقرن بحملها عليهما كان تقول في كلا المثالين وهو
 الانسان وهو الفرس و كقول ابن الحاجب في قوله لانها اما ان تدل الخ وهي
 الاسم وهي الفعل وهي الحرف فحصل اربعة اوجه ففي كل من هذه
 الارجوه الاربعة يتضمن التقسيم التعريفات لكن في وجهي المقارنة
 يعلم السامع معرفاتها ايضا بالفتح وفي وجهي عدم المقارنة لا يعلمها لانه
 وان علم فيهما نفس التعريف لكن لا يعلم ان اي شيء يعرف به واما
 تقسيم الكل الى الاجزاء فهو لا يتضمن الاتعريف المقسم لان ماهية
 المركب اجزائه كما صرح بان ماهية العشرة هي الوحدات والتعريف
 قد يكون اجزائه متصادقة وقد تكون متباينة والتفصيل في علم الكلام
 (الفصل السادس) في شرائط التقسيم اما تقسيم الكلي الى جزئياته
 اذا كان حقيقيا فشرطه ان لا يكون بعض الاقسام المذكورة مبينا
 للمقسم في الواقع والا يلزم ان يكون قسم الشيء في الواقع قسماته
 في ذلك التقسيم وان لا يكون بعض الاقسام نفس المقسم ومراد فاه او
 مساو ياله غير مرادف والا يلزم ان يكون نفس الشيء في الواقع
 قسماته في هذا التقسيم وهو معنى قولهم يلزم تقسيم الشيء الى نفسه
 والى غيره وقد يجمع الفساذان بان يكون الغير مبينا للمقسم وان لا يكون
 بعض الاقسام المذكورة اعم من وجه من المقسم والا يلزم انقسام المقسم
 الى قسميه وقد عرفت في الفصل الثالث وان يكون بين الاقسام تباين
 اذ لو ترادف القسمين او تساويا غير مرادفين يلزم ان يكون نفس الشيء
 في الواقع قسميه في هذا التقسيم وان كان بعضهما اخص مطلقا
 من بعض يلزم ان يكون قسم الشيء في الواقع قسميه في هذا التقسيم
 لان الاخص قسم من الاعم وان كان اخص من وجه يلزم عدم
 التمايز بين الاقسام والمقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام كما صرح به
 في شرح المطالع واللازم كلها باطلة واما اذا كان التقسيم اعتباريا
 فالاختلاف بين الاقسام بحسب المفهوم والاعتبار كاف في التمايز
 كما صرح به في شرح المطالع فلا يضره تصادق الاقسام ونزل عن

بعض الافاضل ان التقابل بين الاقسام الاعتبارية ليس بلازم بل
يجوز ان يكون الاقسام الاعتبارية والمقسم امورا متساوية انتهى
* يقول الفقير * لكن لا يجوز ان يكون مترادفة والترا د ف لا يلزم
التساوي فان المفهومات المتخالفة كالانسان والكاتب والضاحك
كلاهما بالقوة ليست مترادفة وان كانت متساوية فيمكن تقسيم
الانسان اليهما فكل منهما اخص مطلقا من الانسان بحسب
التعقل لان المقسم معتبر معهما ومخالف لآخر بحسبه وان كان الكل
امورا متساوية بحسب الوجود الخارجي وبالجملة شرط القسمة الاعتبارية
كون كل قسم اخص مطلقا من المقسم بحسب التعقل وان كان مساويا له
بحسب الوجود الخارجي وكون كل قسم متمايزا عن الآخر بحسبه
ولا يشترط عدم تضاد الاقسام والله اعلم (واما تقسيم الكل الى
الاجزاء فشرطه تبين الاقسام بحسب الوجود الخارجي وتبين كل قسم
للمقسم بحسبه اذ لا يكون فيه التقسيم الاعتباري (الفصل السابع) في
شرائط الحصر المقصود بالتقسيم وشرائط التعريف الذي يتضمنه اما شرط
الحصر العقلي فهو ان لا يجوز العقل قسما آخر للمقسم بمجرد ملاحظة
مفهوم التقسيم والابطال الحصر العقلي وان دل البرهان او التنبيه
على بطلانه واما شرط الحصر القطعي فهو ان يجوز العقل قسما
آخر لكن يدل البرهان او التنبيه على بطلانه واما شرط الحصر
الاستقرائي فهو ان لا يوجد في الواقع قسم آخر وكذا شرط الحصر
الجمالي فلا يضر في الحصر الاستقرائي والجمالي تجوز العقل قسما
آخر وان لم يدل البرهان او التنبيه على بطلانه مالم يتحقق (ثم اعلم)
ان التقسيم اذا لم يتضمن التعريف فامر ماسبق واما اذا تضمنه فان
لم يعلم السامع المعرف بفتح الراء ينقض بوجود الاغلاط المذكورة
في مقام التعريفات سوى عدم الجمع والمنع والجلاء اذ السامع اذا
لم يعلم المعرف لا يمكن له النقض بشيء من هذه الثلاثة واما اذا علم ذلك
فينقض بها ايضا (الفصل الثامن) في وظائف السائل عند التقسيم
وظائف المجيب عنه وهما مقالات ثلث (المقالة الاولى) في الاعتراض

على نفس التقسيم وهو ابطاله لصحته مستدلا بانتفاء شيء من شرائطه
المذكورة ويجوز اطلاق النقص عليه مجازا وقد ذكر السيد الشريف
في حاشية شرح المطالع مغالطة يعم ورودها لجميع تقسيمات الكلّيات
الى جزئياتها وهي ان مورد القسمة لا تحقق له الا في ضمن الاقسام
فاذا اخذ من حيث تحقّقه في هذا القسم لم يتناول القسم الآخر فيلزم
انقسامه الى قسمين وان اخذ من حيث تحقّقه فيهما جميعا لم ينقسم
الى شيء منهما فاجاب عنها باننا نلاحظ المقسم في نفسه مع قطع النظر
عن تحقّقه في شيء من اقسامه وهذه المغالطة مركبة من منفصلة
صغرى وحليّات كبريات بعدد اجزاء الانفصال ونتيجة التأليف
متحدة وجوابها منع تلك المنفصلة (ثم اعلم ان السائل اذا اعترض
على التقسيم بانتفاء الشرط الاول والثاني يجاب عنه بمنع انتفائه
مستدأ بتحرير المقسم او القسم وقد يجاب عن الاعتراض بانتفاء الشرط
الثاني في صورة التساوي مع عدم الترادف بمنع بطلان اللازم مستدأ
بتجوزان يكون القسمة اعتبارية ويجاب عن الاعتراض بانتفاء
الشرط الثالث بان المقسم معتبر في الاقسام ويجاب عن الاعتراض
بانتفاء التباين بسبب الترادف بمنع انتفائه مستدأ بتحرير احد القسمين وعن
الاعتراض بانتفائه بسبب التساوي او بسبب النسبة بالعموم والخصوص
من وجه بما ذكر و يمنع بطلان اللازم مستدأ بتحرير التقسيم بان يقال
انما يبطل ان لو كان التقسيم حقيقيا ولا نسلم ذلك لم لا يجوز ان يكون
اعتباريا واما اذا كان الاعتراض بانتفاء التباين بسبب العموم
والخصوص مطلقا فهو يجاب بمنع انتفائه مستدأ بتحرير احد القسمين
واما الجواب بمنع بطلان اللازم مستدأ بتجوز كون القسمة
اعتبارية فلم اظفر بالاشارة اليه في كلامهم والقياس صحة ذلك
الجواب اذا كان مفهوما عاما والخاص متميزين كتقسيم الانسان
الى الضاحك بالقوة والكاتب بالفعل واما اذا لم يتميزا كتقسيم الحيوان
الى الانسان والانسان الرومي فالقياس عدم صحته لان المفهوم
الاول داخل في المفهوم الثاني (المقالة الثانية) في الاعتراض على

بعض الافاضل ان التقابل بين الاقسام الاعتبارية ليس بلازم بل
يجوز ان يكون الاقسام الاعتبارية والمقسم امورا متساوية انتهى
* يقول الفقير * لكن لا يجوز ان يكون مترادفة والترا د ف لا يلزم
التساوي فان المفهومات المتخالفة كالانسان والكاتب والضاحك
كلاهما بالقوة ليست مترادفة وان كانت متساوية فيمكن تقسيم
الانسان اليهما فكل منهما اخص مطلقا من الانسان بحسب
التعقل لان المقسم معتبر معهما ومخالف الاخر بحسبه وان كان الكل
امورا متساوية بحسب الوجود الخارجي وبالجملة شرط القسمة الاعتبارية
كون كل قسم اخص مطلقا من المقسم بحسب التعقل وان كان مساويا له
بحسب الوجود الخارجي وكون كل قسم متساويا عن الآخر بحسبه
ولا يشترط عدم تصادق الاقسام والله اعلم (واما تقسيم الكل الى
الاجزاء فشرطه تبين الاقسام بحسب الوجود الخارجي وتبين كل قسم
للمقسم بحسبه اذ لا يكون فيه التقسيم الاعتباري (الفصل السابع) في
شرائط الحصر المقصود بالتقسيم وشرائط التعريف الذي يتضمنه اما شرط
الحصر العقلي فهو ان لا يجوز العقل قسما آخر للمقسم بمجرد ملاحظة
مفهوم التقسيم والابطال الحصر العقلي وان دل البرهان او التنبيه
على بطلانه واما شرط الحصر القطعي فهو ان يجوز العقل قسما
آخر لكن يدل البرهان او التنبيه على بطلانه واما شرط الحصر
الاستقرائي فهو ان لا يوجد في الواقع قسم آخر وكذا شرط الحصر
الجمالي فلا يضر في الحصر الاستقرائي والجمالي تجوز العقل قسما
آخر وان لم يدل البرهان او التنبيه على بطلانه ما لم يتحقق (ثم اعلم)
ان التقسيم اذا لم يتضمن التعريف فامر ماسبق واما اذا تضمنه فان
لم يعلم السامع المعرف بفتح الراء ينقض بوجود الاغلاط المذكورة
في مقام التعريفات سوى عدم الجمع والمنع والجلاء اذ السامع اذا
لم يعلم المعرف لا يمكن له النقص بشيء من هذه الثلاثة واما اذا علم ذلك
فينقض بها ايضا (الفصل الثامن) في وظائف السائل عند التقسيم
وظائف المجيب عنه وهما مقالات ثلث (المقالة الاولى) في الاعتراض

على نفس التقسيم وهو ابطاله لصحته مستدلا بانتفاء شيء من شرائطه المذكورة ويجوز اطلاق النقص عليه مجازا وقد ذكر السيد الشريف في حاشيته شرح المطالع مغالطة يعمر ورودها لجميع تقسيمات الكليات الى جزئياتها وهي ان مورد القسمة لا تحقق له الا في ضمن الاقسام فاذا اخذ من حيث تحققه في هذا القسم لم يتناول القسم الآخر فيلزم انقسامه الى قسمين وان اخذ من حيث تحققه فيهما جميعا لم ينقسم الى شيء منهما فيجاب عنها باننا نلاحظ المقسم في نفسه مع قطع النظر عن تحققه في شيء من اقسامه وهذه المغالطة مركبة من منفصلة صغرى وحليات كبريات بعدد اجزاء الانفصال ونتيجة التأليف متحدة وجوابها منع لتلك المنفصلة (ثم اعلم ان السائل اذا اعترض على التقسيم بانتفاء الشرط الاول او الثاني يجاب عنه بمنع انتفائه مستدأ بنحرير المقسم والقسم وقد يجاب عن الاعتراض بانتفاء الشرط الثاني في صورة التساوي مع عدم الترادف بمنع بطلان اللازم مستدأ بتجويز ان يكون القسمة اعتبارية ويجاب عن الاعتراض بانتفاء الشرط الثالث بان المقسم معتبر في الاقسام ويجاب عن الاعتراض بانتفاء التباين بسبب الترادف بمنع انتفائه مستدأ بنحرير احد القسمين وعن الاعتراض بانتفائه بسبب التساوي او بسبب النسبة بالعموم والخصوص من وجه بما ذكر و يمنع بطلان اللزوم مستدأ بنحرير التقسيم بان يقال انما يبطل ان لو كان التقسيم حقيقيا ولا نسلم ذلك لم لا يجوز ان يكون اعتباريا واما اذا كان الاعتراض بانتفاء التباين بسبب العموم والخصوص مطلقا فهو يجاب بمنع انتفائه مستدأ بنحرير احد القسمين واما الجواب بمنع بطلان اللازم مستدأ بتجويز كون القسمة اعتبارية فلم اظفر بالاشارة اليه في كلامهم والقياس صحة ذلك الجواب اذا كان مفهوما عاما والخاص متميزين كتقسيم الانسان الى الضاحك بالقوة والكاتب بالفعل واما اذا لم يتميزا كتقسيم الحيوان الى الانسان والانسان الرومي فالقياس عدم صحته لان المفهوم الاول داخل في المفهوم الثاني (المقالة الثانية) في الاعتراض على

ما يقصده من الخصر وهو اما على طريق الابطال او على طريق
المنع تقرير الاول ان الخصر باطل لجواز مادة فلا نية خارجية
عن الاقسام داخلية في المقسم والمعنى ان الخصر مقارن بجوازاها وكل
حصص كذلك فهو باطل وقد يقال لتحقيق مادة كذا ويكون تحقيقها
بديهيها او يستدل عليه وبالحجج ان في التقرير وجهين وقد عرفت ان
الخصر العقلي والقطعي يبطلان بمجرد تجويز العقل الواسطة والخصر
الاستقرائي لا يبطل الا بواسطة تحقق وجودها فيجاب على الوجه
الاول بمنع جواز تلك المادة الان يكون جوازها قطعيا او بمنع خروج
المادة عن الاقسام وسنده في الغالب تحرير بعض الاقسام لتدخل
فيه او بمنع دخولها في المقسم وسنده في الغالب تحرير المقسم او بمنع
الكبرى مستندا بان كل حصص كذلك انما يكون باطلا ان لو كان عقليا
او قطعيا ولا نسلم كونه عقليا او قطعيا لم لا يجوز ان يكون استقرائيا وهو
لا يبطل الا بواسطة تحقق وجودها ووجود المادة المذكورة غير
متحقق فكان السائل زعم في الوجه الاول كون الخصر عقليا او قطعيا
بقرينة استدلاله على بطلانه بجواز الواسطة ويجاب على الوجه
الثاني بمنع تحقق المادة وهذا المنع لا ينفع النجيب الا اذا كان مقرونا
بتجويز كون الخصر استقرائيا واذا قال ابو الفتح ويمكن دفعه
بان التقسيم استقرائي وتحقيق الصورة المذكورة غير معاوم انتهى
ويجاب ايضا بمنع خروجها ودخولها كما عرفت وقد يستدل في منع
دخولها في المقسم بانه مفيد بكثرة الوقوع وتلك الواسطة بعد
تسليم تحقيقها لاشك في ندرة وقوعها ولا مجال لمنع الكبرى في هذا
الوجه ويجاب عن الاعتراض ايضا بمنع قصد الخصر بالتقسيم لانه
لما قال المعارض ان الخصر باطل فكانه قال انك قصدت الخصر وهو باطل
فان قال المعارض لدفع هذا المنع هذا تقسيم مقارن بالسكوت في معرض
البيان والسكوت المذكور يدل على دعوى الخصر يقال السكوت
المذكور انما يدل عليها اذا لم توجد قرينة تدل على عدم قصد الخصر
وههنا قد وجدت وهي كلمة قد او من اور بما والى هذا التفصيل اشار

ابو الفتح بقوله على انه لا تقسيم ههنا بل المقصود ايراد بعض الصور
 كما يشير اليه بكثرة ر بما مع ترك ارادة الحصر كالا وانما انتهى لكن قوله
 لا تقسيم فيه نظر اذ المقسام يقتضي ان يقال لاحصر فمكانه ادعى
 ان التقسيم يستلزم الحصر او يراده وهو مخالف لما سبق واما تقرير
 الثاني على ما يفهم من كلام ابي الفتح فهو ان الحصر ممنوع
 بجواز المادة الغلانية داخلية في التقسيم خارجة عن الاقسام او لتحقيق
 وجودها على قياس على ما سبق نقله (المقالة الثالثة) في الاعتراض على
 التعريف الذي يتضمنه التقسيم قد علمت بيان ذلك في آخر الفصل
 السابع وما ينبغي ان ينبذ عليه ان التقسيم الحقيقي سواء تضمن التعريف
 او لا يبطل بتصادق الاقسام في شيء واما التقسيم الاعتباري فهو
 ان لم يتضمن التعريف فلا يضره تصادق الاقسام واما ان تضمن التعريف
 وعلم ان اي شيء يعرف به فتصادق الاقسام حينئذ وان لم يضر التقسيم
 الاعتباري لكن يضر التعريفات التي يتضمنها الانتفاضتها منعا فيجاب
 عن انتفاض تلك التعريفات بارادة قيد الحيثية في كل قسم فيدخل
 الشيء الواحد في تعريفات متعددة باعتبار اتصافه بحديثات مختلفة
 فهو مع هذه الحيثية يدخل في هذا ومع تلك الحيثية في ذلك فالتعريفات
 حينئذ لا تتصادق على شيء واحد لان الشيء باعتبار اتصافه بحديثية
 غير نفسه باعتبار اتصافه بحديثية اخرى فاقاله ابو الفتح لدفع الاعتراض
 بعدم تمايز الاقسام او التقسيم اعتباري وقيد الحيثية معبر في الاقسام
 وحينئذ يحسن التقابل بين الاقسام انتهى ففيه نظر اذ لا حاجة الى
 اعتبار قيد الحيثية لدفع الاعتراض بعدم تمايز الاقسام بل يكفي
 فيه حل التقسيم على الاعتباري الا ان يقال اعتبره ليحسن التقابل لا يصح
 التقسيم كما يشعر به كلامه (المقصد الثاني) في الابحاث الواردة
 على التصديقات والمراد من التصديقات الدعاوى ولو ضمنا ومقدمات
 الادلة ولو مضوية والمراد بالدعاوى الضمنية ما يفهم بالقرائن كدعوى
 الحصر المفهوم بالسكوت وكما يفهم في قيود القضايا (ثم ان الانشآت
 ليست بتصديقات لان التصديق ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها

والنسبة الانشائية لا يتصور فيها الوقوع والا وقوع واعلم انك
اذا تكلمت بشئ فهو اما نقل عن الغير اولا فان كان نقلا فالمنقول
اما قول اولا والقول المنقول اما تصديق او تعريفا او تقسيما او غيرها
من الانشائيات والمركبات الناقصة والمفردات والنقل دعوى الناقل
فيجوز طلب تصحيحه منه فاذا كان ذلك الطلب بما يشترق من لفظ
المنع فهو مجاز اذ ليس النقل مقدمة من دليل حتى اذا وقع مقدمة
من دليل فهو حينئذ ليس بمجاز كما صرح به ابو الفتح وقال الشارح
المسعودي واما ما يقال ان المنع طلب الدليل وتصحيح النقل ليس بدليل
فحل نظرتا مل انتهى وبين وجه التأمل بانه يجوز ان يكون طلب
الدليل معنى المنع في اغلب الاستعمال ويكون للمنوع معنى آخر غير
مشهور وهو طلب البيان اعم من ان يكون دليلا او تصحيحا و لو سلم
ان معنى المنع ليس الا طلب الدليل فلا نسلم ان تصحيح النقل ليس بدليل
وكيف لا وهو مثبت لما ادعاه المناقل من قوله قال فلان وكان القائل
توهم ان الدليل هو ما تركب من المقدمات انتهى واذا كان ذلك الطلب
بغير ما يشترق من لفظ المنع كقولك لانسلم نقلك فهو حقيقة وكذا يجوز
ابطال النقل بدليل واثبات نقيضه به ويجوز اطلاق لفظ النقص
على الاول واطلاق لفظ المعارضة على الثاني مجازين كما اشار اليه
بعض الشارحين ويحاجب عن الكل باثبات النقل باحضار الكتاب
مثلا ويحاجب ايضا عن الاخرين بمنع مقدمات دليلهما كلاهما وبعضا
وينتقض دليلهما واما المنقول اذا كان قولا فالناقل اذا لم يلتزم
صحته فلا يتوجه عليه المؤاخذه بوجه وان كان تصديقا
او تعريفا او تقسيما واما اذا التزم صحته بان استدل من عند
نفسه على ما نقله من التصديق فحينئذ يتوجه عليه ما يتوجه على
المعلل من المنع والنقص والمعارضة او قال بعد النقل هذا المنقول
صح سواء كان المنقول حينئذ تصديقا او تعريفا او تقسيما فتح يتوجه
على المنقول ما يتوجه عليه اذا فرض انه غير متقول وانما قلنا من
عند نفسه لانه اذا كان الدليل من تمة المنقول فلا يتوجه عليه

ايضا مؤاخذه بوجه الا اذا التزم صحة هذا الدليل فمح يتوجه عليه
 الوضائف الثلاث المذكورة واذا لم يكن المنقول تصديقا ولا تعريفا
 ولا تقسيما بل انشاء او امر كبا ناقصا لا يتضمن التصديق او مفردا فلا
 يتوجه عليه المؤاخذه ولا يتصور من التساقل التزام صحته وان كان
 ما تكلمت به غير نقل فهو اما تعريف او تقسيم وقد سبق ما يتعلق
 بهما واما انشاء او امر كب غير تام لا يتضمن تصديقا او مفردا فلا يتعلق
 بشيء منها مؤاخذه واما تصديق و ذلك التصديق اما دعوى مجردة
 عن دليل او دعوى مقرونة بدليل والاول يجوز طلب الدليل عليه
 وذلك الطلب اذا كان بما يشق من لفظ المنع فهو مجاز اذ ليس المدعى
 مقدمة من دليل حتى اذا وقعت مقدمة من دليل فهو حينئذ ليس
 بمجاز واذا كان ذلك الطلب بغير ما يشق من لفظ المنع فهو حقيقة
 وكذا يجوز ابطاله بدليل واثبات نقيضه به ويجوز اطلاق لفظ
 النقص على الاول واطلاق لفظ المعارضة على الثاني مجازين كما
 اشار اليه بعض الشارحين ويجب ان يحاسب عن الكل باثبات المدعى بدليل
 ويجب ايضا عن الاخيرين بمنع مقدمات دليلهما كلا او بعضا
 وينقض دليلهما ان قلت اذا كان استعمال لفظ المنع ولفظ النقص
 ولفظ المعارضة كلها في النقل والمدعى مجازا كما ذكرهنا فلم يقتصر
 البيان في بعض الرسائل على لفظ المنع حيث قيل فيها ولا يمنع النقل
 والمدعى الاجازا (قلت) قد اعتذر عنه بعض الشارحين بان استعمال
 لفظ النقص والمعارضة في النقل والمدعى غير شائع ولذا لم يتعرض
 لبيان ان استعمالهما فيهما ليس بحقيقة بل مجاز بخلاف استعمال
 لفظ المنع فيهما فانه شائع والثاني وهو دعوى المقرونة بالدليل لا يتوجه عليه
 طلب الدليل سواء كان بما يشق من لفظ المنع او لا الا اذا اريد طلب
 الدليل على شيء من مقدمات دليلها فحينئذ يكون طلب الدليل عليها
 مجازا في النسبة باي لفظ كان (ان قلت الامر كذلك اذا كان النقل
 مقرونا بالصحيح فلم لم ينظم في سلك البيان) قلت لما شهد منع الصحيح قد
 سكتوا عن بيانه (فائدة العمل من ينصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل

كذلك قال الشارح المسموع وهو يشعربان التعليل والاستدلال مترادفان
معناهما بتبيين علة الشيء والمراد من العلة هنا ما هو واسطة
الحصول التصديق بالمط فتم البرهان الاتي واللى كما حققه ذلك
الشارح وقيل ان الاستدلال من العلة على المعلول قد يختص باسم التعليل
والعكس بالاستدلال هذا والذي يتوجه حقيقة على الدعوى المقرونة
بالدليل ثبت وضائف منع مقدمات دليلها كلا او بعضها ونقض دليلها
ومعارضته وتقربرها اجمالا اذا استدلل احد على مطلوبه فقدح
الخصم اما ان يكون بحسب الظاهر في الدليل اوفى المدعى وانما قلنا
بحسب الظاهر لان القدح في الدليل يرجع الى القدح في المدعى
وبالعكس والاول اما ان يكون بمنع مقدمة من مقدمات الدليل على
التعيين فذلك يسمى منعا ومنقضة ونقضا تفصيليا ولا يحتاج في ذلك
الى شاهد فان ذكر شيء يتقوى به المنع فذلك المذكور يسمى سند
للمنع و يسمى المنع المقارن به منعا مع السند و يسمى المنع الغير المقارن به
منعا مجردا وقد يكون المنوع كل واحد من مقدمات الدليل على
التعيين وذلك منافضات لامناقضة واحدة كما صرح به في الحاشية
الاولوية واما ان يكون بمنع مقدمة لابعينها بمعنى طلب الدليل عليها
وهو مكابرة غير مسموعة اذ ليس في وسع المعلن اثبات غير المعين كما نقله
ابو الفتح من البعض واورد عليه نظرا بان يمكن ان يثبت المعلن مقدمة
معينة فان قال السائل ليس المنوع عندي هذه بل المقدمة الاخرى
فحينئذ يجب على المعلن اثبات تلك المقدمة الاخرى واما ان يكون بابطال
مقدمة معينة وهذا يحتاج الى دليل فان لم يذكر معه دليل فهو
مكابرة غير مسموعة وان ذكر معه دليل فذلك الابطال مع الدليل الدال
عليه ان كان بعد اقامة المعلن دليلا على تلك المقدمة فهو يسمى
معارضة في المقدمة ومنافضة على طريق المعارضة وان كان قبل اقامة
المعلن دليلا عليها وهو الغصب الغير المسموع عند المحققين وفيه كلام
سيجي ان شاء الله تعالى واما ان يكون بابطال مقدمة غير معينة
وطريق تعبيره ان يقال ليس دليلك بجميع مقدماته صحيحا وهذا رفع

الايجاب الكلى ومعناه ان في بعض مقدماته خلافا وهذا يحتاج الى دليل فان لم يذكر معه دليل فهو مكابرة غير مسموعة وان ذكر معه دليل فذلك الابطال مع الدليل يسمى نقضا اجماليا ويسمى ايضا نقضا بدون ان يقيسد بالفظ الاجالى ويسمى دليلا شاهدا وشاهده على نوعين احدهما ان يقال دليلك هذا جار في مادة اخرى مع تخلف الحكم عنه وكل دليل هذا شأنه فهو باطل والاخر ان يقال دليلك هذا مستلزم لفساد مثل الدور والتسلسل وكل دليل هذا شأنه فهو بطل واما ان يكون بمنع مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل عليه وهو مكابرة غير مسموعة عند المناظرين كما اشار اليه الشارح الحنفى اذ ليس في وسع المعلن اثبات مجموع الدليل من حيث هو المجموع اذ الدليل لا ينتج الا قضية واحدة واورد عليه ابو الفتح نظرا بان يجوز ان يقيم المعلن دليلا واحدا على صحة جميع مقدماته او يقيم على كل مقدمة منها دليلا على حدة ثم يستدل بصحة كل واحد منها على صحة المجموع (يقول الفقير لم يظهر لنا اقامة دليل واحد على صحة جميع مقدماته) ان قلت ما الفرق بين منع مجموع الدليل وبين منع كل واحد من مقدماته على التعمين (قلت المط في الاول اثبات المجموع من حيث المجموع وذلك غير ممكن بحسب الظ والمط في الثاني اثبات كل واحد واحد وهو ممكن وقال بعض المحشين ما للخصم ان منع مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل عليه يحتمل معنيين احدهما منع ثبوت نفس الدليل وتحقيقه في نفس الامر كما اذا استدلل المعلن بنص غير ثابت كان قال مثلا هذا الامر كذا لقوله عليه السلام كذا ومنع السائل ثبوته اى كون النبي السلام قائل به والثاني منع صحة الدليل وهذا مكابرة بخلاف الاول لان مرجعه منع النقل وهو صحيح بخلاف واما ان يكون بابطال مجموع الدليل بمعنى ابطال جميع مقدماته وطريق تعبيره هو ما سبق في ابطال مقدمة غير معينة لان رفع الايجاب الكلى يتحقق فيما يصدق فيه السلب الكلى كما يتحقق فيما يصدق فيه السلب الجزئى وبيان ذلك في تصديقات شرح الشمسية وبقى

الكلام فيه هو عين ما سبق في ابطال مقدمة غير معينة (ان قلت قد صرحوا بان ابطال مجموع الدليل من حيث هو المجموع راجع الى ابطال مقدمة لا بعينها ولم يصرحوا برجوعه الى ابطال كل واحد من مقدماته) قلت اعلمهم لم يصرحوا به لشذوذه اذا الغالب في الادلة القاسية ان يكون منشأ الفساد بعض مقدماتها (والثاني) اعني ان يكون قدح الخصم في المدعى الدليل من غير تعرض للدليل اما ان يكون بمنع المدعى بمعنى طلب الدليل عليه وهو مكابرة لا يلتفت اليه كذا في التلويح وذلك لان المدعى مدال فلا وجه لطلب الدليل عليه (يقول الفقير هذا اذا اراد المانع النسبة الحقيقية واما اذا اراد من منع المدعى منع مقدمة من دليله فهو ليس بمكابرة كما يفهم من كلماتهم وللفقير هنا نظر وهو ان منع المدعى وان اريد به منع مقدمة من دليله لكن تلك المقدمة غير معينة عند تلك الارادة فهو راجع الى منع مقدمة غير معينة وهو مكابرة كما سبق ولعل الصواب انه ليس بمكابرة لما ذكره ابو الفتح ولو وقوعه في كلام المحققين حيث يقتصرون على قولهم بعد تقرير الدليل وفيه نظر واما ان يكون بادعاء نقيض ذلك المدعى فهذا ان خلا عن دليل دال على النقيض فهو مكابرة غير مسموعة وان كان مع دليل دال عليه فهو يسمى معارضة وتقريرها ان يقال دلائلك وان دل على ما ادعيت لكن عندنا ما ينفيه اي ينفي ما ادعيت وهذا قد يسمى ايضا معارضة في الحكم وذلك ليميز عن المعارضة في المقدمة وقد سبق ذكرها وسيجيء تفصيل المعارضة ان شاء الله تعالى وينبغي ان نضع ثلاثة ابواب لتفصيل تلك الوضائف الثلاثة (الباب الاول) في منع مقدمة الدليل وهي ثلث كما عرفت جزء الدليل وشرط انتاجه وتقريره فهنا مقالات ست (المقالة الاولى) في السند قال ابو الفتح المشهور ان مساواة السند للمنع انما تعتبر بالقياس الى نقيض المقدمة الممنوعة بالمعنى المشهور في النسبة بين القضايا وكذا العموم والخصوص انتهى اراد ان قولهم هذا السند مساو للمنع مجاز في النسبة والمراد انه مساو

لنقيض المقدمة الممنوعة للابسة بين المنع و بين تلك لمساواة اذ المنع
 كانه مكان لها واراد بالمعنى المشهور في النسبة بين القضايا بالنسبة
 بحسب التحقق ولما كان معنى السند ما يتقوى به المنع بزعم المانع انقسم
 الى المساوي لنقيض المقدمة الممنوعة والى الاخص منه مطلقا والى الاعم
 منه مطلقا والى الاخص من وجهه والى الاعم من وجهه منه مع ان ما يتقوى به
 المنع في الواقع هو المساوي له والاخص منه مطلقا ليس الا والاخير ان
 يتقوى بهما المنع بزعم المانع بمعنى ان المانع لا يأتي بشئ منهما الا بزعم
 مساواته لنقيض الممنوع او بزعم خصوصه مطلقا منه مثله هذه الاقسام
 اذا قال المانع لا نسلم انه ليس بحيوان لم لا يجوز ان يكون ناميا متحركا
 بالارادة فالسند مساو لنقيض المقدمة الممنوعة وهو انه حيوان وان قال
 لم لا يجوز ان يكون متعجبا بالفعل فهو اخص مطلقا وان قال لم لا يجوز
 ان يكون جسميا فهو اعم مطلقا وان قال لم لا يجوز ان يكون ابيض
 فهو اخص من وجهه واعم من وجهه (ان قلت يجوز ان يكون
 ما تقوى المنع بزعم المانع مبينا في الواقع لنقيض الممنوع كان يقول المنع
 في المثال المذكور لم لا يجوز ان يكون حجرا فالنقيض ليس بخاص
 (قلت اجيب عنه بان الحصر استقرائي وتحقق وقوع البيان
 في كلام المناظرين غير معلوم (فصل) اعلم ان في صورة السند
 المساوي يمكن ان يوجد للمنع سند آخر اخص او اعم وهو ظاهر وكذا
 يمكن ان يوجد له سند آخر مساو لنقيض الممنوع مثله لكن لا يكون ذلك
 السند الا آخر المساوي بالسند المذكور ايضا لان المساوي للشيء
 مساو لذلك الشيء وفي صورة السند الاخص مطلقا يمكن ان يوجد
 لمنع سند آخر مساو لنقيض الممنوع او اعم منه مطلقا او من وجهه
 وكذا يمكن ان يوجد له سند آخر اخص منه مثله لكن لا يلزم ان يكون
 ذلك السند اخص مطلقا من السند المذكور بل يجوز ان يكون مبينا له
 لان السند الاخص من الاعم من الشيء لا يلزم ان يكون اخص من ذلك
 الشيء بل يجوز ان يكون مبينا له وبالجملة ان السندين اللذين
 واحد منهما اخص مطلقا من نقيض المقدمة الممنوعة لا يشترط ان يوجد
 بينهما شيء معين من النسب الاربع فاذا قلنا منع انه لا حيوان لم لا يجوز

ان يكون ناطقا وقلنا ايضا لم لا يجوز ان يكون ضاحكا فكلاهما اخص
مطلقا من نقيض الممنوع وهما متساويان واذا قلنا بدل السند الاخص
مطلقا المذكور سابقا قيل هذا الفصل لم لا يجوز ان يكون صاهلا فهو
ايضا اخص مطلقا لكنه مبين للمذكور واذا قلنا لم لا يجوز ان يكون ضاحكا
بالقوة فهو ايضا اخص مطلقا لكنه اعم مطلقا من المذكور واذا قلنا
لم لا يجوز ان يكون ضاحكا بالفعل فهو كما انه اخص مطلقا من نقيض
الممنوع اخص مطلقا ايضا من السند المذكور واذا قلنا لم لا يجوز ان يكون
كاتبا بالفعل فهو ايضا اخص مطلقا من نقيض الممنوع لكنه اخص
من وجهه واعم من وجهه من المذكور فما قاله بعض المحشين منع
مساواة السند المنع ان لا يكون المنع سند اخر ومعنى اخصيته ان يكون
للمنع سند اخر غير هذا السند ففيه خفاء ولعل معنى الاول ان لا يكون
للمنع سند اخر مساو مثله مبين له اى للسند المذكور ولعل معنى الثانى
ان يكون المنع سند اخر اخص مثله مبين له اى للسند المذكور
وبالجملة ان وجود السند الاخر المتبىين للسند المذكور آية كون
السند المذكور اخص مطلقا من المنع وقال ذلك المحشى ايضا ومعنى
اعمية السندان مجتمع السند مع المنع وعدمه ارادة من المنع نقيض الممنوع ومن
عدمه عين الممنوع واردة من اعية السند اعية من نقيض الممنوع مطلقا
او من وجه فنقول اذا كان اعم مطلقا منه فهو على قسمين القسم الاول
ما يكون اعم من وجهه من عين المم كما سبق في مثال السند الاعم مطلقا وهذا
القسم وهو الغالب في السند الاعم مطلقا من نقيض الممنوع مع القسم الثانى
ما يكون اعم مطلقا من عين الممنوع ايضا كما اذا قال المانع لانسلم انه ليس
بحيوان لم لا يجوز ان يكون ما يمكن ان يخبر عنه فهذا السند كما انه اعم مطلقا
من نقيض الممنوع وهو انه حيوان كذلك اعم مطلقا من عينه ايضا لان قولنا
انه ليس بحيوان موضوعه اما موجود واما معدوم لعدم اقتضاء السالبة
وجود الموضوع وكل منهما يمكن ان يخبر عنه البتة اذا لمعدوم يمكن
ان يخبر عنه كالموجود فكما تحقق عين الممنوع تحقق السند المذكور
بدون العكس الكلى اذ السند المذكور يتحقق مع نقيض الممنوع

ولا يتحقق حينئذ عين الممنوع وإذا كان اعم من وجهه من نقيض الممنوع
فهو وعلى قسمين ايضا القسم الاول ما يكون اعم من وجهه من عين الممنوع
ايضا كما سبق في مثال السند الاعم من وجهه والقسم الثاني ما يكون
اعم مطلقا من عين الممنوع كما اذا قلنا هذا الشيء متنفس لانه حيوان
فقال السائل لانم انه حيوان لم لا يجوز ان يكون موجودا فالوجود
اعم من وجهه من نقيض قولنا انه حيوان لان نقيضه سلبه وهو انه ليس
بحيوان والسالبة لا توجب وجود الموضوع فنقيض الممنوع هنا يفارق
عن السند في العدم والسند يفارق عنه في الحيوان ويحتمل في الخبر
مثلا واعم مطلقا من عين الممنوع وهو ظاهر (فصل) مدار كون
المنع موجهها مسموعا خفاء الممنوع عند المانع اذا لو كان الممنوع واضحا عنده
لكان منعه مكابرة غير مسموعة ومعنى كونه واضحا عنده ان يسلم ويجزم
به بسبب من الاسباب سواء كان جزمه مطابقا للواقع حاصلا بالبداهة
او بالبرهان او بالتقليد او جهلا مركبا حاصلا بالدليل الفاسد
او بالتقليد او بغلط الحس كما قال ابو الفتح وضوح المقدمة الممنوعة يعني
وضوحها عند المانع لا يستلزم صدقها في الواقع كما في الجهليات
واغلط الحس انتهى انما قيدنا الخفاء والوضوح بكونهما عند المانع
مع ان القيد المذكور لم يوجد في الكتب المشهورة اذ قد وصف
ابو الفتح خفاء المقدمة الممنوعة في هذا الباب بكون بناء المنع عليه
ومنع المانع وانما يبتنى على خفاء الممنوع عنده كما لا يخفى فاذا قال احد العالم
حادث فنع المؤمن له مكابرة غير مسموعة لانه واضح عنده لجزمه به
بالبرهان او بالتقليد جزما مطابقا للواقع واما اذا منعه الفيلسفي فنع له
مسموع فيجب على المعلل دفعه واذا قال احد العالم قسم فنع
الفيلسفي له مكابرة غير مسموعة لانه واضح عنده لجزمه به بالدليل
الفاسد او بالتقليد وان كان جزمه جهلا مركبا غير مطابق للواقع
واما اذا منعه المؤمن فنع له مسموعة فيجب على المعلل دفعه فان
دفعه بشيء من المغالطات والابلزم الافحام واذا رأى زيد شجحا هو
فرس في الواقع لكنه جزم بسبب غلط حسه بانه بقر فان قال احد

مشيرا الى ذلك الشج هذا بقر فنع ز يده مكا برة غير مسموعة لانه
واضح عنده لجزمه به بسبب غلط حسه وان كان جزمه جهلا
مر كبا واذا علمت هذا فاعلم ان بين نقيض المنوع وبين خفاء المنوع
عند المنع عموما وخصوصا من وجه بحسب التحقق في الواقع كما قاله
ابو الفتح اذ قد يتحققان عند منع واحد كمنع المؤمن قدم العالم
وقد يتحقق نقيض المنوع بدون خفائه عند المنع كما اذا منع الفلاسفي
قدم العالم وكما اذا منع زيد كون الشج بقرا وقد يتحقق خفاء المنوع
عند المنع بدون نقيضه كما اذا منع الفلاسفي حدوث العالم (فصل)
اعلم ان النسب الاربع كما تعتبر بين السند وبين نقيض المنوع وهو
المشهور بين النظار وقد سبق بيانه كذلك قد تعتبر بين السند وبين
خفاء المنوع لما قال ابو الفتح وما يقال ان المساواة وسائر النسب بين
السند والمنع تعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة المنوعة الذي بناء المنع
عليه انتهى مثالها اذا منع السائل مقدمة واستند بقوله كيف وهي
هندي غير بيّنة اي غير واضحة فهذا السند مساو لخفاء المنوع عند
المنع بمعنى كلما تحقق في الواقع خفاؤه عنده تحقق فيه كونه غير بين
عنده مع العكس الكلي واذا استند بقوله كيف وهي غير ثابتة
عندي برهان او بقوله كيف وهي غير ثابتة عندي بدليل فكل
واحد من هذين السندين اعم مطلقا من خفاء المنوع عند
المنع اذ كلما تحقق في الواقع خفاء المنوع عنده تحقق فيه كونه
غير ثابتة عنده برهان وكونه غير ثابتة عنده بدليل بدون
العكس الكلي اذ يجوز ان يكون المنوع غير ثابت عند المنع برهان
وغير ثابت عنده بدليل ويكون واضحا عنده لجزم به بسبب التقليد
مثلا الفرق بين هذين السندين بالعموم والخصوص المطلق
لان كل ما هو غير ثابت عند المنع بدليل فهو غير ثابت عنده برهان
لان الاثبات بدليل اعم مطلقا من اراد البرهان اذ اراد الدليل الفاسد
اثبات ايضا ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص وليس كل ما هو غير
مبرهن عنده غير مثبت عنده بدليل لان البرهان هو الدليل القطعي

ولا يلزم من انتفاء الدليل القطعي انتفاء مطلق السبل ثم ان السند الاول
منهما اعم مطلقا من نقيض الممنوع والسند الثاني منهما اعم من وجه واخص
من وجه من نقيض الممنوع فتدبر واذا استند بقوله كيف وقد ثبت عندى
خلافها ببرهان او بقوله كيف وانا متردد فيها فكل من هذين السندين
اخص مطلقا من خفاء الممنوع عند المانع اذ كلما تحقق بثبوت خلاف
الممنوع عند المانع او تحقق ترده فيه ثبت خفاء الممنوع عنده بدون
العكس الكلى لان خفائه عنده يمكن ان يكون ثبوت خلافه عنده
فقط وان يكون بترده فيه فقط وهو ظاهر بل لا يمكن اجتماع
ذلك السندين في منع واحد لتباينهما والسند الاول منهما كما انه
اخص مطلقا من خفاء الممنوع اخص مطلقا من نقيض الممنوع ايضا
بخلاف السند الثاني فانه اعم من وجه واخص من وجه من نقيض
الممنوع واذا استند بقوله كيف ولم اجزم بخلافها فهذا السند اعم
من وجه واخص من وجه من خفاء الممنوع لانهما قد يتحققان
في منع واحد كما اذا كان المانع مترددا في الممنوع وقد يتحقق الخفاء
عنده بدون السند كما اذا كان المانع جازما بخلاف الممنوع كاللؤم من المانع
لقدم العالم وقد يتحقق السند بدون الخفاء عند المانع كما اذا كان
المانع جازما بالممنوع وقد منعه مكابرة كالفلسفى المانع لقدم العالم
وكما اذا استند بقوله كيف ولم تثبت هي عندك ببرهان فهذا
السند اعم من وجه واخص من وجه من خفاء الممنوع عند المانع ومادة
الاجتماع والافتراق ظاهرة والسند الاول اعم من وجه واخص
من وجه من نقيض الممنوع ايضا والسند الثاني اعم مطلقا من نقيض
الممنوع اذ كلما تحقق نقيض الممنوع في الواقع تحقق عدم ثبوت
الممنوع عند المانع ببرهان بدون العكس ثم ان كل سند هو مساو لنقيض
المقدمة الممنوعة فهو اعم من وجه واخص من وجه من خفاءاتها
الابتدائية نقيضها وخفاءاتها عموم وخصوص من وجه كما عرفت فلا سند
الذى هو اعم من وجه واخص من وجه من الخفاء ثلث احتمالات
فتدبر وقد تم بيان السبب الرابع واذا استند بقوله كيف وهي

واضحة عندي فهذا السند مبين لحفاء المتنوع ثم ان السند المساوي
لحفاء ممنوع والاخص من خفاءه مطلقا يؤيدان المنع لان كلا
منهما يوضح المنع اعني يوضح كونه موجها لان مدار كونه موجها
خفاء المتنوع عند المانع كما سبق بيانه كما يؤيده السند المساوي لنقيض
المتنوع والاخص من نقيضه مطلقا (فصل) اعلم انه اذا ثبت ان بين
خفاء المقدمة المتنوعة وبين نقيضها عموما وخصوصا من وجه فبين
السند المساوي لحفائها وبين نقيضها عموما وخصوصا من وجه
ايضا البتة وذلك ظاهر والسند الاخص مطلقا من خفائها لا يكون
مساويا لنقيضها وذلك ظاهر ايضا بل قد يكون اخص مطلقا
من نقيضها ايضا وقد يكون اعم من وجهه واخص من وجهه
من نقيضها كما عرفت في السندين الاخصين مطلقين من حفاء المتنوع
والسند الاعم مطلقا من خفائها لا يكون مساويا لنقيضها بل قد يكون اعم
مطلقا من نقيضها ايضا وقد يكون اعم من وجهه واخص من وجهه
من نقيضها كما عرفت وبالجملة ان السند المؤيد للمنع في الواقع ليس
الا السند المساوي لنقيض المقدمة المتنوعة ولحفائها عند المانع
والسند الاخص مطلقا من احدهما او قد صرح بان الواجب على
المعلل عند منع السائل مقدمة دليله ان يثبت تلك المقدمة اولا
او بواسطة ابطال السند وقد بينوا ان السند المؤيد للمنع لا يلزم
من ابطاله اثبات المقدمة المتنوعة الا اذا كان مساويا لنقيضها وانما قيدنا
بالمؤيد لان السند الاعم مطلقا من نقيضها يلزم من ابطاله اثباتها
ايضا فيلزم من ابطال بعض الاسانيد التي هي اعم مطلقا
من خفاء المقدمة المتنوعة اثباتها ايضا تدبر وسيأتي بيانه ان شاء الله
تعالى فاقاله ابو الفتح ولا شك ان دفع ذلك السند يعني السند المساوي
لحفاء المقدمة المتنوعة او اعم مطلقا من خفائها يدل على ثبوت
المقدمة المتنوعة كدفع السند المساوي لنقيض المقدمة المتنوعة والاعم
منه مطلقا انتهى عجب منه اذا بطل السند المساوي لحفائها
او الاعم مطلقا منه يستلزم وضوح المقدمة المتنوعة عند المانع ولا يلزم

من وضوحها عنده بثبوتها في الواقع كما في الجهليات وأغلاط الحس
 كما سبق نقله منه ولا تغفل من أن السند الأعم مطلقاً من خفاء المتنوع
 قد يكون أعم مطلقاً أيضاً من نقيض المتنوع فأبطله يدل على ثبوت
 المقدمة المتنوعة إلا أن يقال مراد أبي الفتح من ثبوت المقدمة المتنوعة
 هنا ثبوتها عند المانع وهو أعم من ثبوتها في الواقع ويجوز أن يكون
 مراد القوم بقولهم أن الواجب على المعلن عند منع السائل اثبات
 المقدمة المتنوعة أن الواجب عليه إيراد دليل يدل على ثبوت المقدمة
 المتنوعة أعم من أن يدل على ثبوتها في الواقع أو يدل على ثبوتها
 عند المانع لكن هذا التوجيه غير مناسب لقول أبي الفتح كدفع
 السند المساوي الخ أن قلت ما هذا التطويل والاهتمام في التوضيح
 والذي والغبي مستغن عنه والعاقلة تكفيه الإشارة قلت مراتب
 الناس متفاوتة ومن استغنى عن التوضيح وأمثاله فعليه الاكتفاء
 بالمغلفات الموجزة (المقالة الثانية) في منع جزء الدليل أعني الصغرى
 والكبرى في القياس الاقتراعي والشرطية والاستثناء في القياس الاستثنائي
 ويشترط في منعه أن لا يكون بديهاً أولاً أو قضية قياسها معها أو مسلماً
 عند المانع إذ منع شيء منعهما مكابرة كما سبق في المقدمة قال بعض
 المحشين بخلاف المجربات والحدسيات والمتواترات إذ يجوز منعها بناءً
 على عدم كونها حجة على الغير إلا عند الاشتراك انتهى يعني عند
 اشتراك هذه الأمور بين عامة الناس إذ منعها مع مكابرة غير مسموعة
 كذا قال محش آخر (يقول الفقير وكذا الحسيات والوجدانيات
 يجوز منعها إلا عند اشتراك الحس والوجدان بين عامة الناس
 أن قلت ليس يكفي في كون المنع مكابرة اشتراك هذه الأمور بين المعلن
 والسائل قلت نعم لكن ذكر الاشتراك بين عامة الناس لئلا يمكن
 السائل من المنع باخفاء حاله الذي هو حصول هذه الأمور له من التجربة
 والحدس وغيرهما إذ عند شيوع هذه الأمور يغلب على الظن
 أن المانع مكابر بمنع ما تحقق عنده (المقالة الثالثة) في منع شيء من شرائط
 انتاج الدليل ومعناه منع احتمال الدليل على شرائط الانتاج كإيجاب

الصغرى وكلية الكبرى في الشكل الاول وكتكر الحد الاوسط
في جميع الاشكال وكلية الكبرى احتراز عن كونها اجزئية وطبيعية
لا عن كونها شخصية لما قاله السيد الشريف في حاشية شرح
الشمسية ان الشخصية قد تقوم في الظ مقام الكلية فينتج في كبرى
الشكل الاول نحو هذا زيد و زيد حيوان انتهى قيل انما قال في الظ لان
المعنى في الحقيقة هذا مسمى زيد وهو معنى كلى و ككون الشرطية
في القياس الاثنائي موجبة وكلية احدى المقدمتين فيه وتفصيل
الشرائط في كتب المنطق وتصوير منع اشتغال الدليل على شرائط
الانتاج كما اشير اليه في التلويح عند بيان الممانعة يقول السائل
لان سلم تحقق شرائط انتاج هذا الدليل كيف وصغراه سالبة او كبراه
جزئية او طبيعية الى غير ذلك لكن اغلب ما ذكر من شرائط الانتاج
شرط لا طراد الانتاج لانفس الانتاج اذا اعتبر عند الميزانيين الامور
الكلية كما صرح به البعض فينتج الدليل في بعض المواد مع انتفاء
بعض الشرائط كما قال ذلك البعض نفي انتاج الطبيعية في كبرى
الشكل الاول نفي كلية الانتاج لان الانتاج بين في قولنا الانسان
حيوان ناطق والحيوان الناطق كلى انتهى فللمعال ان يتفكر
في دليله عند منع السائل اشتغاله على شرائط انتاجه فان صح انتاجه
بدون ذلك الشرط كما في المثال المذكور يدفع المنع باثبات انتاجه
بدون ذلك الشرط بدليل او تنبيه ولعل مرجع هذا الدفع اثبات
المقدمة المنوعة وهي اشتغال دليله على شرائط انتاجه لان ذلك
الشرط المشتق اذا لم يكن من جملة شرائط انتاج دليله يثبت اشتغال
دليله على شرائط انتاجه وانما قلنا اغلب ما ذكر لان بعض ما ذكر
من شرائط الانتاج شرط انفس الانتاج كتكر الحد الاوسط وقديتهم عدم
تكرره وهو متكرر ومن جملة ذلك حذف القيد الذي في محمول الصغرى
عن موضوع الكبرى في الشكل الاول نحو هذا حيوان ناطق وكل
حيوان متفلس لان مدار الانتاج حل الاوسط على الاصغر وحل
الاكبر على الاوسط يلزم حل الاكبر على الاصغر والمقيد مندرج

تحت المطلق فما يحمل على المطلق يحمل على المقيد فيلزم النتيجة لكن لا يندرج المطلق تحت المقيد فاذا زيد في موضوع الكبرى قيد لم يكن في محمول الصغرى في الشكل الاول اتنى التكرار نحو هذا حيوان وكل حيوان ناطق فهو انسان وقد يتوهم تقييد موضوع الكبرى بقيد لتبادر ذلك من ظاهر العبارة مع ان ذلك القيد متعلق بالمحكوم به فيها كما قال القطب لانهما تابعان لهما والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع ثم قال الحاشية في الكبرى ليست قيدا للاوسط بل للتكم فيها وفسره السيد الشريفي بان قوله من حيث متعلق بلا يوجد لا بالتابع فتقدير الكلام والتابع لا يوجد من حيث هو تابع بدون متبوعه (ان قلت اذا قال المعلن هذا انسان لانه متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة فهو انسان فقال السائل لانسلم كلية الكبرى فلهذا المنع هل هو منع لشرط الانتاج الذي هو كلية الكبرى او هو منع لجزء الدليل الذي هو الكبرى قلت بل منع لجزء الدليل لان المعلن اورد الكبرى كلية فوجد الشرط الذي هو كلية الكبرى لكن الكبرى الكلية غير صادقة واما اذا اورد الكبرى جزئية كان يقول في المثال المذكور وبعض المتحرك بالارادة انسان فالكبرى حينئذ صادقة لا يردها عليها المنع فيمنع اشتمال الدليل على شرائط الانتاج الذي هو كلية الكبرى (المقالة الرابعة) في منع تقريب الدليل قد سبق معنى التقريب فاذا كان اللازم من الدليل غير مطاوب والمطلوب غير لازم منه فلا يتم التقريب كذا في بعض الكتب وانما يتم التقريب اذا كان اللازم من الدليل عين المدعى او ما ينعكس اليه او الاخص مطلقا من احدهما فان الاخص يستلزم الاعم ثم ان الاخص مما ينعكس الى المدعى اخص من المدعى ايضا واما اذا كان اللازم من الدليل مباينا للمدعى او اعم منه مطلقا او من وجه فلا يتم التقريب وتقرير منعه اننا لانسلم التقريب وسنده ظاهر قال ابو الفتح الدخول في الدليل بان فيه مصادرة راجع الى منع الاستلزام نقضا او مناقضة انتهى اراد من المنع المعنى الاعم المقسم للمناقضة والنقض والمعارضة واراد من النقض الابطال مجازا

اذ النقض في عرفهم لا يطلق على ابطال المقدمة وابطال المدعى
كما سبق بيانه في المقدمة ولعله اراد من منع الاستلزام منع التقريب
لعدم شرط الانتاج اذ من شرائط الانتاج مغايرة النتيجة لكل واحدة
من المقدمات وظنى ان منع التقريب انما يكون اذا تم شرائط الانتاج
وكان اللازم من الدليل غير مطلوب كما يظهر لمن تتبع موارد ولو كان
الامر كما يفهم من كلام ابي الفتح لزم ان يرجع منع وجود شرائط الانتاج
الى منع التقريب واعلم ان بعض المقدمات على احدا احتماليها تمنع وعلى
احتماليها الاخر يمنع التقريب فيردد السائل فيها ويقول ان اردت بها
هذا المعنى فهي ممنوعة وان اردت بها ذاك المعنى فلا نسلم التقريب وقد
يوجد لها احتمال ثالث لا يرد عليه المنع اصلا فيختاره المعلل مجيبا عن معنى
السائل وقد يمنع السائل بعض المقدمات على وجه واحد مع منع التقريب
ويقول لا نسلم هذه المقدمة ولو سلمناها فلا نسلم التقريب وسنشير الى فائدة قول
السائل ولو سلمناها وقد يردد السائل في تقدير الكبرى المطوية فيمنعها على
تقديره ويمنع التقريب على تقدير آخر وتوضحه ان المعلل قد يذكرك في الصغرى
حدا او وسطا لا يحمل على جميع افراده فحجول المطلوب ويطوى الكبرى
كان يقول هذا انسان لانه متحرك بالارادة فيقول السائل ان كانت الكبرى
المطوية وكل متحرك بالارادة فهو انسان فهي ممنوعة وان كانت
وكل متحرك بالارادة فهو حيوان فالتقريب ممنوع كما اشار اليه ابو الفتح
وظنى ان اغلب ما وقع من المنوع في امثال هذا المقام منع التقريب
فقط بناء على تقدير الكبرى الصادقة وقد يردد السائل في الصغرى
اى بين احتماليها فيمنعها على وجهه ويمنع الكبرى على وجه آخر
وهذا انما يكون اذا لزم منعها فقط على وجهه ومنع الكبرى فقط
على وجه آخر كان يقول المعلل مشيرا الى فرس مثلا هذا انسان
لانه حيوان وكل حيوان انسان فيقول السائل ان اردت انه حيوان ناطق
فالصغرى ممنوعة وان اردت انه حيوان مطلقا فالكبرى ممنوعة وذلك
لان الحد الاوسط في الصغرى على اى وجه حل فهو كذلك يحمل
عليه في الكبرى وقد يلزم منع احدى المقدمتين على احدا احتمالي

الصغرى ويلزم متعهما معا على احتمالها - الاخر كان يقول المعلن
 مشيرا الى فرس هذا جسم وكل جسم حجر فيقول السائل ان اردت
 انه جسم مطلقا فالكبرى ممنوعة وان اردت انه جسم جامد فالصغرى
 ممنوعة ولو سلمناهما - فالكبرى ممنوعة وايضا الارادتين قدمتهما جاز
 وقد تكون الصغرى والكبرى ممنوعتين معا بل ترد في احديهما فيقول
 السائل لانسلم الصغرى ولو سلم فلانسلم الكبرى وقد جرت العادة على
 ذكر ولو سلم فيما اذا منعت المقدمتان معا على وجه واحد وليت شعري
 لم احتج الى تقدير تسليم احديهما ويمكن ان يقال انه اشارة الى ان
 اثبات احديهما لا ينفع المعلن لان الاخرى ايضا ممنوعة ويكفى بقاء
 منع احدى المقدمتين في لزوم افحام المعلن وقد نرى مكتوبا في بعض
 الورقات ان تقدير التسليم اشارة الى مكان الجواب عن المنع واعلم ان
 مورد المنع لا ينحصر في المقدمات لو روده على المدعى الغير المدال ايضا
 وكل ما يجوز منعه يجوز ابطاله بدليل وكذا اثبات نقيضه به وهما
 خارجان عن الوضائف الثالث المناقضة والنقض والمعارضة لكن
 يجوز ان يسمى الاول نقضا والثاني معارضة مجازين (المقالة الخامسة
 في بيان الحل او الغصب اما الحل فهو في اللغة الفرق بين الشئين وفي
 اصطلاح النظائر هو منع مخصوص لكني لم اظفر ببيان الشافى
 في كتاب قال في بعض الرسائل الحل هو تعيين موضع الغلط وهو
 كسائر انواع المناقضة وارد على مقدمة من مقدمات الدلائل وانما
 الفرق بينهما هو ان الحل انما يرد على مقدمة مبينة على الغلط بسبب
 اشتباه شئ باخر انتهى وفي قوله تعيين موضع الغلط خفاء والمعنى
 تعيين منشأ غلط المعلن وغلط هو مقدمة الكاذبة كما قال البعض
 الحل يقصد به ان ما ذكرته غلط ومنشأوه فهم ذامن كذا انتهى
 والخطاب للمعلن وما ذكره هو مقدمته وفي قوله وانما الفرق بينهما
 الخ نظر اذ ليس الفرق بينهما بحسب المورد بل بحسب بيان منشأ
 الغلط حتى لو منع المقدمة التي غلط فيها بسبب اشتباه شئ باخر بدون
 بيان منشأ الغلط فهو ليس بحل وفي قوله مبينة على الغلط نظر والفظ

ان يقال مقدمته غلط فيها بسبب الخ وفي قوله بسبب اشتباه شيء
 باخر نظرا ذلا ينحصر منشأ الغلط في ذلك الاشتباه بل قد يكون
 منشأ الغلط توهم وقوع شيء يتم مقدمة المعال على تقدير وقوعه
 لكن وقوعه غير مسلم فينبه المانع على ذلك التوهم فيقول لان لم تلك المقدمة
 وانما تصح لو كان الامر كذلك اي فهمته لم لا يجوز ان لا يكون
 الامر كذلك كما ذكر ابو الفتح في مثال المغالطات العامة الورود يعني
 المغالطات التي يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء حتى النقيضين
 وهو ان يقال الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزما للمط اما
 ان يكون موجودا او معدوما واما ما كان يلزم ثبوت المط لامتناع
 تخالف اللازم عن الملزوم وحل هذه المغالطة ان يختار كون الشيء
 المذكور معدوما وتمنع الملازمة مستندا بانها انما تتم اذا كان عدم
 ذلك الشيء بانتفاء ذاته مع بقاء صفة التي هي كون انتفاءه مستلزما
 للمط يعني كما فهمت المغالطة لم لا يجوز ان يكون عدمه بانتفاء ذاته
 فتلك الصفة معها او بانتفاء تلك الصفة فقط انتهى يعني لا تتم الملازمة
 على شيء من التقديرين الذين جوزوا المغالطة انما جزم بالملازمة
 لتوهم وقوع التقدير الاول واما الحل الوارد على غلط مني على اشتباه
 شيء باخر فكان يقول امكان الممكن ليس معدوما في الخارج والا
 انتفى الامكان على تقدير ثبوته والتالي بط ومنشاء ادعاء تلك الملازمة
 عدم الفرق بين امكانه لا ولا امكان له وتوضيح الكلام ان انتفاء
 الامكان هو لازم الثاني لا الاول والمغالل يعلم ان الواقع على تقدير كون
 الامكان صفة عدمية هو الاول لكن يتوهم ان الاول عين الثاني
 لعدم التمييز بينهما وليس كذلك ان معنى الاول لون الامكان ثابتا
 في نفس الامر ومعدوما في الخارج ومعنى الثاني كون الامكان متفيا
 في نفس الامر فيقول السائل لان لم الملازمة وانما تصح
 لو لم يكن بين امكانه لا ولا امكان له فرق لكن بينهما فرق
 فان معنى الاول الاتصاف بصفة عدمية ومعنى الثاني سلب تلك
 الصفة وهذا المنع من قبيل الحل وهو المطابق لما ذكر من بيانه في بعض

الرسائل ثم اعلم ان المعال قد يستدل على غاطه المبني على اشتباشي
 بآخر بعدم الفرق بينهما كما ذكره المسعود في تشكيك الرازي ان الملازمة
 لو كانت معدومة في الخارج يلزم عدم الملازمة على تقدير وجودها
 وهو باطل لانه ان لم يكن بين الملازمة العدمية وعدم الملازمة فرق
 يصح قولنا لو كانت معدومة في الخارج يلزم الخ لكن المقدم وهو عدم
 الفرق بينهما ثابت وبعبارة اخرى لانه ان لم يكن بين الملازمة لا ولا
 ملازمة فرق والباقي كما ذكر فيمنع حينئذ استثناء عين المقدم ويسمى
 صاحب حاشية الاوغية هذا المنع حلا وقرره في بعض منهاواتها
 بان قال اما الحل فهو الفرق بينهما فان قولنا ملازمة لاعمناه انه متصف
 بصفة عدمية وقولنا لا ملازمة له معناه سلب تلك الصفة العدمية
 عنه انتهى (لخصا) يقول الفقير في كون هذا المنع تعيينا لمنشاء
 الغلط نظر فالظاهر ان الحل على ثلاثة أنحاء لكن لم اعثر على تعريف
 جامع لها (واما الغصب فهو دعوى السائل فساد مقدمة دليل
 المعال مع الاستدلال على فسادها قبل استدلال المعال عليها كذا يفهم
 من كتب هذا الفن والتقيد بالمقدمة بناء على الاغلب اذ دعوى فساد
 المدعى الغير المدال مع الاستدلال عليه غصب ايضا كما اشير اليه
 في الحاشية الاوغية وذكر قولهم قبل استدلال المعال عليها
 لخراج المعارضة في المقدمة عن تعريف الغصب ووجه التسمية
 غصبا ان منصب السائل مطالبة الدليل من المعال على مدعاه وعلى
 مقدمة دليله ليظهر حقيقة دعواه ومنصب المعال التعليل عليهما
 فاذا ادعى السائل شيئا واستدل عليه فقد غصب منصب المعال
 والغصب قد يخلو عن طلب الدليل على المغصوب فيه وقد يكون مسبوقا
 بطلب الدليل عليه واذا ذكرناه في باب المنع والثاني هو الذي ادى
 سروق كلام محمد السمرقندي الى بيان مثله المسعود بقوله لان سلم
 ان ارادة محل النزاع متحققة بل هي ليست بمتحققة لانه لو تحققت الخ
 ففي هذا المثال لو قيل اولا ارادة محل النزاع ليست بمتحققة لانه
 لو تحققت الخ لكان غصبا ايضا وههنا نكتة وهي ان ذكر دليل دال

على فساد المدعى او المقدمة بعد طلب الدليل عليهما ان خلا
عن دعوى فسادهما فهو ليس بغصب بل هو منع مع السند اذا السند
الذي هو لزوم النقيض المنوع اذا ذكر بطريق القطع لا بطريق
الجواز فهو دليل على ذلك النقيض قد طويت احدى مقدمتيه كقول
السائل لانسلم انه ليس بحيوان كيف وهو متفلس فانه مع الكبرى
المطوية يتج انه حيوان وكقوله لانسلم ان النهار ليس بموجود كيف
والشمس طالعة فانه مع الملازمة المطوية يتج ان النهار موجود
وقس عليهما مثلهما واما اذا ذكر بطريق الجواز كان يقال لم لا يجوز
ان يكون متفلسا لم لا يجوز ان تكون الشمس طالعة فهو لا يتج مع
المقدمة المطوية الاجواز النقيض وجواز النقيض لا يستلزم الحكم بفساد ذي
النقيض فاولقنا ان اراد دليل دال على فساد المدعى او المقدمة
غصب وان خلا عن دعوى فسادهما للزم ان يكون بهض صور
المنع مع السند غصبا واختلاف علماء هذا الفن في ان الغصب مسموع
موجه فمنهم من قال انه ليس بمسموع لانه اذا جوز الغصب للسائل
فالمعال قد يعرض عن الاستدلال على ما وقع الغصب فيه من دعواه
او مقدمة دليها ويغصب في مقدمة دليل السائل الغاصب وهكذا
تجرى المغاصبة من الطرفين فيبعدان عن اظهار الصواب في مدعى
المعال لان الصواب انما يظهر اذا منع السائل واستدل المعال الى
ان يحجز احدهما (ثم ان من قال انه ليس بمسموع لا يقول بانه مكابرة
اذهو نافع في اظهار الصواب كما صرح به في التلويح لكنهم اصطلموا
على عدم سماعه سدا لباب السعد عن المطلوب والمكابرة هي
الاعتراض بما لا ينفع في اظهار الصواب واعل معنى قول صاحب
التلويح نافع في اظهار الصواب انه نافع فيه اذ لم يقع الغصب
من الطرفين بل اشتغل المعال على اثبات المغصوب فيه ونفعه في اظهار
الصواب حيث نذر ظاهر بل هو ادخل في اظهار الصواب اذا الاستدلال
على فساد كلام المعال اقوى من طلب الدليل عليه ومنهم من قال انه
مسموع لانه بالعبارة يستحق الجواب وبيانه ان المعال اذا لم يسمعه

فالسائل ان يقول اريد المنع مع السند بما ذكرته في صورة الابطال
والاستدلال فيتم ذلك يستحق الجواب لان تحرير المراد مستقبض في المباحثات
قال صاحب التوضيح ينبغي لمن حكم بفساد مقدمة معينة ان يورد
اعتراضه عليها على سبيل المنع لا على سبيل الابطال لئلا يقول الخصم
انه غصب فيحتاج الى العناية انتهى وقال ابو الفتح هذا مبنى على اخفاء
حاله الذي هو الحكم بالفساد اختيارا للطريق الاسلم واعلم ان طريق
الجواب عن الغصب على تقدير كونه مسموعا كما بينه الشارح المسموع
ان لا يطعن فيه المآل بانه غصب ولا يتعرض لدليل الغاصب قبل
اثبات المقدمة الممنوعة بان يورد على دليله المناقضة لانه لا يلزم
من شيء منهما ما يجب على المآل من اثبات مقدمة الممنوعة على
ان للسائل ان يغير كلامه بالعناية اي بان يقول مرادى المنع مع السند
فيخرجه عن كونه غصبا ويسقط المنع او ارد عليه اذا السند لا يمنع
بل يثبت تلك المقدمة او لا ثم يتعرض لدليل الغاصب لان دليله بعد
ذلك الاثبات ينقلب الى المعارضة في المقدمة ولا كلام في جواز تعرض
لدليل الغاصب بعد انقلابه الى المعارضة في المقدمة قال في الحاشية
الاولوية بخلاف ما اذا تعرض لدليل الغاصب قبل اثبات المقدمة
الممنوعة فانه قبيح من المآل لانه ليس للمآل في قانون التوجيه ان يتعرض
لدليل سائل غير معارض اصلا انتهى (يقول الفقير وقد استثنى
منه يتعرض لدليل الناقض نقضا اجماليا اذ يجوز للمآل ان يتعرض
لدليله وسباني بيانه ان شاء الله تعالى قال شاه حسين ما ملخصه انه
كما يكون ابطال السند مقبولا اذا كان راجعا الى اثبات المقدمة
الممنوعة كذلك يكون ابطال دليل الغاصب مقبولا اذا كان ابطاله
راجعا الى اثبات المقدمة الممنوعة وفي هذا المقام بحثان (البحث الاول)
قال المسموع بل يتعرض المآل لدليل الغاصب بعد اثبات مقدمته وقال في
الحاشية الالوية بيانا لذلك القول ان تعرض واما ان لم يتعرض له ولم يلتفت
اليه اصلا فذاك حسن انتهى وفيه نظر لانهم قد صرحوا بان دليل

الغاصب ينقلب الى المعارضة في المقدمة بعد اثبات المعلن ايهاا
والمعارضة وظيفة من وظائف السائل اذا اوردها السائل لابدان يجب
عنه المعلن والايلازم الافحام ولذا قال بعض الافاضل اقول يجب دفع
السند الذي هو ملزوم لنقيض المقدمة الممنوعة بعد اثبات المقدمة
الممنوعة اما بالمنع او بالابطال اذ لو لم يدفع لم ينفع الاستدلال على المقدمة
لوجود معارض وهذا بين وان اصطالحوا على عدم وجوب دفعه
بعد اثبات المقدمة الممنوعة انتهى ولعله اراد من السند الذي
هو ملزوم لنقيض المقدمة الممنوعة ما لم يورد على سبيل الجواز بل
على سبيل القطع فانه مع ما ينضم اليه من المقدمة المطوية دليل
يتج نقيض المقدمة الممنوعة كما سبق بيانه وبالجمله ان النظر اصطالحوا
على عدم وجوب دفع السند ودليل الغاصب بعد اثبات المعلن
المقدمة الممنوعة مع ان الدليل العقلي يقتضي وجوب دفعه لانه يجب
على المعلن دفع ما ينافي حقيقه كلامه ليظهر الصواب ودليل الغاصب
وسند المانع ينافيان حقيقه كلامه وقد اوجب بما ذكره بعض الافاضل
بان المانع لم يعتبر كون سنده معارضا لما سيذكره المعلن من الدليل
على المقدمة الممنوعة بل انما ذكره على قصد تقوية المنع به فصفة
المعارضة عرضت للسند بدون قصد المانع فليكون المعارضة امرا
لم يقصده السائل اصطالحوا على عدم وجوب دفعها (يقول الفقير
وبمثل هذا الجواب يجاب عن النظر المذكور ايضا وتقرر لاعتراضين
انه يجب دفع دليل الغاصب والسند بعد اثبات المقدمة الممنوعة
لانهما معارضان لدليل الاثبات وكل ما هو معارض لدليل يجب
دفعه والايلازم ان لا يظهر حقيقه مدعى ذلك الدليل وكل ما يجب دفعه
فالا اصطلاح على عدم وجوب دفعه غير مستحسن وتقرر الجواب
عنهما انه لا يجب دفعهما حيث ان كونهما معارضين حيث ان امر
لم يقصده السائل فهو امر لم يورده وكل امر لم يورده السائل
لا يجب دفعه على المعلن (يقول الفقير هذا الجواب نزاع جدلي
يتخلص به المعلن من ان يطالب منه دفع دليل الغاصب والسند كما ان

قولهم بان الغصب غير مسموع لاستلزامه الخبط في البحث نزاع جدلي
كما صرح به صاحب التلويح يفيد رفع مؤنة الجواب والاشتغال به
كما صرح به في الحاشية الا لوغية فالمعلل مالم يدفع دليل الغاصب
والسند الذي هو ملزوم لنقض المنوع فهو مقسم بحسب الحقيقة
وان اثبت المقدمة المنوعة لانه يبقى مقدمته غير ثابتة وان اصطلمحو
على ان مجرد اثباتها يدفع الاقحام في جميع صور الاعتراض عليها
وههنا استثناء اشار اليه ابو الفتح عند قول الشارح الخفي فمح يدفع
بالابطال وهو ان الغاصب او المستند اذا اعتبر بعد اثبات المعلل
المنوع كون دليله وسنده معارضا لدليل المعلل على ثبوت المنوع
بان قال مثلا دليلاك هذا وان دل على ثبوت المنوع لكن عندي
ما ينفيه اي ينفي ذلك المنوع وهو دليل الغصب او سنده المنع
فمح يجب على المعلل في اصطلاح النظار دفع دليل الغصب وسنده
المنع ينعهما او ابطالهما كما هو حكم المعارضة (البحث الثاني) قد نقض
الشارح الخفي دليل كون استدلال السائل على بطلان المقدمة
غصبا غير مسموع بان قال والقول بانه غصب لان المعلل مادام
معللا يكون التعليل حقه ليعلم حقيقة دليله او بطلانه وليس للسائل
هناك الا مطالبة ذلك مردود بانه لو تم لدل على ان النقص غصب
بل المعارضة ايضا فاهو جوابكم فهو جوابنا انتهى ومعنى قوله
والقول بانه غصب انه غصب غير مسموع وملخص الدليل انه
خلاف وظيفه السائل لان وظيفته ليس الا المطالبة وكل ما هو خلاف
وظيفته فهو ليس بمسموع وملخص النقص انه لو تم لدل على ان النقص
غصب غير مسموع بل المعارضة ايضا يعني انه جار في عدم سماعها
والمدعى متخلف عنه وبالجمله ان المق بالدليل اثبات عدم
السماع لاثبات صفة الغصبية ومادة لنقض كون النقص والمعارضة
مسموعين لا كونهما غير غصبين ويؤيد ما ذكرنا ان بعض الافاضل
نقل كلام ذلك الشيء ملخصا وقال واما ما يقال لو تم ما ذكره
في عدم اعتبار الاستدلال على نقض المقدمة المنوعة لزم عدم

اعتبار النقص والمعارضة فيمكن ان يدفع الى آخر ما قال و ملخص
ما ذكره من دفع هذا النقص ان يقال النقص غير جائز الا
عند الضرورة وفي النقص والمعارضة ضرورة لان السائل ربما
لا يعلم خلال دليل المعلن على سبيل التعمين فيضطر الى النقص
او المعارضة فلو لم يعتبر لربما اضطر السائل الى قبول دليل باطل
لعدم تنبهه على فساد مقدمة معينة بخلاف الصورة المذكورة وهي
ابطال المقدمة معينة لانه لا ضرورة تدعو اليها لامكان منعها مع
السند المأخوذ من دليل ابطالها (يقول الفقير وفي كيفية اندفاع النقص
المذكور بهذا الجواب خفاء لان جواب النقص بالجريان قد يكون بمنع
الجريان وقد يكون بمنع التخلف وهذا الجواب لا ينطبق على شيء
منهما ولم يتعارف في كتب هذا الفن جواب عن النقص بالجريان غيرهما
لكن ذكر في الحاشية الا لوغية جواب آخر عن النقص بالجريان وهو
اظهار المسانعة من ثبوت الحكم في مادة التخلف وهذا الجواب
من ذلك القبيل فتقريره اناسلنا ان دليل عدم اعتبار الاستدلال
المذكور حار في عدم اعتبار النقص والمعارضة والحكم متخلف
عنه لان عدم اعتبارهما منتف لانهما معتبران اجماعا لكن تخلفه
عنه ليس بفساد في الدليل بل لمانع من ثبوت الحكم وهو الضرورة
الجبئية الى النقص والمعارضة وسنسمع توضيح هذا النوع من الجواب
عند بيان النقص الاجمالي ان شاء الله تعالى وقال ابو الفتح وفيه
ان هذا الجواب يعني الجواب الذي نقل عن بعض الافاضل انما
يتم فيما اذا لم يعلم الناقض او المعارض خلال دليل المعلن على سبيل
التعمين واما في غير هذه الصورة كما اذا اجتمع المنع مع النقص
او المعارضة فلا يتم اللهم الا ان يعتبر اطراد الباب فتدبر انتهى
يريد اللهم الا ان يعتبر قصد اطراد الباب مانعا من ثبوت الحكم
في مادة التخلف في صورة اجتماع المنع معهما و لندرة وقوع صورة
الاجتماع لم يلتفت الى جواب النقص بجريان الدليل في تلك الصورة
واهل وجه التدبر هذا (المقالة السادسة) في بيان وظيفة المعلن عند

منع السائل مدعاه او مقدمة دليله مجردا او مع السند اعلم ان وضيقته
عند ذلك اثبات المنوع بدليل او تنبيه اما اثباتا بالذات كان
يقول عند منع السائل قوله العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث
وكان يقول عند منع السائل قوله لانه متغير لانا نشاهد التغيرات
فيه من الحركات والاثار المختلفة واما اثباتا بواسطة وتلك الوساطة
امر ان احدهما ابطال المنع بمعنى ابطال صحة وروده على المنوع
والآخر ابطا السند اما رجوع ابطال السند الى اثبات المنوع
فهو مشهور في هذا الفن وله تفصيل ستقف عليه ان شاء الله تعالى
واما رجوع ابطال المنع الى اثبات المنوع فقد اشار اليه ابو الفتح
حيث قال قوله اي قول الشارح الخفي فان قيل لم يدعي ليس الا
ان الكلام صفة ثابتة له تعالى ازلا الخ جواب بتحرير المدعى ليسقط
المنع المذكور ويثبت المقدمة المنوعة انتهى اراد بالمقدمة المنوعة
التقريب كما يظهر للنظر في كلامه واراد بثبوتها اثبوتها بواسطة
سقوط المنع الوارد عليها واعلم ان المعامل يحتمل ان يتقبل عند منع
السائل مقدمة دليل مدعاه الى دليل آخر لاثبات ذلك المدعى
ويحتمل ان يتقبل الى بحث آخر عند منع السائل مدعاه او مقدمة
دليله ومعنى آخريته في ذلك البحث عدم افادته اثبات شيء مما ذكره
المعامل فلا بد هنا من اربعة فصول (الفصل الاول) في بيان ابطال
المنع اعلم ان المنع انما يبطل اذا كان المنوع نظريا مسلما عند المانع
او بديهيا اوليا او بديهيا نظري القياس او بديهيا مشترك منشأ بدهيته بين
عامة الناس وابطال المنع دعوى لا بدلها من دليل وتقرير دليله ان
هذا المنع مورد على دعوى او مقدمة شأنها كذلك وكل منع كذلك
فهو بطثم يستدل ببطلان المنع على ثبوت المنوع بان يقال ان
كان منعه باطلا فهو ثابت لكن المقدم حق وهنات تقرير آخر وهو
ان هذا المنوع بديهي كذا او مسلم عند المانع وكل ما كان كذلك
فهو باطل المنع وكل ما هو بطل المنع فهو ثابت ثم اعلم ان كون المنوع
بديهيا كذلك او مسلما عند المانع قد يكون ظاهرا لا يحتاج الى

استدلال عليه وقد يكون خفيا بسبب خفاء ارادة المعنى الذي اراده
 المعلن من الممنوع اعني انه قد يكون المعنى الذي اراده المعلن منه
 بديها كذا او مسلما عند المانع لكن المانع لا يفهم من كلام
 المعلن لخفاء ارادته منه بل يفهم منه معنى ظاهر الارادة منه
 نظريا غير مسلم عنده فيمنعه فح يجب عنه المعلن بتحرير الممنوع
 وتأويله بذلك المعنى الذي خفيت ارادته منه وذلك التحرير يكون
 في الحقيقة دليلا على الصغرى المذكورة في التقريرين السابقين وكثيرا ما
 يكتفى المعلن في الجواب عن المنع بذكر تحرير الممنوع ويطوى
 بسائر المقدمات التي يحتاج اليها في اثبات الممنوع بواسطة ابطال
 المنع فتدبر ثم اعلم ان الجواب عن المنع بتحرير الممنوع انما يتصور اذا
 كان الممنوع مدعيا وجزء الدليل اذ التقريب وشرائط الانتساج
 لا يتصور تحريرها بل قد يجاب عن منع التقريب بتحرير المدعى الذي
 يمنع تقريب دليله كما قال ابو الفتح جواب بتحرير المدعى ليسقط المنع
 المذكور وتثبت المقدمة الممنوعة انتهى وقد نقلناه سابقا اراد بالمقدمة
 الممنوعة التقريب وثبوتها ثبوتها بواسطة سقوط المنع الوارد
 عليها ويمكن ان يجاب عن منع التقريب بتحرير بعض اجزاء الدليل
 وتأويله بمعنى ينطبق الدليل عند ارادة ذلك المعنى على المدعى
 ويجاب عن منع وجود شرائط الانتساج بتحرير اجزاء الدليل وهو
 ظاهر ولا يجاب بتحرير المدعى عن منع شيء من اجزاء الدليل او شرائط
 الانتساج وذلك ظاهر بادنى تأمل (تذيل) يبحث لم اجده فيمارأيته
 من الكتب وهو ان التحرير الذي يجاب به عن المنع او عن النقص
 هو بيان المعنى المراد من كلام المعلن وذلك المعنى المحرر به يكون
 في الغالب خلاف ما يظهر من اللفظ او من القرينة ويكون اعتراض
 السائل مبنيا على الظاهر من احدهما وقد يكون المعنى المراد ظاهرا
 منهما ويكون اعتراض السائل على توهم خلاف الظاهر بسبب
 من الاسباب فان كان الجواب بتحرير المراد جوابا عن المنع كما ذكرناه
 في هذا الفصل فالجيب اما المعلن نفسه واما شخص آخر يجب

عن طرف العمل فان كان المجيب هو العمل نفسه فتصح دعواه
ان مرادى من لفظى معنى كذا يتدفع به المنع وان كان ذلك المعنى
غير ظاهر او معنى مجازيا بلا قرينة صارفة عن المعنى الحقيقى ولا يطالب
بالدليل على ارادته ذلك المعنى لان تصر يحج به دليل على ارادته
وكذا لا يطالب به بالقرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى حين كون المراد
معنى مجازيا لان تصر يحج به من اقوى القرائن الصارفة عنها
لكن اذا كان ذلك المعنى المجازى خاليا عن العلاقة لا تصح دعوى
ارادته فيبطل السائل ارادته بانه ارادة مجاز بلا علاقة وهى
باطلة باتفاق من العلماء وان كان المجيب شخصا آخر يجب عن طرف
العمل فان كان ذلك المعنى المحرر به معنى حقيقيا ظاهرا من اللفظ
فتصح دعوى ان العمل اراده ولا يطالب بالدليل على ارادته لان
ظهوره من اللفظ يقوم مقام الدليل على ارادته واما اذا كان ذلك
المعنى معنى مجازيا او معنى حقيقيا غير ظاهر فتصح دعوى ان العمل اراده
وطر بقى دفع ذلك المنع اذا كان ذلك المعنى معنى حقيقيا غير ظاهر ببيان
قرينة تعين ارادته واذا كان مجازيا ببيان قرينتين احدهما صارفة عن
ارادة المعنى الحقيقى والاخرى معينة لارادة هذا المعنى المجازى
ولا يكتفى بحاحدى القرينتين المذكورتين كما لا يخفى على من يعلم
البيان وقد تحدد القرينتان كقول الشاعر * اذا نزل السماء بارض قوم
رعيناه * واما اذا كان الجواب بتحرير المراد جوابا عن النقص فح
يكون التحرير سندا للمنع والسند يكفى جواز وقوعه فى الاستناد به
فلا يجب على المانع اثبات وقوعه وان ذكر على صورة الجزم فلا
يتمع التحرير وان لم يكن المحرر هو العمل نفسه ولم يكن المعنى المحرر به
ظاهرا ما لم يكن مجازا بلا علاقة واما اذا كان مجازا بلا علاقة
فيبطل الناقص ذلك السند مثل ما سبق ان قلت اذا كان المجيب
عن النقص شخصا آخر غير العمل وكان المعنى المحرر به معنى مجازيا
اليس يطالب المجيب حينئذ بالقرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى
قلت لا يطالب بها لان بعض كتب التفسير وشروح السنن

مشحونة بجوز المعاني المجازية بلا ذكر قرينة صارفة عن
 ارادة المعنى الحقيقي فكان القرينة الصارفة انما شرطت للقطع
 بارادة المعنى المجازي لا لجوز ارادته او السند يكفي جواز وقوعه
 (الفصل الثاني) في بيان ابطال السند وهو يحتاج الى تقديم مقدمة
 وهي ان ثبوت احد المتساويين يستلزم ثبوت الآخر وانتفاءه انتفاءه
 وثبوت الاخص مطلقا من شيء يستلزم ثبوت ذلك الشيء بدون
 العكس اعني لا يستلزم ثبوت الاعم مطلقا من شيء ثبوت ذلك الشيء
 وانتفاء الاعم مطلقا من شيء يستلزم انتفاء ذلك الشيء بدون العكس
 اعني لا يستلزم انتفاء الاخص مطلقا من شيء انتفاء ذلك الشيء
 واما الشئان اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه فليس بينهما تلازم
 لا في الثبوت ولا في الانتفاء واذا كان بين الشئين عموم من وجه يكون
 بينهما خصوص من وجه ايضا وبالعكس وقد يكتفي بذكر
 احدهما عن ذكر الآخر واذا تمهد هذا فنقول الواجب على الممثل
 عند منع السائل مدعاه الغير المدل او شيئا من مقدمات دليله اثبات
 المنوع بدليل او تنبيه فابطال السند المساوي لنقيض المنوع
 يفيد الممثل لان بطلانه يستلزم بطلان نقيض المنوع وبطلان
 نقيضه يستلزم ثبوت عينه وابطال السند الاخص مطلقا من نقيض
 المنوع لا يفيد اذ لا يلزم من بطلانه بطلان نقيض المنوع حتى
 يلزم ثبوت عينه لكن لا يضره ايضا بان يستلزم بطلان عين المنوع
 لان الاخص من نقيض شيء لا يكون اعم مطلقا من عينه بل مبين
 عينه البتة واما ابطال السند الاعم مطلقا من نقيض المنوع ففيه
 تفصيل لان ذلك النوع من السند هلي قسمين القسم الاول ما يكون
 اعم من وجه من عين المنوع وهو الغالب في هذا النوع وابطاله يفيد
 الممثل لان بطلانه يستلزم بطلان نقيض المنوع فيلزم ثبوت عين
 المنوع ولا يستلزم بطلانه بطلان عين المنوع لانه ليس اعم مطلقا من
 عينه فابطال هذا القسم يفيد الممثل ولا يضره والقسم الثاني ما يكون
 اعم مطلقا من عين المنوع ايضا وابطاله يضر الممثل ولا يفيد اصلا

لان بطلانه وان كان يستلزم بطلان نقيض الممنوع لكنه يستلزم
 بطلان عينه ايضا ولا يلزم من ابطال هذا القسم من السند اثبات
 الممنوع قال الشارح الحنفى هنا فاذن ابطاله يضر بالمعلل اذ يبطل
 بسببه مقدمته اى مقدمة المعلل كما يبطل منع السائل انتهى كانه اراد
 بقوله كما يبطل منع السائل ان منع السائل مبنى على جواز نقيض المقدمة
 الممنوعة فاذا بطل نقيضها بطل منع السائل فابطاله يضر بالمعلل
 من جهة ويفيده من جهة اخرى وفيه نظر لان الظاهر ان منع
 السائل مبنى على عدم ثبوت المقدمة الممنوعة فاذا بطل نقيضها
 وعينها معا بقت عدم ثبوتها فلم يبطل منع السائل ولذا قلت ابطاله
 يضر بالمعلل ولا يفيده اصلا قيل الاولى للشارح الحنفى ان يقول بدل
 قوله فاذن ابطاله يضر بالمعلل اذ يبطل بسببه مقدمته كما يبطل منع السائل
 فاذن ابطاله لا يمكن لانه يلزم ارتفاع النقيضين انتهى وقال ابو الفتح
 هذا ليس بشئ لان ابطال شئ اقامة دليل على بطلانه وهى لا يستلزم
 البطلان فى الواقع لجواز ان يكون الدليل فاسدا فابطال السند
 الاعم لا يلزم ارتفاع النقيضين نعم يستلزم ارتفاع النقيضين فى زعم
 المعلل لكنه بحث آخر انتهى قوله نعم آخر يعنى ان دليل بطلان
 السند حينئذ فاسد البتة لان فساد اللازم يدل على فساد الملزوم
 لكن لو زعم صدقه لزم عنه زعم ارتفاع النقيضين لا ارتفاعهما
 فى الواقع وزعم ارتفاعهما ليس بمحال فابطال السند الاعم مطلقا
 من عين الممنوع ونقيضه المستلزم لزعم ارتفاعهما ليس بمحال
 (يقول الفقير معنى قول الشارح الحنفى اذ يبطل بسببه مقدمته
 يبطل بسببه ما يسل المبطل حقيقته فهذا اشارة الى نقض الرأى عام
 لجميع ادلة المعلل على بطلان السند الاعم مطلقا من نقيض الممنوع
 وعينه وتقريره اوضح دليلا هذا بجميع مقدماته للزم بطلان
 ما سلمته وهنا نقض تحقيقى عام ايضا وتقريره اوضح دليلا هذا بجميع
 مقدماته للزم ارتفاع النقيضين فى الواقع ولعل مراد ذلك القائل
 ان الاولى للشارح الحنفى ان يذكر النقض التحقيقى بدل النقض الازامى

فمعنى قوله ابطاله لا يمكن ابطاله بالدليل الصحيح لا يمكن فعدم الامكان
راجع الى صحة الدليل لالى مطلق اقامة الدليل وبالجملة ان فى كلام
القائل قيده محذوفاً هو مرجع عدم الامكان وهذه مسامحة يسيرة واما
ابطال السند الاعم من وجه من نقيض الممنوع فهو غير مفيد للمعمل
اصلاً بل قد يضره وذلك اذا كان اعم مطلقاً من عين الممنوع وامثلة
الجميع قد سبق وبالجمله ان اراد السند المساوى مفيد للمانع وابطاله
مفيد للمعمل والسند الاخص مطلقاً اراده مفيد للمانع وابطاله
غير مفيد للمعمل وغير مضر له ايضاً والسند الاعم مطلقاً اراده
غير مفيد للمانع وابطاله قد يفيد المعمل ولا يضره وذلك اذا كان اعم
من وجه من عين الممنوع وقد يضره ولا يفيد اصلاً وذلك اذا كان
اعم مطلقاً من عين الممنوع ايضاً والسند الاعم من وجه اراده
لا يفيد المانع وابطاله لا يفيد المعمل لكن قد يضره وذلك اذا كان
اعم مطلقاً من عين الممنوع وقد لا يضره كما لا يفيد ذلك اذا كان
اعم من وجه من عينه ايضاً (ان قلت) المنع المجرد موجد كالمنع مع
السند فاذا بطل السند بقي المنع مجرداً وهو موجد يحتاج الى دفعه
ايضاً فلا يكفي فى دفع المنع ابطال السند (قلت) ان لم يستلزم ابطال
السند ابطال نقيض الممنوع فالامر كما ذكرت وان استلزم يثبت
عين الممنوع فيسقط المنع بالكلية (واعلم ان ابطال السند المساوى
لخفاء الممنوع والاعم مطلقاً من خفائه ان كان مفيداً للمعمل
من جهة ان ابطاله يستلزم بطلان خفاء الممنوع فيثبت وضوحه
والواجب على المعمل عند منع مع المانع اثبات نفس الممنوع او اثبات
وضوحه عند المانع كما سبق بيانه فابطال السند الاعم مطلقاً
من خفائه اذا كان اعم مطلقاً من وضوحه ايضاً يضر المعمل اذ يطل
بسيبه وضوح مقدمته عند المانع فلا يثبت دعواه عند المانع
قولنا فابطال الى هنا مأخوذ من كلام ابى القتيح لكن قيد عند المنع
فى الموضعين من زيادتنا (يقول الفقير المشلان السابقان للسند الاعم

مطلقا من خفاء المنوع عند المانع لا يصلحان مثالين لما هو اعم مطلقا
 من وضوحه عنده ايضا لانهما اعمان من وجه من وضوحه عنده
 بل مثاله ان تقول مثلا لانسلم هذه المقدمة كيف ويمكن لي ان لا تكلم
 بهما فان كلا من وضوح تلك المقدمة وخفائهما لا يتحقق في الواقع
 بدون تحقق امكان عدم التكلم بهما بدون العكس اذا كان عدم
 التكلم بهما يتحقق بواحد منهما بدون الآخر وهذا السند وامثاله
 بعيدة الوقوع في مباحث العقلاء فذكره في هذا المقام لتتم البيان
 وتشخيص الاذهان (ان قلت الفهوم من كلامهم ان ابطال السند
 الاخص مطلقا غير مفيد للمعالي في شئ من الصور مع ان ابطاله
 يفيد في بعض الصور وهو ابطاله بدليل يلزم منه ثبوت المنوع
 كما يلزم منه بطلان ذلك السند كما اذا قال المعالي لانه حيوان فقال
 السائل لانسلم ذلك لم لا يجوز ان يكون حجرا فهذا السند اخص مطلقا
 من انه ليس بحيوان فان قال المعالي لا بطلان لهذا السند انه ليس
 بحجر لانه متنفس فهذا الابطال مفيد للمعالي لان مقدمته وهوانه
 حيوان يثبت بهذا الدليل قلت ما ذكره المعالي لا بطلان السند صغرى
 ويمكن ان نظم اليهسا كبر بين ينيج مع ضم احد بهما بطلان السند
 ومع ضم الاخرى عين المنوع فالفسادة لم تحصل من حيث ابطال
 السند به بل من حيث اثبات المنوع به واوضح من هذا ان يقال
 الصغرى المذكورة مع احدى الكبريين دليل ومع الكبرى الاخرى
 دليل آخر فالمقدمة الممنوعة تثبت بدليل غير دليل ابطال السند وبالجملة
 ان ابطال السند الاخص مطلقا غير مفيد في هذه الصورة ايضا (تذييل)
 اعلم ان المعالي اذا ابطال سند المانع فللمانع ان يعود ويقول لانسلم
 كون هذا الابطال مفيدا يعنى كونه مثبتا للمقدمة الممنوعة لم لا يجوز
 ان لا يكون السند المذكور من لوازم المنع يعنى من لوازم نقيض المنوع
 بان كان اخص منه والظن ان هذا منع للملازمة المطوية اذ طريق
 اثبات المنوع بابطال السند ان يقال اذا ابطال هذا السند يبطل
 نقيض المنوع فيثبت عينه لكن المقدم حق فصار للسائل منعان

الاول منه مقدمة دليل المعلن على مدعاه وقد اجاب عنه المعلن
بإثبات تلك المقدمة بإبطال سنده والثاني منه للملازمة المطوية في دليل
اثبات المقدمة الممنوعة فعلى المعلن ان يجيب عن هذا المنع ايضا
اما بإثبات مقدمة الممنوعة بدليل آخرى غير ما ذكره لا بطلان السند
واما بإبطال سند هذا المنع ايضا وطريق ابطاله اثبات كون سند المنع
الاول من لوازم نقيض الممنوع اما بإثبات مساواته له او بإثبات
عمومه مطلقا منه هذا ما يفهم من كلام الشارح المسعود وقد يقول
المانع بدل منه الثاني هذا الابطال كلام على السند وهو خبر
مفيد وهذا القول منه بحسب الظاهر ابطال للملازمة المطوية فإرادته
بقوله غير مفيد غير مستلزم لابطال نقيض الممنوع فقد يقول المعلن
حينئذ ان اردت انه كلام على السند الذى ليس بلازم للمنع اى
لنقيض الممنوع يعنى ان اردت انه كلام على السند الاخص فهو
ممنوع لم لا يجوز ان يكون كلاما على السند المساوى والاعم مطلقا
وان اردت انه كلام على السند مطلقا فالكبرى ممنوعة كيف والكلام
على السند المساوى والاعم مفيد ويجوز ان يكون هذا السند من قبيل
احدهما وهذا تريد في الصغرى وقد يرد في الكبرى ويقول
ان اردت ان الكلام على السند مطلقا غير مفيد فهو ممنوع وسنده
ما سبق وان اردت ان الكلام على السند الذى ليس بلازم للمنع غير مفيد
فالصغرى ممنوعة لم لا يجوز ان يكون هذا كلاما على السند الذى هو
لازم للمنع وهذا التريد الثاني وقع في كلام المسعود لكنه ركك لان
الظن كون الحد الاوسط في الكبرى على وفق وقوعه في الصغرى لا العكس
قال الشارح المسعود وهذا التريد لا يفيد المعلن اصلا لان السائل وان
ذكر كلامه على صورة الابطال والاستدلال لكن يؤله بالنع مع السند فلا
يفيد المعلن منه فيبقى عليه اما اثبات المقدمة الممنوعة بدليل آخر
او اثبات كون السند لازما لمنع المقدمة فظهر ان التريد المذكور
من طرف المعلن خارج عن قانون التوجيه انتهى يعنى اذا توجه المنع
على السائل يجيب عنه بتحرير المراد اى بان يقول ان مرادى المنع

مع السند فتريد المعلن حينئذ يكون منعا للسند في الحقيقة ومنع السند خارج عن قانون التوجيه (يقول الفقير في كلام الشارح المسعودي خفاء لان كون المنع مجابا عنه بالتحريم والعناية لا يستلزم كونه خارجا عن قانون التوجيه والظاهر ان يقال كلام السائل حينئذ غصب ومنع المعلن اياه لا يلزم منه ما يجب على المعلن من اثبات المقدمة المتنوعة فلا ينفع منعه المعلن كمنع السند فيكون منعه خارجا عن قانون التوجيه كمنع السند وقد سبق ايضا انه ليس للمعلن في قانون التوجيه ان يتعرض لدليل سائل غير معارض واذا قطع النظر عن كونه خارجا عن قانون التوجيه فلا سائل ان يجب عنه العناية (تميم) قد اشتهر فيما بينهم ان منع السند ليس بموجه اصلا كما صرح به ابو القمح وبيانه ما قاله الشارح الحنفى (اعلم ان كلام المعلن على سند المنع اذا كان على سبيل المنع فهو لا يفيد سواء كان مساويا او لا لان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة المتنوعة الذى يجب على المعلن عند منع المانع انتهى واما باطالهما فهما يفيدان كما عرفت تفصيله ثم الظاهر ان مرادهم بقولهم ان منع السند ليس بموجه اصلا ان منع السند مادام متصفا بوصف السندية ليس بموجه لان المعلن اذا ثبت مقدمة المتنوعة ثم اعتبر المانع كون سنده معارضا له فنع ذلك السند موجه عندهم لانه زال عنه وصف السندية وعرض له وصف المعارضة فيجب على المعلن دفعه بالمنع او الابطال كما يدفع دليل المعارض صرح به ابو القمح واما اذا لم يعتبر المانع كون سنده معارضا لدليل اثبات المتنوع فدفعه غير واجب على المعلن في عرفهم لان كونه معارضا حينئذ امر لم يقصده السائل وقد عرفت تفصيله في بحث الغصب واما ان دفعه بالمنع حينئذ غير موجه ففيه شبهة (يقول الفقير والفرق بين كون البحث موجها وبين كونه واجبا ان الاول اعم مطلقا من الثاني الا ترى ان دفع المنع بشئ من طرق الدفع واجب على المعلن لكن لا يقال لطريق بعينه انه واجب مع ان ذلك الطريق موجه وبالجملة ان معنى كون البحث

موجهها كونه معتبرا غير مستفح عندهم قال ابو الفتح قد يقول يرد
عليهم انه ينبغي ان يكون منع السند المساوي ايضا اي كابططاله
موجهها فيما اذا اقام المعلن دليلا على المقدمة الممنوعة لان السند
المساوي حينئذ يكون معارضا لذلك الدليل فيكون دفعه بالمنع
او الابطال من حيث انه معارض له نافعا وكل ما يكون نافعا فينبغي
ان يكون موجهها ووجه دفعه انه يدفع المعارضة انتهى مفسرا
ثم اعلم ان منع السند الاخص مطلقا ينبغي ان يكون موجهها كمنع
السند المساوي فيما اذا اقام المعلن دليلا على المقدمة الممنوعة لان
الاخص يستلزم نقيض الممنوع كالمساوي فيكون معارضا لدليل المعلن
فينفع منه وابططاله من هذه الحيثية وان لم ينفعها من حيث كونه
سندا وقد اورد ابو الفتح نظرا على ما نقل من قول القائل
وظهر لي دفع ذلك النظر ايكفي تركت ذكرهما خوفا من
الاملال (الفصل الثالث) في انتقال المعلن الى دليل اخر لاثبات
مدعاه عند منع السائل مقدمة من مقدمات دليل ذلك المدعي اعلم
اولا ان اثبات المدعي الواحد بدليلين لا يكون الا بتغاير الحد الاوسط
فقط ان كانا اقترائين وبتغاير الجزء المتكرر بعينه نفيا واثباتا
ان كانا استثنائيين وذلك ظاهرا بالتفكر ثم اعلم انه قال صاحب
التوضيح ان كان انتقال المعلن الى دليل آخر عند اعتراض السائل
على دليله لاجل ان ذلك الاعتراض وارد عليه والمعلن لم يستطع
الجواب عنه فذلك الانتقال يعد في عرف النظار انقطاعا للبحث
بسبب انقضاء المعلن واما ان لم يكن انتقاله للعجز عن دفع الاعتراض
بل لا يراد دليل اظهر لا يشبهه على السامعين كما في محاجة الخليل
عليه السلام مع عمرو فهو لا يعد انقطاعا في عرفهم انتهى وقال صاحب
التلويح ان كون الانتقال الى دليل آخر للعجز عن دفع الاعتراض
من قبيل انقطاع البحث مجرد اصطلاح من اهل المناظرة كيلا يطول
الكلام بالانتقال الى دليل آخر وليس بانقطاع البحث في الحقيقة لان
الغرض لما كان اظهر الصواب لزم جواز الانتقال الى دليل آخر

لان المقصود ظهور الحق باي دليل كان نعم لو انتقل في معرض الاستدلال الى ما يناسب المطلوب اصلا دفعا لظهور الخفاء فهو يكون انقطاعا في الحقيقة انتهى لعله يريد بما لا يناسب المطلوب ما لا يلزم منه ثبوت المطر وهو الانتقال الى بحث آخر وسينكشف لك حقيقته في الفصل الآتي ان شاء الله تعالى وههنا بحثان (البحث الاول) قد اشتهر عند النظر امران احدهما الانتقال الى دليل آخر والاخر تغيير الدليل ولم أتحقق انهما متحدان في عرفهم ام بينهما فرقا لكني اقول قولا لا ينفعك وهو ان تحقق ذنبك الامر بن مبنى على مغايرة الدليل الثاني الاول في الحد الاوسط ان كانا اقترايين وفي الجزء المتكرر ان كانا استثنائيين والظاهر ان المترادفين كاللث والاسد لا يعدان متغايرين لان مفهوماً متحداً فالمتغايران انما هما المتخالفان في المفهوم وينحصر النسب بين المتخالفين في المفهوم في اربعة التساوي كالانسان والنساق والعموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان والعموم والخصوص من وجهه كالحيوان والابيض والتباين كالانسان والفرس فنقول ان كان ما تضمنه الدليل الثاني من الحد الاوسط والجزء المتكرر غير لازم تحققة عند تحقق ما تضمنه الدليل الاول بان كان بينهما تباين او عموم وخصوص من وجه او كان ما تضمنه الدليل الثاني اخص مما تضمنه الدليل الاول فلا شك في وجود الانتقال الى دليل آخر في عرفهم في صورة التباين وكذا لا شك في عدم اطلاقهم تغيير الدليل عليه واما الصورتان الاخيرتان فالظاهر انهما من قبيل الانتقال الى دليل آخر في عرفهم لا من قبيل تغيير الدليل واما ان كان ما تضمنه الدليل الثاني لازماً تحققة عند تحقق ما تضمنه الدليل الاول بان كان بينهما مساواة او كان ما تضمنه الدليل الثاني اعم مطلقاً مما تضمنه الدليل الاول فلا شك في وجود تغيير الدليل في عرفهم في هاتين الصورتين ويدل على ذلك ان ابا الفتح غير لفظ لزوم الواقع في بعض الأدلة الى لفظ الدوام ثم قال فثبت المدعى بادن تغيير الدليل انتهى والدوام اعم مطلقاً

من الزوم ولا شك ان صورة المساواة اقرب لان يسمى تغيير الدليل
 في عرفهم من الصورة التي ذكرها ابو القمح ثم الظاهر ان لا تسمى هاتان
 الصوتان انتقالا الى دليل آخر في عرفهم ولا يكونا من قبيل انقطاع
 البحث في اصطلاحهم وبالمجمل ان في جميع صور النسب الاربع
 انتقالا الى دليل آخر بحسب اللغة وتغيير الدليل بحسبها ايضا وانما
 الكلام في وقوع الاصطلاح (ان قلت اذا كان الدليل الاول من
 الاقتراني والدليل الثاني من الاستثنائي او كان بالعكس فكيف نعرف
 محل المغايرة من الدليلين قلت يتوقف معرفته على معرفة كيفية
 رد الاقيسة بعضها الى بعض فنقول في بيان كيفية القياس اما اقتراني
 واما استثنائي متصل واما استثنائي منفصل والاستثنائي المتصل اما
 ان يستثنى فيه عين المقدم واكثر استعماله ان يذكر الشرطية بلفظة ان
 واما ان يستثنى فيه نقيض التالي واكثر استعماله ان يذكر الشرطية
 بلفظة لو ولما وجب رد ما عدا الشكل الاول من الاقتراني الى الشكل
 الاول يقتصر البيان على رد الشكل الاول الى الاستثنائيات ورد
 الاستثنائيات اليه اما رد الاستثنائي متصلا او منفصلا الى الاقتراني
 اذا كان المقدم والتالي في الشرطية المستعملة فيه مشاركين في الموضوع
 ان يجعل الاستثناء صغرى ويجعل حمل محمول المطلوب على محمول
 الاستثناء كبرى مثال الاستثنائي المتصل الذي يستثنى فيه عين
 المقدم قولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان ينتج انه
 حيوان فيقال هذا انسان وكل انسان حيوان مثال الاستثنائي
 المتصل الذي يستثنى فيه نقيض التالي ان كان هذا انسانا فهو حيوان
 لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان فيقال هذا ليس بحيوان
 وكل ما ليس بحيوان ليس بانسان ومثال آخر منه ان كان هذا
 فرسا فهو ليس بجواد لكنه جواد ينتج ان هذا ليس بفرس
 فيقال هذا جواد وكل جواد ليس بفرس مثال الاستثنائي المنفصل
 الذي استثنى فيه عين احد الجزئين هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه
 زوج ينتج انه ليس بفرد فيقال هذا زوج وكل زوج ليس بفرد

ومثال الاستثنائي المنفصل الذي استثنى فيه نقيض احد الجزئين
العدد اما زوج واما فرد لكنه ليس بزواج ينتج انه فرد فيقال هذا
ليس بزواج وكل ما ليس بزواج فهو فرد هذا ما ذكره القطب العلامة
في حاشية شرح مختصر الاصول وقال السيد الشريف في حاشية
ذلك الشرح (ان قلت رد الاستثنائي متصلا او منفصلا الى الاقتراي
انما يتم بما ذكره اذا كان المقدم والثاني في المتصلة والمنفصلة مشاركين
في الموضوع كما في الامثلة المذكورة والا فالرد مشكل كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فانهما موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار
موجود وكقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا
لكن الشمس طالعة ينتج ان الليل ليس بموجود (قلت اما الاول
فيقال في رده هكذا وجود النهار لازم لطلوع الشمس الموجود وكل
ما هو لازم لطلوع الشمس الموجود فهو متحقق ينتج ان وجود النهار
متحقق واما الثاني فيقال في رده هكذا وجود الليل منافي لطلوع
الشمس الموجود وكل ما هو منافي لطلوع الشمس الموجود فهو
ليس بمتحقق ينتج ان وجود الليل ليس بمتحقق انتهى وهذا الذي
ذكره انما هو اذا استثنى عين المقدم واما اذا استثنى نقيض الثاني
كما اذا قيل في المثال الاول لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس
ليست بطالعة فيقال في رده طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار
وهو متحقق وكل ما هو ملزوم لوجود النهار المتحقق فهو متحقق ينتج
ان طلوع الشمس متحقق وكما اذا قيل في المثال الثاني لكن الشمس
ليست بطالعة ينتج ان الليل موجود فيقال في رده عدم الليل منافي
لعدم طلوع الشمس المتحقق اي ذلك عدم وكل ما هو منافي لعدم
طلوع الشمس المتحقق فهو ليس بمتحقق وبالجمله فطريق الرد
في المتصلة التي استثنى فيها عين المقدم في صورة عدم اشتراك المقدم
والثاني في الموضوع ان يحمل على التالي بانه لازم للمقدم الموجود
ويجعل هذا صغرى ويحمل على ما هو لازم للمقدم الموجود بانه
موجود ويجعل هذا كبرى وفي المتصلة التي استثنى فيها نقيض الثاني

ان يحمل على المقدم بانه ملزوم للتالي وهو معدوم ويجعل هذا صغرى
 ويحمل على ما هو ملزوم للتالي المعدوم بانه معدوم ويجعل هذا كبرى
 وفي المنفصلة التي استثنى فيها عين احدا الجزئين في صورة عدم اشتراكهما
 في الموضوع ان يحمل على الآخر بانه منافي لعدليه الموجود ويجعل
 هذا صغرى ويحمل على ما هو منافي لعدليه الموجود بانه ليس
 بتحقيق ويجعل هذا كبرى وفي المنفصلة التي استثنى فيها نقيض احد
 الجزئين في صورة عدم الاشتراك ان يحمل على نقيض الآخر بانه
 منافي للنقيض المتحقق لعدليه ويجعل هذا صغرى ويجعل على ما هو
 منافي للنقيض المتحقق بانه ليس بتحقيق ويجعل هذا كبرى وقد يغبر
 بعض بعض العبارات في هذا الباب الى ما هو اخصر منه مما يؤدي
 مؤداه ولا يخفى ذلك على الذكي واما رد الاقتزائي الى الاستثنائي
 المتصل فطريقه ان يجعل ثبوت الحد الاوسط طأ موضوع المطاوب
 مقدما والمطاوب تاليا ويستثنى عين المقدم وهذا مطرد كقولك هذا
 حيوان لانه انسان وكل انسان حيوان فيقال في رده اليه ان كان هذا
 انسانا فهو حيوان لكنه انسان ينتج هذا حيوان وكقولك هذا جواد
 وكل جواد ليس بفرس ينتج ان هذا ليس بفرس وكقولك هذا ليس
 بانسان لانه ليس بحيوان وكل ما ليس بحيوان ليس بانسان فيقال
 في ردهما اليه ان كان هذا جوادا فهو ليس بفرس لكنه جواد وان كان
 هذا ليس بحيوان فهو ليس بانسان لكنه ليس بحيوان كذا يفهم
 من كلام السيد الشريف في حاشية شرح مختصر الاصول لكن
 الظاهر في المثال الاخير ان يقال ان كان هذا انسانا كان حيوانا
 لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وبالجملة اذا كان النسبة
 في الصغرى ربط السلب فالظاهر ان يرد الى ما يستثنى فيه
 نقيض التالى فجعل نقيض الدعوى مقدما ونقيض الصغرى تاليا
 ثم يستثنى نقيض التالى وهو عين الصغرى لينتج نقيض المقدم وهو عين
 الدعوى ومثل آخر منه هذا الجسم جواد لانه ليس بنام وكل ما ليس
 بنام فهو جواد فيقال في رده اولم يكن هذا الجسم جوادا لكان ناميا

لكنه ليس بنام واما رد الافتراضي الى الاستثنائي المنفصل فطريقان
يردد بين الحد الاوسط وبين منافيه كذا قال العضد في شرح مختصر
الاصول والمراد من مناف الحد الاوسط نقيض الحد الاكبر كما اشار
اليه وينبغي ان يزااد هنا ويقال ثم يستثنى عين حد الاوسط مثله
على ما ذكره العضد الاثنان زوج وكل زوج ليس بفرد فثنا في الزوج
الذي هو الاوسط انما يكون هو الفرد فنقول الاثنان اما زوج واما فرد
لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد انتهى ومثال آخر الوضوء عبادة
وكل عبادة لا تصح بدون النية فيقال الوضوء اما عبادة واما صحيح
بدون النية لكنه عبادة ينتج انه لا تصح بدون النية ومثال آخر
هذا انسان وكل انسان حيوان فيقال هذا اما انسان واما ليس
بحيوان لكنه انسان ينتج انه حيوان وهذا الطريق مطرد في جميع
صور رد الافتراضي الى الاستثنائي المنفصل فظهر ان الافتراضي يرد
من الاستثنائي المنفصل الى ما تضمن مانعه الجمع واستثناء عين
احد الجزئين ولا حاجة الى اعتبار منع الخلو (يقول الفقير لم ار فيما
رايته من الكتب بيان طريق رد الاستثنائي المنفصل الى المنفصل
وعكسه فكانهم تركوا بيانها اعتمادا على انفهامها مما ذكره ولا بأس
بان نذكرهما تسهيلا للطالبين فنقول اما رد الاستثنائي المتصل
الذي استثنى فيه عين المتقدم الى الاستثنائي المنفصل فطريقه ان يردد
بين عين المقدم وبين نقيض التالي ثم يستثنى عين المقدم مثله ان كان
هذا انسان فهو حيوان لكنه انسان فيقال هذا اما انسان واما ليس
بحيوان لكنه انسان ينتج انه حيوان ومثال آخر ان كانت الشمس
طالعة فانهار موجود لكن الشمس طالعة فيقال اما ان تكون الشمس
طالعة واما ان يكون النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج النهار
موجود وان شئت قلت بدل قولك واما ان لا يكون النهار موجودا
واما ان يكون الليل موجودا فتدبر واما رد الاستثنائي المتصل الذي
استثنى فيه نقيض التالي الى الاستثنائي المنفصل فطريقه ان يردد
بين عين المقدم وبين نقيض التالي ثم يستثنى نقيض التالي لينتج

نقيض المقدم والمثال ظاهر مما سبق وبالجمل المردود اليه في كلا
النوعين الاستثنائي المنفصل المانعة الجمع المستثنى فيه عين احد
الجزئين لينتج نقيض الآخر ولا حاجة الى اعتبار منع الخلو معه واما
رد الاستثنائي المنفصل الذي استثنى فيه عين احد الجزئين الى
الاستثنائي المتصل فطريقه ان يجعل الجزء الذي استثنى عنه مقدما
ويجعل نقيض الآخر تاليا ثم يستثنى عين المقدم لينتج عين التالي
وهو نقيض الجزء الاخر مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه زوج
ينتج انه ليس بفرد فيقال ان كان هذا العدد زوجا فهو ليس بفرد
لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد واما رد الاستثنائي المنفصل الذي
استثنى فيه نقيض احد الجزئين الى الاستثنائي المتصل فطريقه
ان يجعل نقيض الجزء الذي استثنى نقيضه مقدما ويجعل عين الآخر
تاليا ثم يستثنى عين المقدم وهو نقيض احد الجزئين لينتج عين التالي
مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه ليس بزواج ينتج انه فرد
فيقال ان لم يكن هذا العدد زوجا فهو فرد لكنه ليس بزواج ينتج انه
فرد وبالجمل المردود اليه في هذين النوعين الاستثنائي المتصل الذي
استثنى فيه عين المقدم لينتج عين التالي فاذا عرفت كيفية رد الاقيسة
بعضها الى بعض عرفت محل المغايرة في الانتقال الى دلائل آخر مخالفا للاول
في الصورة فاذا كان الاول استثنائيا متصلا او منفصلا والمنتقل اليه اقترانيا
فمحل المغايرة من الاول محمول الاستثناء ومن المنتقل اليه الحد الاوسط وهذا
اذا كان المقدم والتالي في الاستثنائي مشاركين في الموضوع والافان كان
الاول استثنائيا متصلا استثنى فيه عين المقدم او منفصلا استثنى عين
احد الجزئين او المنتقل اليه اقترانيا فمحل المغايرة من الاول عين
المقدم ان كان متصلا وعين الجزء الذي استثنى عنه ان كان منفصلا
ومن المنتقل اليه ما يتعلق بلفظة لازم ان كان الانتقال اليه من الاستثنائي
المتصل وما يتعلق بلفظ منساق ان كان الانتقال اليه من الاستثنائي
المنفصل لان المتعلق بهما في الصورتين العينية المذكوران واما
ان كان الاول استثنائيا متصلا استثنى فيه نقيض التالي او منفصلا

استثنى فيه نقيض احد الجزئين المتقل اليه اقترانياً فعمل المغايرة
من الاول نقيض التالي ان كان متصلاً ونقيض الجزء الذي استثنى
نقيضه ان كان منفصلاً وتركت بيان البواقي اعتماداً على استخراج
الذي (البحث الثاني) قال محمد السمرقندي منع المقدمة من الدليل
قد لا يضر العمل بان يكون انتفاء تلك المقدمة الممنوعة مستلزماً
لمطلوبه الذي يستدل عليه بالدليل المتقوم بتلك المقدمة الممنوعة
وجواب ذلك المنع ان يردد العمل بان يقول ان كانت تلك المقدمة
ثابتة غير ممنوعة يتم ما ذكرنا من الدليل وان لم تكن يلزم المدعى مثاله
على ما ذكره الشارح المسعود ان يقول العمل مثلاً العالم حادث لانه
لا يخلو عن الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث يكون حادثاً ببيان الصغرى
انه لا يخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان وبيان عدم الخلو
عن الحركة والسكون ان كل جزء من اجزاء العالم كائن في مكان البتة
فذلك الجزء باعتبار كونه في ذلك المكان اما مسبوق بكون آخر
في ذلك المكان واما مسبوق بكون آخر في مكان آخر فعلى الاول فهو
ساكن وعلى الثاني فهو متحرك فلو قال المانع لانسلم قولك اما مسبوق
واما مسبوق يعني لانسلم ذلك الانحصار لم لا يجوز ان لا يكون مسبوقاً
بكون آخر اصلاً كما في آن الحدوث فان الحادث في آن حدوثه كائن
في مكان وليس مسبوقاً في ذلك الآن بكون آخر اصلاً فله العمل ان يردد
ويقول لا يخلو اما ان يكون الانحصار المذكور ثابتاً ام لا فان كان ثابتاً
فيتم دليل حدوث العالم فيلزم منه المطالب وان لم يكن ثابتاً يلزم
المطالب اعني حدوث العالم لان كل كائن اذا اتصف بكون غير
مسبوق بكون آخر فهو حادث البتة لان ذلك الكون لا يتحقق
الا في آن الحدوث انتهى ملخصاً (يقول الفقير ذلك التردد من العمل
من قبيل الانتقال الى دليل آخر لاثبات المطلوب وتقريره ان كانت تلك
المقدمة او نقيضها ثابتة فالمدعى ثابت لكن احدهما ثابتة البتة لامتناع
ارتفاع النقيضين ومما ينبغي ان يعلم ان ثبوت المدعى على تقدير ثبوت تلك
المقدمة انما هو على طريق الاتجاج اعني ان تلك المقدمة مع المقدمة الاخرى

دلائل ينتج المدعى وأما ثبوت المدعى على تقدير ثبوت نقيضها لا يتحقق
 الا بتحقق المدعى وبالجمله ان نقيضها يستلزم لذاته المدعى كما يستلزم
 القضية عكسها وأما عينها فهو يستلزم المدعى لالذاته بل بواسطة
 ضم مقدمة اخرى اليها وفي هذا المقام بحث وهو ان ظاهر كلام محمد
 السمرقندي ان المدعى يلزم من انتفاء المقدمة الممنوعة والظاهر من المثال
 الذي ذكره انشراح المسعود ان المدعى لزمن من سند المانع وهو قوله
 لم لا يجوز ان لا يكون مسبوقا بكون آخر كما في آن الحدوث قلت انتفاء
 المقدمة الممنوعة يقتضي الحدوث وبواسطة اقتضائه السند المذكور
 لمساواته له فكما تحقق انتفاؤها تحقق السند المذكور فيتحقق الحدوث
 وتوضيحه انه اذا انقت المسبوقيتان تحقق بالضرورة عدم المسبوقية
 بالكون وهو يقتضي الحدوث بلا اشتباه وذكر محمد السمرقندي
 في موضع اخر في اثناء التمثيل منع لا يضر المعال لكن ليس بعدم
 ضرره على كيفية عدم ضرر ما سبق لان عدم ضرره فيما ذكره
 في اثناء التمثيل بان يكون انتفاء المقدمة الممنوعة اعني نقيضها منضمما
 الى مقدمة اخرى ينتج المجموع المطلوب كما ان عينها كذلك بخلاف
 ما ذكره سابقا فان استلزام انتفاء المقدمة الممنوعة المطلوب هنالك
 ليس بطريق ضم مقدمة اخرى اليها كما عرفت ومثاله كما ذكره
 ان يقول المعال ان كل متغير حادث لان كل متغير محل للحوادث وكل
 ما هو محل للحوادث فهو حادث يعني ان الصغرى ان كل متغير محل
 لامر حاصل بعد ان لم يكن وذلك الامر حادث فان قال السائل لانسلم
 قولك ان كل متغير محل لامر حاصل بعد ان لم يكن لم لا يجوز ان يكون
 تغيره بزوال امر كان فيه فللمحال ان يردد ويقول ان كل متغير اما محل
 لامر حاصل بعد ان لم يكن او محل لزوال امر كان فيه والاول
 حادث بلا شك والثاني حادث ايضا لان كون الزوال امر اعم من
 لاينا في كونه حادثا ولا كونه صفة لشيء كالجهل بعد العلم ينتج ان كل
 متغير محل للحوادث انتهى ملخصا وهذا التردد انتقل الى دليل
 آخر كالسابق واشير في الحاشية الوغية الى ان الجواب هنا بالترديد

بين السند وقسميه واثبات المطلوب على كل تقدير بخلاف الجواب
في الصورة السابقة فإنه بالترديد بين المقدمة الممنوعة وانتفائها واشير
في موضع آخر منها الى ان انتفاء المقدمة الممنوعة في كلتا صورتين
ثبت للدعوى لكن في الصورة السابقة مثبت بالذات وفي الصورة
اللاحقة مثبت بوجه آخر (يقول الفقير وامل كشف المقام ان المثبت
للدعوى في صورتين هو السند وانتفاء المقدمة الممنوعة يستلزم
السند المساواة له لكن اثبات السند للدعوى في الصورة الاولى انما هو
بالذات اعني بدون واسطة ضم مقدمة اخرى الى السند وفي الصورة
الثانية بواسطة ضم مقدمة اخرى اليه وهي قولنا في المثال المذكور
والثاني حادث فلما احتج في الصورة الثانية الى ضم مقدمة اخرى الى السند
جهل الترديد بين السند وقسميه اعني المقدمة الممنوعة فانها قسم
السند المساوي لتبعضها ليضم الى كل واحد منهما مقدمة اخرى
ولما لم يحتج في الصورة الاولى الى ضم مقدمة اخرى الى السند لم يلزم
ذكر السند فجعل الترديد بين المقدمة الممنوعة وانتفائها وان كان استلزام
انتفائها للدعوى بواسطة استلزامه السند كما اشيرنا اليه ولا يستثنى المذكور
في الصورة الاولى منضم الى الملازمة لا الى انتفاء المقدمة الممنوعة
ولا الى السند الذي هو واسطة في استلزام انتفائها المطلوب ان قلت
ما وجه ما اشير اليه في الحاشية الانوعية من ان انتفاء المقدمة الممنوعة
في الصورة الاولى مثبت بالذات للدعوى قلت اراد انه مثبت لها
بدون واسطة ضم مقدمة اخرى اليه ولما كان السند من لوازمه عدم
ما يلزم السند لا زماله بالذات بخلاف المقدمة الاخرى فانها ليست
من لوازمه واراد بقوله مثبت بوجه آخر مثبت بطريق غير طريق اثبات
الاول فان طريق اثبات الاول بالذات وطريق اثبات الثاني اثبات بواسطة
ضم مقدمة اخرى اليه ان قلت اليس بين صورتين المذكورتين لا يكون
المنع غير مضر فرق اخر وهو ان اللازم من انتفاء المقدمة الممنوعة
في الصورة الاولى هو نفس المدعى واللازم منه في الصورة الثانية
هو مقدمة من مقدمات دليل المدعى قلت هذا الفرق ليس

بشيء لانه انما وقع في خصوص المثاليين لتينك الصورتين ولو مثلت
 للصورة الاولى بمثال يستلزم فيه عين المقدمة الممنوعة وانتفائها
 مقدمة من مقدمات دليل المدعى وللصورة الثانية بما يستلزم فيه عينها
 وانتفائها نفس المدعى لصح وفيما ذكرنا كفاية للذمي وانما طولت
 الكلام في هذا المقام لكونه خاوي المخترق ومشتبه الاعلام (يقول الفقير
 ثم ان التريدين في الصورتين وان كان من قبيل الانتقال الى دليل
 آخر لكن الظاهر من كلام محمد السمرقندي انهما ليسا من قبيل
 انقطاع البحث في عرف النظار ففي عرفهم استثناء والله اعلم
 (الفصل الرابع) في انتقال المعال الى بحث آخر عند منع السائل مدماه
 الغير المدل وشيئا من مقدمات دليله وهما مقدمة ومقصد وخاتمة
 (المقدمة) اعلم ان البحث في اللغة التفتيش والتفحص وفي الاصطلاح يطاق
 على ثلاثة معان الاول حمل الشيء على الشيء وثباته له سواء كان بديهيا
 او نظريا والثاني اثبات النسبة الابحائية او السلبية بطريق الاستدلال
 وبينهما عموم وخصوص من وجه والثالث المناظرة والمباحثة
 كذا قاله شاه حسين والمراد ههنا المعنى الثالث ان قلت
 المعنى الثالث لا يصدق الا على مجموع كلام الخصمين ففي مقام
 الدعوى سواء استدل عليه اولا قبل ان يعترض عليه الخصم
 لا بحث بالمعنى الثالث وبعد اعتراض الخصم عليه يكون مجموع كلام
 المدعى والسائل بحثا واما كل واحد منهما فهو جزءا للبحث لا نفسه
 فقولك انتقال المعال الى بحث آخر فيه نظر لانه يشعر ان اعتراض
 المعال على كلام السائل نفس البحث مع انه جزؤه كما عرفت
 قلت لعل معنى قولهم انتقال الى بحث آخر ان بذلك الكلام يتحقق
 البحث الآخر لانه بحث آخر على انه لا يسعدان يسمى بحثا مجازا
 اذا البحث يتحقق عنده وتوضيح الكلام ان من ادعى شيئا بالاستدلال
 او بدونه فلا يسمى كلامه بحثا بالمعنى الثالث ولا مناظرة ثم ان اعتراض
 سائل على مدماه او على دليله فمجموع كلام المعال والسائل يسمى
 بحثا ومناظرة وصرح المسعودي بانه يسمى الدعوى مجتثا ثم ان اجاب

المعلل عن اعتراض السائل فهذا الجواب ليس انتقالا الى بحث آخر بل من تنمة البحث الاول فذلك كزيادة غصن لشجرة ثم ان اعتراض السائل على ذلك الجواب فالامر كذلك وهكذا الى ان يسكت السائل او يعجز المعلل ومثله بالشجرة التي تزايدت اغصانها كلها كل سنة فكما ان تلك الاغصان قائمة على اصل واحد كذلك تلك المدافعات راجعة الى دعوى واحدة واما اذا لم يرجع كلام المعلل بعد اعتراض السائل الى دفع اعتراضه فذلك الكلام ان لم يقابل ولم يدفع شيئا مما ذكره السائل فذلك ليس كلاما داخلا في بحث اصلا وان دفع شيئا مما ذكره السائل فذلك الكلام مع ما ذكره السائل بحث آخر ومناظرة اخرى فيكون ذلك كفرس شجرة اخرى (يقول الفقير لي هنا شبهة وهي ان البحث بمعنى المناظرة لا يطلق على كلام واحد من الخصمين بل على مجموع كلاميهما فتسمية الدعوى بحثا يقتضي ان لا يوجد البحث والمناظرة عند منع المدعى الغير المدلل وكذا عند ابطاله لان المدعى خارج عن اركان البحث بل هو محل البحث وليس للمعلل حينئذ كلام آخر سواه حتى يكون هو مع اعتراض السائل بحثا فالبحث لا يتحقق الا باعترض السائل على المدعى المدلل ويشعر بذلك تعريفهم المناظرة بالنظر من الجانبين في النسبة بين الشئين اظهارا للصواب فان المراد بالنسبة نسبة الدعوى فهذا يقتضي ان يوجد لكل من الجانبين كلام متعلق بتلك النسبة هذا مع ان قولهم انتقال الى بحث آخر يشعر ان منع الدعوى المجردة عن الدليل وكذا ابطاله يتحقق به البحث لان مادفعه المعلل من كلام السائل حيث حكموا بوجود الانتقال الى بحث آخر ليس بدلل كافي منسحب السند ومنع صلاحيته وابطال تلك الصلاحية نعم لو دفع السائل اعتراض المعلل على مدعاه الغير المدلل يكون مجموع الاعتراض والدفع بحثا بلا شبهة واهل الصواب ان قولهم انتقال الى بحث آخر مجاز اما باعتبار تسمية مجموع المدعى الغير المدلل والاعتراض عليه بحثا ومناظرة على سبيل التشبيه واما باعتبار تسمية كلام المعلل عند

ذلك الانتقال بحثا مجازا بعلاقة السببية اذ هو سبب في العادة لدفع
السائل اليه فيتحقق البحث حينئذ كما عرفت (ثم اعلم ان انتقال الممثل
الى بحث آخر بعد الخاتمة وانقطاعا للبحث الاول كما اشار اليه ابو الفتح
واما ان ذلك الانتقال هل هو من فضول الكلام او هو موجه فسيأتي
تفصيله ان شاء الله تعالى في الخاتمة (ان قلت اليس يتصور من السائل
الانتقال الى بحث آخر قلت الانتقال الى بحث آخر يشترط تحقق
البحث قبل الانتقال فاعتراض السائل اولا لا يمكن ان يكون انتقالا
الى بحث آخر واما اعتراضه ثانيا فان كان قبل جواب الممثل عن اعتراضه
الاول فان كان ذلك الاعتراض الثاني راجعا الى مرجع الاعتراض
الاول فلايس ذلك انتقالا الى بحث آخر وان لم يكن راجعا الى مرجع
السؤال الاول فهذا انتقال الى بحث آخر لكن لا يعد ذلك الزاما
وان كان بعد جواب الممثل عن الاعتراض الاول فان ذلك الاعتراض
الثاني راجعا الى مرجع الاعتراض الاول فهو لا يعد انتقالا الى بحث آخر
سواء كان اعتراضا على جواب الممثل او لم يكن اعتراضا عليه الى اعتراض
آخر على ما قاله الممثل اولا لكن الظاهر ان هذا الاخير يعد انقطاعا
للبحث في عرفهم كالانتقال الى دليل آخر وان لم يكن راجعا الى مرجع
السؤال الاول فهو تسليم لجواب الممثل وانتقال الى بحث آخر
ويعد ذلك الزاما ولا ينبغي ان يشك فيه (المقصد) اعلم ان انتقال
الممثل الى بحث آخر منحصرا في ثمانية انواع الاول الاعتراض على
بعض الفاظ السائل بانه مخالف للقانون العربي وهذا معنى ما قاله
ابو الفتح ومن قبل الانتقال الى بحث آخر الدخول في السند بانه في حد
ذاته غير مستقيم انتهى يعني ان لفظه ليس بجيد بل فيه خلل والثاني
منع المنع بمعنى منع صحة وروده لان المانع لما منع شيئا من كلام الممثل
فكانه ادعى ان منعه صحيح ووروده فتصوير منع المنع انا لانسلم صحة
ورود منعه على هذه الدوى او المقدمة لم لا يجوز ان يكون بديهية
اولية او مسلمة عندك واما منع ذات المنع فهو مكابرة اذ المنع طلب
الدليل ولا معنى لطلب الدليل على طلب الدليل والثالث منع السند
قال الشارح الخفي ان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة

المنوعة الذي يجب على المعال عند منع المانع انتهى وهذا وجه
 كون كل منهما انتقالا الى بحث آخر وينبغي ان يقال منع السند على
 ثلاثة وجوه الوجه الاول منع السند الذي ذكر بصورة القطع فهو
 انتقال الى بحث آخر بلا شبهة والوجه الثاني منع جواز السند الذي
 ذكر على طريق الجواز كان يقول السائل لانسلم هذا لم لا يجوز
 ان يكون الامر كذا فيقول المعال لانسلم جواز ان يكون الامر كذا
 لم لا يجوز ان يكون كونه كذا ممثما وهذا ايضا انتقال الى بحث آخر بلا
 شبهة والوجه الثالث منع متعلق الجواز كان يقول المعال في الصورة
 المذكورة لانسلم كون الامر كذا لم لا يجوز ان لا يكون كذا وهذا
 المنع من المعال ليس في المقابلة اذ تجوز كون الامر كذا لا يمنع تجوز
 نقيضه وهذا ظاهر فهو ليس بانتقال الى بحث آخر اذ لا يتحقق
 البحث به اذ البحث انما يتحقق بالدافعة كما صرح به بعض الشارحين
 في بيان تعريف المناظرة الرابع والخامس منع صلاحية السند السندية
 وابطال تلك الصلاحية مستندا ومستدلا بكون السند اعم من نقيض
 المنوع او بما يناله قال شاه حسين ان منع ذات السند غير مفيد
 ومنع صلاحية السندية وابطال تلك الصلاحية مفيد بان انتهى
 ملخصا وفيه نظر لانه ان اراد انهما يفيدان المعال بان بوجبا اثبات
 المنوع كابطال ذات السند كما يشعر به سوق كلامه فهو غير
 صحيح لان السند اذا لم يصلح للسندية يبقى المنع مجردا وهو موجه
 ايضا وافادة ابطال ذاته ليس من جهة اخلاء المنع عن السند بل
 من جهة ان ابطاله يستلزم ابطال نقيض المقدمة المنوعة فيلزم
 ثبوت عينها كما عرفت ذلك وان اراد انهما مفيضان بالنظر الى البحث الاخر
 الانتقال الى بحث آخر اعني انهما مفيضان بالنظر الى البحث الاخر
 المنتقل اليه فمنع ذات السند موجه ومفيد ايضا باعتبار ذلك القصد
 ويمكن توجيه كلامه بانه اراد المعنى الثاني واراد من منع السند
 منع متعلق الجواز اذا كان السند مصدرا به فانه غير موجه بوجه
 اصلا اذ هو ليس في المقابلة كما عرفت وبالجملة كلام ذلك المحشي ركيك

والسادس ابطال السند الاخص مطلقا او من وجه وكذا ابطال
السند المبين السابع والثامن منع تنوير السند وابطاله ثم ان المنع
المضاف في قولهم منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب ان اثبات المقدمة
الممنوعة مجاز بمعنى طلب البيان وكذا في قولنا منع صلاحية السند
للسندية ومنع تنوير السند اذا المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل
والمضاف اليه ليس بمقدمة الدليل في شيء من المواضع المذكورة ولا كلام
في جواز استعمال المنع بالمعنى المجازي (الخاتمة) قال الشارح الحنفى
في بعض منهواته واذا ثبت ان الواجب على المعلن عند منع المانع
انما هو اثبات المقدمة الممنوعة كما هو المشهور عند ارباب هذا الفن
كان الدخول في السند بانه لا يصلح للسندية لانه لا يستلزم المنع او بانه
في حد ذاته ليس بجيد بل فيه خلل من قبيل ترك الواجب وفضول
الكلام وكذا الدخول فيما يذكر لتوضيح السند وتنبية مع ان كلام
المحقق الشريف في كتبه يدل على ان كلها موجه انتهى اراد
من الدخول في الموضوع الثلاثة ما يعم المنع والابطال الا في الثاني لان
المراد منه فيه الدخول في عبارة السند وقد سبق ان المشهور بين
الطلبة ان ناقض العبارة مستدل وتقرير كلام ذلك الشارح ان
المذكورات لا تفيد الواجب على المعلن وكل ما هو كذلك فهو ترك
الواجب ومن فضول الكلام وما هو كذلك فهو ليس بموجه وهذه
معارضة لما يفهم من كلام المحقق الشريف من كون هذه الامور
موجهة وقال ابو الفتح جوابا عن هذه المعارضة ان هذه الامور
من قبيل الانتقال الى بحث آخر وما صلتها تسليم المنع واظهار فساد
ما ذكر معه دفعنا لتوهم صحته واعل ما وصل هذا الجواب منع
الكبرى الثانية وتقريره لان تسليم ان كل ما هو ترك للواجب
فهو ليس بموجه وانما يكون كذلك لو كان اتيان المعلن بهذه الامور
على قصد اداء ما واجب عليه من دفع منع السائل واما ان كان اتيانه
بها على قصد تسليم المنع واظهار فساد ما ذكر معه دفعنا لتوهم
صحته فلا يكون كذلك بل تكون موجهة لانها حينئذ تكون من قبيل

الانتقال الى بحث آخر وهو موجه كالبحت الاول ولم لا يجوز ان يكون
 قصد العمل بآتيانه بهذه الامور كذلك وفي قوله واظهار فساد ما ذكر
 معه نظرا اذا لدخل في صلاحية السند للسندية ليس اظهرا الفساد
 (الباب الثاني) في النقض اعني نقض الدليل وقد يقيد بالاجالي وفيه
 ثلاثة فصول (الفصل الاول في بيانه هو دعوى فساد الدليل
 بالاستدلال و يسمى ما يدل على فساد الدليل شاهدا وشاهده فنحصر
 في المشهور في امرين احدهما تخلف الحكم عن الدليل وتقريره دليلك
 هذا باطل لانه جار في المسادة الفلانية مع تخلف الحكم عنه في تلك
 المسادة وكل دليل هذا شأنه فهو باطل كما تقول لمن استدل على
 قدم العمام بانه اثر القديم وكل ما هو اثر القديم فهو قديم ان دليلك
 هذا باطل لانه جار في البيت مع تخلف الحكم عنه فيه اي في البيت
 والمراد بالحكم هنا القدم اذا لبيت حاث والاخر استلزام الدليل
 لامر فاسد كالدور والتسلسل واجتماع النقيضين وارتفاعهما وسلب
 الشيء عن نفسه الى غير ذلك وتقريره ان دليلك هذا باطل لانه مستلزم
 للشيء الفلاني وهو فاسد وكل ما هو مستلزم للفاسد فهو فاسد
 فصغرى كل من الشاهدين متضمنة للمقدمتين كما لا يخفى قال بعض
 الافاضل لا خفاء في ان نفي صحة الدليل دعوى لا بداهة من بيان
 فلذا قالوا نقض الدليل بلا شاهد مكابرة غير مسموعة بخلاف منع
 المقدمة المعينة فانه يسمع مجرد او فيما قالوه نظر لانه يجوز ان يكون
 عدم صحة الدليل بجمع مقدماته من اجلي البديهيات فلا يحتاج
 الى شاهد فلا يكون نقيضه بلا شاهد مكابرة اللهم الا ان يجعل بداهته
 العقل داخل في الشاهد وهذا الجواب مع انه تعسف يستلزم ان لا يكون
 المنع المتوجه بداهة متعجرا وان لا ينحصر شاهد النقض في التخلف
 والاستلزام فسادا اخر مع ان ظاهر تحقيقاتهم الانحصار فيهما انتهى
 (يقول الفقير يمكن ان يجاب عن النظر المذكور بجواب ليس فيه تعسف
 ولا لازم فاسد وهو ان مرادهم بقولهم نقض الدليل بلا شاهد مكابرة
 نقضه بلا شاهد اذا لم يكن عدم صحته بداهة جليا مكابرة وبعبارة

أخرى نقيضه بلا شاهد مكاربة إلا إذا كان عدم صحته بديهيا جليا
ولما كان الاستثناء نادرا ترك ذكره وهذا عادة العلماء يتركون ذكر
الاستثناءات وأما مما ينبغي أن يعلم أن المعلن قد يستدل على شيء يكون
نقيضه بديهيا كتشكيك الرازي في لزوم فيقال عليه أن دليلك
مصادم للبداهة كما هو مشهور في دفع ذلك التشكيك كما صرح به
أبو الفتح في بعض نسخ حاشيته عند قول الشارح الحنفى
فتح يخل الحصر (يقول الفقير أصل هذا الاعتراض نقض باستلزام
الفساد وتقريره أن دليلك مستلزم لتصادم البداية وهو فاسد
(الفصل الثاني) فيما يسمى بالنقض المكسور قال الشارح الحنفى
في بعض منبهات شرحه أعلم أن النقيض الأجالي على وجهين
أحدهما أن يكون دليل المعلن مع جميع خصوصياته بمعنى بعينه جاريا
في مادة تخلف الحكم عنه والثاني أن يكون زبده دليله وخلاصته
مع قطع النظر عن بعض الخصوصيات جاريا فيها مع التخلف والاول
هو المشهور انتهى والثاني هو الذي يسمى بالنقض المكسور كما صرح
به في بعض الرسائل لكسر الشك في بعض قيود الدليل وأجرائه
الدليل في مادة التخلف خاليا عن ذلك التمسك وقال أبو الفتح وليس
معنى جريان الدليل بعينه في مادة التخلف أن لا يتفاوت الدليلان
في الموضوعين أصلا ضرورة أن تعدد المدعى يستلزم تعدد الدليل بل معناه
أن لا يتفاوت الدليلان إلا باعتبار المحكوم عليه يعني الحد الأصغر
في الأقيسة الاقتوائية والأب اعتبار الجزء المتكرر بعينه أو ثانيا أو اثباتا
كما في الأقيسة الاستثنائية انتهى بمعنى وبهذا التفاوت لا يصير النقض
مكسورا وأجراء خلاصة الدليل كما توهم والالكان جميع
النقوض مكسورة إذ لا يمكن أن يخلو نقض عن التفاوت المذكور في قوله
والأب اعتبار الجزء المتكرر نظر وتوضيحه أنك إذا قلت في إثبات أن هذا
حيوان لأنه نام وكل نام حيوان أو قلت لأنه أن كان ناميا فهو حيوان
لكنه نام أو قلت لأنه أن لم يكن حيوانا فهو ليس بنام لكنك نام فينقض
كل من هذه الأدلة بجرانه في الشجر مع تخلف الحكم عنه فيوضع

الشجر مكان الحد الاصغر في الاقتراي ومكان موضوع الجزء المتكرر
 في الاستثنائي وهذه امثلة جريان الدليل بعينه فالصواب ان يقول
 الابعث المحكوم عليه في الصغرى ان كان الدليل اقترانيا وباعتبار
 المحكوم عليه في الجزئين المتكرر وغير المتكرر ان كان الدليل استثنائيا
 اذا كان المقدم والتالي مشتركين في الموضوع كما في المثال المذكور
 وباعتبار بعض صفات محمول الاستثناء ان لم يشترك في الموضوع
 كان تقول كلما كانت الارض مضيئة فالنهار موجود لكن المقدم حتى
 الآن ينتج ان النهار موجود الآن وان اردت بالآن بعض ساعات
 النهار فينقض هذا الدليل بجريانه في بعض ساعات الليل اذا ظهر
 فيه البرق فليس التفاوت الا في قيد الآن فتدبر ابها الذكي وقس على
 المذكور غيره وبالجملة ان التفاوت ليس في تمام الجزء المتكرر وان غير
 المتكرر مشترك له فيما به التفاوت فليت شمرى ماذا اراده ابو القحح
 ومثال النقص المكسور على ما في بعض الرسائل هكذا قال الشافعي
 في منع بيع الغائب انه مبيع مجهول الصفة عند العاقدين حين العقد
 فلا يصح بيعه وقال الناقض هذا منقوض بما وتزوج امرأة لم يرها
 فانها مجهولة الصفة عند العاقدين حال العقد وهو صحيح فقد
 حذف قيد كونه مبيعا وقد يجاب عنه بمنع الجريان مستندا بان العلة
 المجموع وقيد فع ذلك المنع باطل ال كون العلة المجموع انتهت
 لمختص بالجملة النقص المكسور اجراء الدليل بترك بعض خصوصيات
 الحد الاوسط في الاقتراي و بترك بعض خصوصيات محمول الجزء
 المتكرر في الاستثنائي اذا اشترك المقدم والتالي في الموضوع مثال
 الثاني ان كان هذا ناميا حساسا فهو حيوان لكنه نام حساس
 فقال الناقض هذا منقوض بالشجر لانه نام فقد حذف قيد كونه
 حساسا واما الحد الاكبر في الاقتراي ومحمول الجزء الغير المتكرر في صورة
 الاشتراك فلا بد ان لا يتفاوتا اصلا في المدعى ومادة التخلف (ان قلت
 ما معنى ما ذيلوا به بعض النقوض من قواهم فما هو جوابكم فهو
 جوابنا وما محله واما الغرض منه قلت وبالله التوفيق اعلمهم لا يقولون

ذلك الا اذا كان النقص بواسطة الجريان والتخلف وكان التخلف
مسما عند المعلن وقد كان المعلن اورد دايله اعتراضا وابطالا لشيء
من كلام خصمه فعلم محله ولما ابطال ذلك الدليل شيئا مما سئل المعلن
كما دل عليه النقص لزم المعلن ان يجيب عنه بمنع شيء من مقدماته
فعنه المناقضة التي هي جوابكم عن دايلكم الدال على خلاف
ما زعمتم فهي جوابنا عنه ايضا (ان قلت هذا يشعر بان نقضه
ليس جوابا عنه مع ان نقض دليل السائل جواب عنه ايضا في عرفهم
قلت وان اصطالحوا على ان المعارضة والنقص يدفعان الدليل ويجاب
بهما عنه الا انهما من قبيل الغصب الذي حقه ان لا يسمع وانما
سمعوا هما الامر ما قد عرفته في باب الغصب وان شبهة المعلن
لا تندفع بهما حق الانتدفاع لانه وان علم اجمالا عند ايراد الخصم
احدهما ان في دايله خلا لاكن لما لم يعلم تعيينا لا زول شبهته كما قال
في الحاشية الاوغية عند نقل المسعود تشكيك الرازي في الملازمة
ان الشبهة لا تندفع بالمعارضة فالاولى دفعه بالنقص بل بالمناقضة
انتهى اشارة الى ان النقص اقرب من المعارضة في دفع الشبهة لكن
لا تندفع به بالكلية ولذا ترقى الى المناقضة فالجواب الحاسم هو المناقضة
فالقوم وان اصطالحوا على انها يجاب بهما لكنها يشبهان
الدفع بالجدل حتى ان صاحب الحاشية الاوغية قال في بعض
المواضع ويمكن ان يدفع بطريق الجدل وفسر الجدل في بعض
منهوات حاشيته بالنقص هذا وقد عرفت بهذا التقرير الغرض منه فأمل
(الفصل الثالث) في وظيفة المعلن عند نقض السائل دايله وهي عند
النقص بالجريان منع شيء من المقدمات التي تضمنتها الصغرى
وهما الجريان والتخلف وكذا وظيفته عند النقص باستلزام الفساد
والمقدمات استلزام الفساد لكن لا يمكن منع فساد بعض اللوازم
كاجتماع النقيضين وارتفاعهما والغالب في سند منع المقدمة الاولى
في كلا النوعين تحرير بعض مقدمات الدليل بمعنى لا يجري ولا يستلزم
كما قال في التلويح يمكن ان يحترز عن ورود النقص بان يفسر

الكلام يعني القياس الفقهي نوع تفسير وبغير ادنى تغيير كما يقال
الوضوء طهارة كالتيتم فيشترط فيه النية فينقض بتطهير الخبث يعني
ان هذا القياس جار في تطهير الخبث مع ان النية ليست بشرط فيه
فبحساب يانهما تطهيران حكيمان فلا يرد عليه النقص بتطهير الخبث
لانه تطهير حقيقي انتهى والنظائر انه اراد بالتغير التفسير عطفا
تفسير بالان التفسير تغير للمعنى عن ظاهره لكن التغير يغير التفسير
في عرف المنظار لانه عند هم تبديل بعض الفاظ الدليل الى لفظ آخر
كما عرفت ان قلت اليس يمكن منع الكبرى في شيء من النسخ عين قلت
اما في النقص باستلزام الفساد فلا يمكن انما يستلزم الفساد فاسد
النية واما في النقص بالجريان ففي امكانه بحث قال في الحاشية
الاولوية صرحوا يعني الاصوليون بان جواب النقص بالتخلف احد
الامور الثلاثة اما منع وجود العلة يعني علة القياس في صورة النقص
يعني في صورة التخلف لعدم قيد من القيود المعتبرة في العلة واما دعوى
الحكم فيها اي في صورة النقص واما اظهار المانع من ثبوت الحكم
فيها انتهى اراد من دعوى الحكم ما ذكره المنظار من منع التخلف
وقال في التوضيح والا اي وان لم يتيسر دفع النقص بشيء مما يرجع
الى منع الجريان او التخلف فان لم يوجد مانع من ثبوت الحكم في مادة الجريان
فقط بطلت العلة وان وجد المانع فلا تكن بعض اصحابنا يقولون
العلة توجب هذا الحكم في مادة الجريان لكن تخلف الحكم لمانع فهذا
تخصيص العلة يعني تخصيص تأثير علة القياس ببعض صور وجودها
لمانع عن تأثيرها في بعض آخر ونحن يعني جمهور الحنفية لا نقول
به اي بتخصيص العلة بل نقول به انما عدم الحكم لعدم ما هو العلة
حقيقة فتجعل عدم المانع جزءاً للعلة او شرطاً لها انتهى (يقول الفقير
فالجواب عن نقض القياس الفقهي باظهار المانع راجع الى منع
الكبرى عند منع من يقول بتخصيص العلة وراجع الى منع الجريان
عند الجمهور وقال ايضا ما ملخصه اما جوز بعض اصحابنا تخصيص
علة القياس قياساً على تخصيص الادلة اللفظية يعني الكتاب والسنة

لما منع وتشبهه به بتخلف الحكم عن العمل العقلية لما منع اما تخصيص
 الادلة اللفظية فشايع واما العمل العقلية فقد قال صاحب التلويح
 في بيان تخلف الحكم عنها ان الحكم قد يتخلف عن العمل العقلية
 كالحرق بالنار عن الحطب المطبخ بالطلق المحاول انتهى قيل هو
 ضرب من الادوية (يقول الفقير بالدليل المنطقي ان كان لما مأخوذا
 من العلة العقلية فيجوز دفع نقضه بالتخلف بمنع الكبرى مستندا
 باظهار المانع وهذا باعتبار اخذه من نفس العلة وبمنع الجريان وهذا
 باعتبار اخذه من العلة المقيدة بعدم المانع فاذا قلت للحطب الملقى
 في النار انه محرق لانه حطب ملقى في النار وكل حطب كذلك فهو
 محرق فيقول الناقض هو جار في الحطب الملقى في النار المطبخ بالطلق
 مع تخلف الحكم عنه فيه فالعمل اما ان يمنع الكبرى مستندا باظهار
 المانع من ثبوت الحكم واما ان يمنع الجريان مستندا بتحرير الدليل بان
 المراد كل حطب كذلك مع عدم المانع من الاحراق فهو محرق والله
 اعلم واشار الشارح الحنفى الى ان الدليل الثقلي يجوز تخلف الحكم
 عنه وكذا الدليل العقلي الظني لانهما امارتان والامارة ليست
 ملزمة لمداولها فلا تبطل بانتفاء مدلولها بخلاف الدليل العقلي
 اليقيني فانه ملزم لمداوله فلا يجوز تخلف الحكم عنه (يقول الفقير
 فلو كان دليل العمل في مقام يطلب فيه اليقين فلا سبيل له الى منع
 الكبرى (ثم اعلم ان العمل اذا منع شيئا من مقدمات الناقض فلا نقض
 ان يجيب عنه باثبات تلك المقدمة فلو منع الجريان مثلا مستندا بان
 في الدليل قيده مطويا وهو غير موجود في مادة التخلف فلا نقض
 ان يثبت الجريان فيه باقامة الدليل على ثبوت ذلك القيد في مادة
 التخلف ايضا كما اشير اليه في الحاشية (ثم اعلم ان العمل قد يثبت مدعى
 بدليل آخر سالم عن النقض المذكور وهو الانتقال الى دليل آخر
 وقد عرفت الكلام في انه انقطاع بحثنا لا وقد يغير الدليل المنفوض
 الى ما لا يره عليه النقض وقد عرفت تغيير الدليل واما التحرير فقد
 سبق في قولنا والغالب في سند منع المقدمة الاولى الخ وقد اشار الشارح

الحنفي الى انه يجوز دفع النقص بالنقص والمعارضة (يقول الفقير اما
نقص النقص فعناه ابطال شاهد النقص بالتخلف او باعتزام الفساد
ولا يحنفي بعده واما معارضته فعناها اثبات صحة الدليل المنقوض
وهذا غير ظاهر بل غير جائز اذ لا يمكن اثبات صحة الدليل لانه مركب
من مقدمتين والدليل لا ينتج الا مقدمة واحدة كما سبق في بيان انه
لا يمنع الدليل ويمكن ان يقال هنا ما قاله ابو الفتح هناك من انه يمكن
ان يثبت صحة كل واحد من المقدمات ثم يستدل بصحة كل واحدة
منهما على صحة المجموع (ان قلت هل يتصور للممثل الانتقال
الى بحث آخر عند نقص السائل ذلله قلت نعم اذ يمكن ان يتعرض
لبعض الفاظ التناقض بانه خارج عن القانون العربي ولا اعلم انه يتصور
الانتقال الى بحث آخر هنا بغير ذلك (الباب الثالث) في المعارضة
هي اقامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم وطريق
المعارضة كما ذكره محمد السمرقندي ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل
على ثبوت المدلول لكن عندنا ما ينفيه انتهى قال المسعودي لا يقال
وان ثبت اي الدليل او صدق لئلا يلزم ثبوت المدلول عند المعارضة
انتهى يعني لئلا يلزم التناقض فتدبر و المراد من خلاف ما اقام الخ
نقيضه او ما يستلزم نقيضه بان يساويه او كان اخص منه مطلقا
قال ابو الفتح الدليل الدال على اخص من نقيض مدعى المعلن او على
ما يساويه دال على نقيضه قطعاً ضرورة استلزام الاخص للاعم
واحد المساويين الاخر انتهى وانما قلنا اقامة الدليل اذ دعوى
بطلان مدعى الخصم بلا اقامة دليل على ذلك البطلان مكاررة غير
مسموعة وفيه نظر لجواز ان يكون بطلانه من اجلي البديهييات
فلا يحتاج الى دليل فلا يكون دعوى ذلك البطلان بلا دليل مكاررة
الا ان يجعل بداهة العقل داخله في الدليل وهذا النظر وجوابه متبسطان
مما قلناه عن بعض الافاضل في بحث النقص فتذكر و مما ينبغي ان يعلم
ان عرض المعلن بتعليه ان كان مجردا يقاع الشك لا ثبات المدعى
في الواقع كتعليه الرازي على نفي اللزوم فالجواب عنه بالمعارضة غير

مرضى لان المشكك لا يدعى حقيقة مقاله بل عرضه مجرد ايقاع الشك
اولقاء الشبهة ولا يندفع ذلك بالمعارضة فالاولى دفعه بالانعاض بل
بالمناقضة كذا في الحاشية الا لوغية وقال شاه حسين انما لا يدفع
بالمعارضة لان الجيب لم يتعرض لدليل المشكك فاذا نظر اليه ناظر
يحصل الشك والشبهة وهي المدعى وانما قال فالاولى لانه وان لم يدع
المعلل المشكك حقيقة مقاله في نفس الامر لكنه يدعيه بحسب
الظاهر فيندفع بالمعارضة نظرا الى الظاهر انتهى (فائدة) اختلاف
في ان متعلق المعارضة مدعى المعلل او دليله والمفهوم من كلام محمد
السر قنبدى ان حقيقة المعارضة ان يسلم السائل دليل المعلل لا بمعنى
اعتقاد ثبوته والا يلزم اعتقاد ثبوت مدلوله فيكون معارضته تناقضا
بل بمعنى عدم التعرض له ويرد المدلول ويستدل على ما ينافي به
وهذا انكلام ظاهر في ان متعلق المعارضة مدعى المعلل لا دليله
اذا الدليل مسكوت عنه ويلايم التعريف السابق في اول الباب وقد صرح
السيد الشريف بكون متعلقها المدعى حيث فسر قول العضد
او عورض بقوله اى ما ادعى المدعى ورده الشارح الحنفى بان المعارضة
ظاهرة في الدلائل دون المدعى قال ابو الفتح في تفسير كلام ذلك
الشارح اى المتبادر من المعارضة بحسب العرف ان يكون متعلقها
الدليل الذى اقامه المعلل على ما ادعاه الا يرى انه يوصف الدليلان
بالتعارض دون المداولين (ثم قال ما ملخصه ان المعارضة عرفت
بمعنيين احدهما المقابلة على سبيل الممانعة والاخر اقامة الدليل
على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل والثانى هو المشهور والتعريف
الاول يقتضى كون متعلقها الدليل انتهى لان معناه مقابلة دليل
المعلل بواسطة منع مدلوله اى رده فهذا التعريف عين مقاله
البعض هي مقابلة الدلائل بدليل الخلاف (يقول الفقير وبالجملة) كان
للمعلل مدعى ودليلا كذلك للمعارض مدعى ينافى مدعاه ودليل عليه
فان اعتبر المعارض بفتح الراء مدعى المعلل يعتبر المعارض بكسر الراء
مدعى السائل وان اعتبر دليل المعلل يعتبر دليل السائل كما يشير اليه

قول أبي الفتح يوصف الدليلان بالتعارض دون المدلولين ولا يعارض
الدليل المدعى ولا المدعى الدليل فتأمل وفي باب المعارضة فصلان
(الفصل الاول) في تقسيمها هي تنقسم الى معارضة في المدعى والى
لمعارضة في المقدمة كما عرفت وكل منهما ينقسم الى ثلاثة اقسام لان
دليل المعارض ان كان عين دليل المعلن مادة وصورة كما في المغالطات
العامة الورود و يسمى قلبا ومعارضة على سبيل القلب لقلب دليل
المعلن عليه (واعلم ان زيادة دليل المعارض بما يفيد تقديرا وتفسيرا
لا تبديلا وتغيرا لا تقدر في كون معارضته قلبا كما صرح به في التلويح
قال ابو الفتح المغالطات العامة الورود هي التي يمكن ان يستدل
بها على جميع الاشياء حتى النقيضين مثل ان يقال الشيء الذي
يكون وجوده وعدمه مستلزما للمطلوب اما ان يكون موجودا
او معدوما واما ما كان يلزم ثبوت المطلوب انتهى والمراد في صورة
الدليل كونه افتراضيا او استثنائيا بوضع المقدم او برفع التالي ومن
الاقتراضي ضربا اول من الشكل الاول مثلا قال ابو الفتح ليس المراد
من العينية اتحاد الدليلين مادة وصورة في جميع الوجوه كما هو
المتبادر والالام يتصور التعارض بينهما بل باعتبار خصوص
الصورة وبعض المادة وهو الحد الاوسط في الاقيسة الافتراضية
والجزء المتكرر بعينه او نفيها واثباتها في الاقيسة الاستثنائية انتهى
وان كان دليل المعارض غير دليل المعلن مادة وعينه صورة يسمى
معارضة بالمش كما اذا قال الفيلسفي العالم قديم لانه اثر القديم وكل ما هو
اثر القديم فهو قديم فعارضناه بان العالم حادث لان متغير وكل متغير
حادث وان كان دليل المعارض غير دليل المعلن صورة يسمى معارضة
بالغير سواء كان غيره مادة ايضا كما اذا عارضنا الفيلسفي في المثال المذكور
بان العالم حادث لانه اثر المختار ولا شيء من القديم باثر المختار او كان
عينه مادة قال العصام في شرح الاداب العضدي وقد لا يكون
صورته كصورته ويسمى معارضة بالغير وان اتحدت المادة فيهما
ولامشاحة في الاصطلاح فلا يناقش بانه لازم لية لاتحاد الصور

على اتحاد المادة حتى يكون اتحاد الصورة مع اختلاف المادة معارضة
بالمثل واتحاد المادة مع اختلاف الصورة معارضة بالغير على ان
الصورة يكون الشيء معها بالفعل بخلاف المادة انتهى (قائدة) قال
الشارح المسعود اذا اقام المعلن على مطلوبه دليلا يمكن ابراده على
نقيضه ايضا فهناك يمكن ايراد كل من المعارضة والنقض فان قال
السائل ان دليلك هذا مما لا يصح ان يستدل به لانه جار في نقيض
مدعاك مع تخلف الحكم عنه يكون نقضا اجماليا وان قال دليلكم
هذا وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينفيه وهو هذا الدليل يكون
بعينه معارضة على سبيل القلب انتهى ولهذا سمي الاصوليون
المعارضة على سبيل القلب معارضة فيها معنى المناقضة وارادوا
بالمناقضة النقض الاجمالي كما هو اصطلاحهم وقال في التلويح
واما وجود معنى المناقضة يعني النقض الاجمالي في المعارضة بالقلب
فن حيث ابطال دليل المعلن اذ الدليل الصحيح لا يقوم على النقيضين
انتهى وهذا تقرير النقض باستلزام الفساد بخلاف تقرير المسعود
ثم قال في التلويح (ان قلت ففي كل معارضة معنى المناقضة يعني
النقض الاجمالي لان نفي حكم الخصم وابطاله يستلزم نفي دليله
المستلزم لذلك الحكم ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم انتهى يعني
يقال دليلك هذا باطل لانه جار في مدعاك وهذا مع تخلف الحكم
عنه لان هندی دليلا بنفي مدعاك وهذا ما قالوه ان معارضة الدليل
العقلي كنقضه خصوا بالدليل العقلي لان الثبوت اماره وهي غير ملزمة
لمدلولها فلا يبطالها انتفاء مدلولها بخلاف الادلة العقلية ثم قال قلت
عند تغاير الدليلين لا يلزم ذلك لاحتمال ان يكون الباطل دليل
المعارض بخلاف ما اذا اتحد الدليل انتهى ولو سلم ان دليل المعارض
صحيح فلا يلزم من المعارضة حينئذ بطلان دليل المعلن لاحتمال ان يكون
دليله ظنيا والدليل الظني اماره وقد عرفت حالها والى هذا الجواب
اشار الشارح الحنفى وبالجملة ان المعارض اذا بدل معارضته نقضا
بالتخلف بمنع المعلن بالتخلف مستندا بجواز بطلان دليل المعارض

ولو سلم التخلف يمنع الكبرى القائلة بان كل دليل تخلف عنه المدعى فهو باطل مستندا بان دليله ظني نعم لو كان تعليل المعلن في مقام يطالب فيه اليقين ولا يكفي فيه الظن فليس له منسج الكبرى (الفصل الثاني) في وظيفة المعلن عند المعارضة وهي ثلث منع مقدمة دليل المعارض ونقض ذلك الدليل ومعارضته قال بعض الافاضل قبل المعارضة لا تعارض لان المعارضة تعارض ما يعارضها ايضا انتهى يعني ان معنى معارضة المعلن معارضة السائل ان يستدل على دعواه بدليل آخر غير الاول فدليل المعلن متحدان في الدعوى ودليل السائل لما في ذلك الدعوى فهو يعارض كلا الدليلين وذلك ظاهر فلا تندفع المعارضة الا بالقدح في دليل المعارض (يقول الفقير كلام القائل سالبة كلية محصورة لاشي من المعارضة بمندفعة بالمعارضة لان كل معارضة كما يعارض الدليل الاول يعارض الدليل المذكور بعد ايرادها لانها تنفي مدلوله ايضا لان مدلوله عين مدلول الدليل الاول وكل ما يعارض ما يذكر لدفعه فلا يدفع به واجاب عنه الشارح الخفي في بعض منهوات شرحه بمنسج الكبرى مستندا بانه يجوز ان يكون الدليل الثاني للمعلن اظهر مادة وصورة من الاول او مساويا عند المعارض او يكون اختلال دليل المعارض مستفادا منه بلا خفاء فيعرض بسببه عن المعارضة فلا يكون السلب الكلي على ما ينبغي وعلى تقدير ان لا يكون الدليل الثاني اظهر من الاول فيجوز ان يكون مجموع الدليلين اقوى من دليل المعارض فتكون معارضة المعارضة مفيدة حيثئذ تأمل انتهى ولعل وجه التأمل ان القوم لما جعلوا معارضة معارضة السائل من وظائف المعلن ولم يقيسوها بشرط فكانهم ادعوا ان كل معارضة المعارضة مفيدة وهي موجبة كلية فيكفي في ردها منع كليتها بان يقال لانسلم هذه الكلية انما تضع لو كان كل ما يأتي به المعلن للمعارضة اقوى من دليل السائل ولانسلم ذلك ودفع هذا المنع اصعب كما لا يخفى على المتأمل (يقول الفقير اذا كان دليل المعارض عين دليل المعلن كما في المعارضة بالقلب ففي امكان دفع المعارضة

حينئذ بالنساقضة والنقض نظر لان المناقض والنساقض هو المعال
ودليل المعارض حينئذ عين دليله فكيف يقدح المعال في دليله ويمكن
الجواب عن هذا النظر بان دليل المعارض لا يمكن ان يكون عين دليل
المعال في جميع المادة او جوب تغاير بعض المادة كالحد الاكبر في الافتراض
فيمكن منع الكبرى فيه وكذا ابطال النجموع بطريق النقض جدا فتأمل
(ان قلت ينبغي ان يكون معارضة المعارضة من قبيل انقطاع البحث
لانه عين الانتقال الى دليل آخر قلت الانتقال الى دليل آخر انما يعد
انقطاعا اذا كان الدليل الاول مقدوحا من جهة السائل والسائل
المعارض مسلم لدليل المعال في الظاهر) ان قلت اليس يتصور للمعال
عند معارضة السائل الانتقال الى دليل آخر غير معارضة المعارضة
قلت اما عند معارضة السائل مدعاه فلا يتصور ذلك وذلك ظاهر واما
عند معارضته مقدمة دليله فالمعال اذا اقام دليلا آخر على اصل المدعى
فذلك انتقال الى دليل آخر لا معارضة للمعارضة اذ معارضة السائل ليست
حينئذ في اصل المدعى واما اذا اقام دليلا آخر حينئذ على تلك المقدمة
فذلك معارضة للمعارضة ان قلت هل يفيد المعال تغيير مدعاه او دليله
او تحريرهما عند معارضة السائل قلت فيه تفصيل اذ معارضة
السائل ان كانت في اصل مدعى المعال فللمدعى ان يغير مدعاه ويحرره بحيث
تندفع بهما المعارضة بشرط ان يكون مدعاه بعد التحرير او التغيير
لازما لدليله الذي ساقه لاثباته والا فالتحرير او التغيير بغيره ويكون
سببا لورود المنع على قريب دليله ~~لا~~ يمكن لا يفيد حينئذ تحرير
دليله او تغييره اذ لا تندفع بهما المعارضة اذا المعارض لم يتعرض
لدليله واما ان كانت معارضة السائل في مقدمة دليل المعال فالمعال
تحرير دليله وتغييره بمعنى تحرير تلك المقدمة من دليله وتغييرها لا بمعنى
تحرير دليل تلك المقدمة وتغييره لان تلك المقدمة حينئذ بمنزلة اصل
المدعى ودليلها بمنزلة دليله ثم انه لا يفيد حينئذ تحرير اصل المدعى
وتغييره وذلك ظاهر (الخاتمة) فيها مبحثان المبحث الاول ما هو
تمة للقوانين السابقة وفيه مقامان (المقام الاول) منع شيء يفيد

خفائه ولا يفيد بطلانه واذ كانت مقدمة الدليل خفية يكون الدليل
غير ثابت وما ليس بشايت الخ لا يثبت به شيء آخر فلا يثبت به المدعى
المدال به ونقض شيء يفيد بطلانه فنقض الدليل يفيد بطلانه لكن
لا يلزم من بطلانه بطلان المدعى المدال به كما صرح به ابو الفتح
وذلك لجواز ان يكون للمدعى دليل آخر ومبنى ذلك ان الدليل ملزوم
للمدعى وانتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم غاية ما يلزم انتفاء ثبوت
المدعى بالدليل المذكور فإثر المناقضة والنقض الحقيقيين في المدعى
متحد وان اختلف اثرهما في متعلقيهما وحكم المعارضة المساقطة
لانها المقابلة على سبيل المخالفة كما صرح به السيد الشريف في شرح
الادب العضدي وتوضيحه ان المعارض وان ابطال مدعى المعال
لكن كان للمعال دليل عليه فيتعارض اثبات المعال وابطال السائل
فيسقط كل واحد منهما بالآخر فلا يثبت مداول شيء منهما فرجعهما
ايضا انتفاء ثبوت مدعى المعال بيان لانه لما سقط دليل المعال بقي مدعاه
بلا دليل فاتحدت الوظائف الثلاث في المرجع ويجب ان يستثنى
من ان المعارضة حكمها المساقطة المعارضة بالقلب اذ حكمها ابطال
دليل المعال كما في التلويح ان الدليل الصحيح لا يقوم على التقيضين
ولذا قيل ان المعارضة بالقلب في قوة النقض الاجالي وقد سبق نقله
لمكن بطلان دليل المعال لا يستلزم بطلان مدعاه كما عرفت وهذا
الاستثناء لا يغير قولنا فرجعهما ايضا انتفاء ثبوت مدعى المعال (يقول
الفقيه فاشد الاعتراضات واقواها ابطال المدعى الغير المدال ثم المعارضة
ثم انتقض لمسا قال ابو الفتح ان الدخول في الدعوى اقوى من الدخول
في الدليل والمناقضة اضعف الاعتراضات لكنها اسلم من الكل
لعدم احتياجها الى ذكر شاهدها وادخل في اظهار الصواب
اذ يجب على المعال حينئذ اثبات ما منعه السائل وعند اثباته يظهر
حقيقة مدعاه بخلاف سائر الوظائف فان المعال يصير فيها سائلا
فله ان ينقض دليل السائل او يعارضه او يمنع شيئا من مقدماته
ولا تظهر حتمية مدعاه في الآخرين حتى الظهور فلا تظهر حقيقة

مدعاه الا باثبات ما منعه السائل وينتقض ما استدل به السائل
و بالانتقال الى دليل آخر يعرفه المتأمل فنأمل (المقام الثاني) قال
الشارح المسعود فاذا كان الكلام جاريا بين الخصمين يلزم ان ينتهي
البحث والمنظرة اذ الطائفة البشرية قاصرة عن ترتيب امور غير
متناهية فاما ان ينتهي البحث الى الزام السائل وهو ان لا يكون
له سبيل الى منع كلام المعلن الذي يكون بينهما مطالبة ونزاع بان
ينتهي ادلة المعلن الى امر يقبله السائل اما لكونه بديهيا جليا
او لكونه مسلما عند السائل واما ان ينتهي البحث الى الختام المعلن
وهو عجزه عن اثبات ما هو مطلوبه ومدعاه اذ لا يمكن له اثبات امور
لانهاية لهما وللشارح المسعود هنا كلام طويل طويلا لقلة جدواه
وفي بعض الكتب الدحض الزلق يقال دحضت حجته اذ لم تثبت قال الله
عز وجل حجتهم داحضة اي باطلة غير ثابتة انتهى (البحث الثاني)
في بعض احوال الاقيسة ومعرفة تنفع المعلن (اعلم ان القياس اما افتراضي
واما استثنائي وكل منهما اما مفرد او مركب لان القياس المسوق
لا ثبات مدعى واحد ان لم يحتاج شئ من مقدمتيه الى كسبها بقياس
آخر فهو قياس مفرد وان احتاجت مقدمته او احدهما الى كسب
بقياس آخر فهو القياس المركب قال الشارح القطب في شرح
الشمسية القياس المركب قياس تركيب من مقدمات ينتج مقدمتان
منهما نتيجة وهي مع المقدمة الاخرى نتيجة اخرى وهلم جرا الى
ان يحصل المطلوب وذلك انما يكون اذا كان القياس المنتج للمطلوب
يحتاج مقدمته او احدهما الى كسب بقياس آخر كذلك الى ان ينتهي
الى المبادئ البديهية فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة للمطلوب
ولهذا يسمى قياسا مركبا فان صرح بنتائج تلك القياسات يسمى
موصول النتائج اوصل تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل (ج ب)
وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل (ج د) وكل (د ا) فكل (ج ا)
ثم كل (ج ا) وكل (ا ه) فكل (ج ه) وان لم يصرح بهما يسمى
مفصول النتائج لفصلهما عن المقدمات في الذكر وان كانت مرادة

من جهة المعنى كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د ا) وكل
 (ا ه) فكل (ج ه) انتهى انما قال مرادة من جهة المعنى لان
 القياس لا ينفك عن النتيجة فهو مقولة البتة والكبرى المذكورة
 بعد القياس منضمة في الحقيقة الى تلك النتيجة المطوية ونظير ذلك
 العالم متغير وكل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث فهو
 حادث وكل حادث فله مؤثر يتبع ان العالم له مؤثر وهذا القياس
 مركب من ثلاثة اقيسة وتفرض ان مقدمتي القياس الاول بديهيتان
 والازدادات الاقيسة على الثلاثة وصغرى القياس الثاني نظرية لانها
 نتيجة القياس الاول وثابتة به لكن نفرض كبراه بديهية لثلاث
 يزداد عدد الاقيسة على الثلاثة وكذا صغرى القياس الثالث نظرية
 لانها نتيجة القياس الثاني وثابتة به وتفرض كبراه بديهية فاذا
 تميز عندك المقدمات البديهية عن المقدمات النظرية من هذا القياس
 فاعلم ان للمحل ان يستدل على هذا المطاوب بقياس واحد مركب
 من مقدمتين احدهما نظرية والاخرى بديهية او كلتاهما نظريتان
 اما الاول فكما تكون صفراه نتيجة القياس الثاني وهو القياس الثالث
 كان تقول العالم حادث وكل حادث فله مؤثر فح يقول في بيان الصغرى
 لان العالم متغير وكل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث
 فهو حادث او يقول لان العالم محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث فهو
 حادث بيان الصغرى الثانية ان العالم متغير وكل متغير محل للحوادث وكما
 تكون صفراه صغرى القياس الاول وهي ان العالم متغير وتكون
 كبراه قوائنا وكل متغير فله مؤثر وهذه الكبرى نظرية موضوعها
 الحد الاوسط من القياس الاول ومجولها الحد الاكبر من القياس
 الثالث فللمحل حينئذ ان يقول في بيان الكبرى لان كل متغير محل
 للحوادث وكل ما هو محل للحوادث فهو حادث وكل حادث فله
 مؤثر او يقول لان كل متغير حادث وكل حادث فله مؤثر بيان هذه
 الصغرى ان كل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث فهو حادث
 واما الثاني وهو ما تكون كلتا مقدمتيه نظريتين فكما تكون صفراه

نتيجة القياس الاول وهى قولنا العالم محل للحوادث وتكون كبراه
قوانا وكل ما هو محل للحوادث فله مؤثر فله عمل حينئذ ان يذكر فى بيان
الصغرى القياس الاول وفى بيان الكبرى قولنا لان كل ما هو محل
للحوادث فهو حادث وكل حادث فله مؤثر (يقول الفقير لم يذكر
مثال القياس الاستثنائى المركب فى شرح الشمسية واعل مثاله الارض
مضيئة لانه ان كانت الشمس طالعة فانهما موجود لكن الشمس
طالعة واذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة لكن النهار موجود
وهذا مفصول النتيجة وان قلت ان كانت الشمس طالعة فانهما
موجود لكن الشمس طالعة فانهما موجود وان كان النهار موجودا
فالارض مضيئة لكن النهار موجود فالارض مضيئة فهذا مفصول
النتيجة ومن الاقضية المركبة ما هو مركب من اقترانى واستثنائى
كقولك هذا متنفس لانه ان كان متحركا بالارادة فهو حيوان لكنه
متحرك بالارادة وكل حيوان متنفس ينتج المذعى وهذا مفصول النتيجة
واذا ذكرت نتيجة الاستثنائى وضمت الكبرى اليها فهو مفصول
النتيجة ولولا خوف الافضاء الى الاملال لاتممت البيان والله الموفق
(ثم انا ان القياس الاقترانى حق الصغرى فيه وهى ما اشتمل
على موضوع المطلوب او على مقدمه ان تذكر قبل الكبرى وهى
ما اشتملت على محمول المطلوب او على تاليه وذلك فى جميع الاشكال
ولهذا اعتبروا الاشكال الاربعة بعد اعتبار تقديم الصغرى على الكبرى
كما يشهد به تتبع امثلتهم لها فلو وجدت الكبرى فى كلام احد متقدمة
على الصغرى فلا تعتبر الشكل فيه الا بعد اعتبار تقديم الصغرى
عليها (ان قلت قد صرحوا بان الضر بين الاولين من الشكل الرابع
يتجهان بعكس الترتيب ليرتدا الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة
فهذا يشهد بان الشكل الاول قد اعتبر بتقديم الكبرى على الصغرى
قلت كون ذلك القياس شكلا اول ليس بالنظر الى النتيجة المطلوبة
بالشكل الرابع بل بالنظر الى نتيجة تعكس الى النتيجة المطلوبة بالشكل
الرابع وهذا ظاهر لمن يمارس الميزان (فالقياس) الاقترانى ان تركيب

من حليتين يسمى قياسا حلية فالنتيجة حلية البتة وان تركيب
من شرطيتين او من شرطية وحلية وتفصيل ذلك في كتب المنطق
يسمى قياسا شرطيا فالنتيجة حينئذ شرطية الا في القياس المقسم
فان نتيجته حلية فهو قياس الف من شرطية منفصلة وحليات
بعدد اجزاء الانفصال وكانت تتساوى التاليفات بين اجزاء الانفصال
والحليات متحدة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما
(هـ) وكل (ب ط) وكل (د ط) وكل (ه ط) ينتج ان كل (ج ط)
(ثم اعلم ان القياس الافتراضي قد ينتج الجمليسة وقد ينتج الشرطية
المتصلة وقد ينتج الشرطية المنفصلة وتفصيل ذلك في كتب
المنطق واما القياس الاستثنائي فهو قد ينتج الجمليسة وذلك اذا كانت
شرطية متصلة او منفصلة ذات جزئين وقد ينتج المنفصلة وذلك
اذا كانت شرطية منفصلة حقيقية او مألوفة الخلو ذات اجزاء
واستثنى نقيض احد الاجزاء كقولنا هذا العدد اما زائد او ناقص
او مساو لكنه ليس بمساو وينتج ان هذا العدد واما زائد او ناقص
وقد ينتج المتصلة وذلك اذا كان متألفا من شرطية متصلة تاليها متصلة
ومن استثناء عين المقدم كقولنا ان كان العالم متغيرا فان كان كل
متغير محلا للحادث فالعالم محل للحادث لكن العالم متغير ينتج الملازمة
(ثم اعلم ان القياس سواء كان مفردا او مركبا قد يطوى بعض
مقدماته اختصارا ويشبه ان يكون من هذا القبيل قوله تعالى) قالت
احديهما سايا بت استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين
قال البيضاوي لبيان قولها ان خير من استأجرت الاية تعليل شائع
يجري مجرى الدليل على انه حقيق بالاستيجاز انتهى واراد من قوله
تعليل شائع ان اللام في القوي للجنس لا للعهد على ان يكون المراد به
موسى عليه السلام وقوله يجري مجرى الدليل لان قصدها ادراجه
عليه السلام تحت الجنس كذا قاله بعض المحشين ومحصوله ان قصدها
تقدير قولها قوي امين فيكون دليلا على صورة الشكل الثاني
واعتبر كون اللام للجنس بنعكس الكبرى الى الكلية فيصير شكلا

اول ومقاله الميزانين من اشتراط اختلاف مقدمتي الشكل الثاني
في الكيف انما هو شرط لا طراد انتاجه كقولهم ان الموجبة الكلية
لا تنعكس كلية وانما قال يجري مجرى الدليل لان المقدمة الواحدة ليست
بدليل بل هي جارية مجرى الدليل الذي هو مركب منها ومن المقدمة
الآخري المطوية قوله على انه حقيق بالاستيجار لم يقل على استأجره
لان الانشاء لا يستدل عليه الا بعد تأويله بالاخبار وتأويله على ما صرح
به في بعض كتب النحو مقول في حقه هذا الكلام وهو هنا استأجره
ونتيجة الدليل في الآية انه خير من استأجرت ومعناه قول البيضاوي
انه حقيق بالاستيجار فتضم الى هذا النتيجة كبرى أخرى وهي ان كل
من هو حقيق بالاستيجار فهو مقول في حقه استأجره فاثبات تأويل
الانشاء هنا انما هو بالقياس المركب واوقالت ان القوى الامين
خير من استأجرت كما هو الظاهر لان الوصف الاول يكون سببا
لوصف الثاني كما هو قاعدة تعاقب الشيء بالوصف وقوته وامنه
عليه السلام سبب لخيرته لا بالعكس لكان الدليل من الشكل الاول
ليكنها اختارت هذا القول لايهام ان خيرته كانت سببا لقوته وامنه
للمبالغة في كمال خيرته كما اشار اليه البيضاوي ووضحه بعض المحشين
وانك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم (ثم اعلم) ان المقدمة الواحدة
من القياس الجملي ان اشتملت على موضوع المطلوب فهي صغرى
والكبرى مطوية وان اشتملت على محموله فهي كبرى والصغرى مطوية
وان لم تشتمل على شيء منهما فاعلم ان القياس مركب كقولنا في اثبات
ان العالم مؤثر لان كل متغير حادث ومعرفة المطويات تحتاج الى بسط
وليكن آخر الكلام الحمد لله على التمام وعلى رسوله افضل

الصلوة والسلام يقول البائس الفقير محمد المدعو

بساجقلى زاده اكرمه الله تعالى بالفلاح

والسعادة تمت الكتاب

بعمون الله تعالى



❦ بسم الله الرحمن الرحيم ❦

قوله وبحمده معطوف على بسم الله وهو اما متعلق بالمؤخر
 الملفوظ وهو يقول تقديره يقول البائس الفقير بسم الله وبحمده
 الخ وبالمؤخر المقدر وهو مبتدأ بسم الله وبحمده الخ والله اعلم
 (قوله قوائين ان اسماء العلوم يجوز ان تكون عبارة عن ادراكات
 المسائل ويجوز ان تكون عبارة عن الملكة الخاصة من تلك
 الادراكات وهي ملكة استحضار المسائل متى اريد كذا في المطول
 وحاشية السيد له (قوله سهلة الحصول قبل لان معرفة قولنا
 زيد فاعل اسهل من معرفة قولنا كل فاعل مرفوع لان الحكم في الاولى
 على شئ واحد وفي الثانية على اشياء والحكم على الفرد اسهل من الحكم
 على الافراد) قوله وهي حمل عنوان موضوع الكبرى الكلية ولما كان
 موضوع الكبرى الكلية كلية البتة كان الصغرى سهلة الحصول
 من قبيل حمل الكل على ما هو جزئ له كما في حاشية شرح المطالع (قوله
 ان يوجه ومعنى توجيه الناظر كلامه الى كلام خصمه جعله مقابلا
 ودفعه فاذا لم يكن مقابلا له كأن قال المعلن هذا حيوان لانه انسان وقال
 السائل لانسلم انه رومي فهذا المنع ليس في مقابلة الصغرى فهو غير موجه

واما اذا كان مقابلا له لكن لم يكن دافعا له كأن كانت المقدمة بدئية اولية
فمنه السائل او نقض دليل المعال بلا شاهد عليه فهو غير موجه ايضا
(٣ قوله وفائدته ان قلت ما الفرق بين الفائدة والغرض قلت كل مصلحة
يترتب على الشيء يسمى فائدة وكل شيء لاجل ترتيبه على الفعل اقدام
الفاعل على ذلك الفعل يسمى غرضا سواء كان مترتبا في الواقع
اولا فبعض الفائدة ليس بغرض لعدم قصد الفاعل حصوله
عقوب الفعل وبعض الغرض ليس بفائدة لعدم ترتيبه على الفعل
ومدار الغرضية قصد الفاعل ومن عادة المصنفين ان يسموا اولي
الفوائد غرضا اذ هو اقرب لان يقصد وقد تمت هذا البحث
في رسالة ترتيب العلوم مع قلة بضاعتى فيه (٣ قوله وهذا مفهوم
مباين لما سبق هذا السؤال من قبيل معارضة التعريف وسيأتى بيانها
وبيان جوابها في مقابلة معارضة التعريف (٣ قوله وصفة المناظرين
الاولى ان تكون الراء مفتوحة على ان تكون الصيغة ثنية (٣ قوله
يقارب لم يقل يتحد اذ بينهما فرق وهو ان القواعد المذكورة في هذا
الفن منطبقة على الدليل المنطقي وما ذكره الاصوليون في باب القياس
منطبق على علل القياسات الفقهية وليس هناك صغرى ولا كبرى
على ان بعض اصطلاح احدهما يخالف اصطلاح الآخر
(٣ قوله على صفة المجادل ايضا اى كما يطلق على الفن المذكور هنا
ويمكن ان يكون المراد كما يطلق المناظرة على صفة المناظر (٣ قوله
وقد يطلق لفظ المنع وانما خصصت هذا المعنى بلفظ المنع لان هذا هو
المذكور في الكتب المشهورة المتداولة لكن لا مانع عن ارداة هذا المعنى
المجازى من الالفاظ الثلاثة الاخر المذكورة (٣ قوله سواء كان ابطال الدليل
وهو النقض الاجالى او ابطال المدعى وهو المعارضة (٣ قوله وشرائط
انتاجه سواء كان بحسب الكيف او بحسب الكم وتفصيلها في كتب
المنطق (٣ قوله وتقريبه بالفتح عطف على الشرائط قوله (٤ بما يشق من لفظ
المنع وكذا ما يشق من لفظ المناقضة والنقض التفصيلى كأن تقول هذا
مناقض وهذا منقوض تفصيلا ولتدرتها في المناظرات ترك ذكرهما (٤ قوله
والاولى اى ما يشق من لفظ المنع مجاز بمعنى طلب البيان في المدعى والنقل

اي عند استعماله في طلب الدليل على المدعى وطلب التصحيح للنقل
 اما وجه المجاز في الاول فلان المعنى الحقيقي طلب الدليل على مقدمة الدليل
 وهذا طلب الدليل على المدعى واما وجه المجاز في الثاني فلان المعنى الحقيقي
 طلب الدليل على مقدمة الدليل والنقل ليس بمقدمة والمطلوب ليس بدليل
 فالجواز حيثئذ لا مرين وان جعل النقل مقدمة من دليل فالجواز لا مرين (٤) قوله في الحاشية لا مر واحد هذا على رأى من لم يجعل التصحيح دليلا
 واما على رأى من جعله دليلا فهو حقيقة حيثئذ وسأتى في المقصد الثاني
 (٢) قوله هذا اي كون الاول مجازا في المدعى وحقيقة في المقدمة وعدم
 كون بواقي الالفاظ مجازا فيهما واعلم ان المراد من المجاز ههنا المجاز في الطرف
 وفهم كون الاول حقيقة في المقدمة من قوله الاول مجاز في المدعى والنقل
 (٤) قوله ثم اعلم ان المنع اي الطلب في شيء من الصور وهى طلب
 الدليل على المدعى او على مقدمة دليله وطلب تصحيح النقل سواء
 كان كل من هذه الثلاث بما يشق من لفظ المنع او بما لا يشق من ذلك
 (٤) قوله زعم المانع قيد به ليفيد عموم السند للسند الاعم وهو سند في عرفهم
 لانه وان لم يتقو به المنع في الواقع لكن المانع انما أتى به على زعم
 مساواته ولو لم يقيد به لربما توهم ان المراد التقوى في الواقع (٤) قوله مجاز
 كما اشار اما اطلاق النقص على ابطالها فلما شبهته بابطال الدليل لانهما
 تصديقان مثله واما اطلاق المعارضة فلما شبهته بابطال المدعى المدال
 (٤) قوله كما اشار اليه ابو الفتح حيث قال ان كل واحد من نقص
 النقل والمدعى ومعارضتهما مجازا قليل نادر يعنى اطلاق لفظ
 النقص والمعارضة عليهما اي على ابطالهما (٤) قوله وكذا لا مانع من اطلاق
 النقص مجازا لم تذكر المعارضة لانهما من قبيل النقص فابطالهما
 يشبه ابطال التعريف جمعا او منعيا ولا يشبه ابطال المدعى المدال
 (٤) قوله بدله من دليل اذا لا بطل العارى عنه مكابرة غير مسموعة
 (٤) قوله قد يطلق على السند ايضا يدل عليه قول السيد الشريف
 في حاشية شرح الشمسية ولا يحتاج في ذلك يعنى في منع مقدمة من مقدمات
 الدليل الى شاهد يعنى به السند (٤) قوله وخلافه نقيضه كأن

يعارض العالم حادث بان العالم ليس بحادث (٤) قوله وما يستلزم نقيضه
 كأن يعارض ذلك بان العالم قديم والقديم ليس نقيض الحادث لان
 نقيض كل شئ رفعه فنقيضه ليس بحادث والقديم يستلزمه
 (٥) قوله كذا قيل قاله شارح المسعود (٥) قوله لا يناسب
 الفن اذا اعتبر فيه الدليل المنطقي وقد بين (٥) قوله قطعية بمعنى يقينية
 وهى اعم من ان يكون بديهية او نظرية ثابتة بالمقدمات البديهية
 (٥) قوله فكل جواب الخ وقع في الحاشية الالوغية وقد يستعمل في الدلائل
 مقدمات الزامية وذلك يجوز في الجدايات دون العقليات بل
 لا بد فيها من المقدمات المحققة في نفس الامر انتهى فظهر من هذا
 المنقول محلها اى محل الامر المحقق ومحل الامر المسلم (٥) قوله ووضع
 الطبيعية كقولك الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس
 (٥) قوله ووضع الطبيعية الخ فيه رد لما قاله صاحب الشمسية من ان وضع
 الطبيعية مقام الكلية من قبيل فساد المادة كذا رده الشارح
 القطب لكن اقول لما قاله صاحب الشمسية وجه ايضا لانه يحتمل
 معنى وضع الطبيعية مقام الكلية احتمالا بين احدهما ان يجعل الطبيعية
 كلية بان يراد من موضوعها الذات وثانيهما ان تذكر الطبيعية مكان
 ذكر الكلية فعلى الاول يكون من قبيل فساد المادة وعلى الثانى من قبيل
 فساد الصورة فباعتبار المعنى الاول جعله صاحب الشمسية من قبيل فساد
 المادة انتهى (٥) قوله من قبيل فساد المادة يعنى ان فساد المادة قد يكون
 لكذبها وقد يكون لامر آخر وهو هنا استلزام الدور وكون اشتمال
 الدليل على المصادرة من قبيل فساد المادة صرح به فى اواخر شرح
 الشمسية للقطب (٥) قوله المصادرة على المطلوب وكان معناها التقدم على
 المطلوب بنفسه والمطلوب هو النتيجة وذلك لان الدليل مقدم
 على النتيجة فاذا اخذت النتيجة فى الدليل يلزم تقدم النتيجة على نفسها
 وبالجملة ان لازم المصادرة هو الدور لان النتيجة تتوقف على الدليل وهو
 على جزئه التى هى النتيجة والنتيجة تتوقف على نفسها (٦) قوله من قبيل جعل

احدى مقدميته الخ **ك**ذا فسر به السيد قول الشارح في شرح
مختصر الاصول ومن هذا القبيل (٦ قوله على شرح قال الشارح القطب
هناك مثل هذا ذواب وكل ذواب ابن فهذا ابن فالصغرى عين النتيجة
(٦ قوله في التعريفات المراد بها كتاب للسيد الشريف يذكرفيه
تعريفات اصطلاحات العلوم قوله تصور محمول النتيجة ومحمولها ابن
(٦ قوله بنسبته الباء فيه متعلق بالتصور والضمير راجع الى محمول النتيجة
(٦ قوله الى ذات متضا ئفة اي متضا ئف محمول النتيجة وهو الاب (٦ قوله
ماخوذة حال من ذات المتضا ئف ووصف الاضافه هو وصف الابوة
ويكون النسبة حيثئذ بواسطة ذو (٦ قوله حتى لو كانت ذات
المتضا ئف معرفة و وصف الاضافة بل كانت متصورة بوصف
آخرو هو في المثال الذى يذكرو وصف انسان آخرو تصورنا محمول
النتيجة بنسبة اليها حيثئذ كأن تقول لانه متولد من نطفة انسان
آخرفنسبنا الابن اليها بانه متولد من نطفتها ولا يمكن حيثئذ
النسبة بواسطة ذوبل بمثل متولد (٦ قوله حتى لو كانت الخ وان اردت
توضيح المقام فانظر الى كلام السيد الشريف في حاشية شرح
المطالع في بحث الجنس (٦ قوله ليس من قبيل جعل الدعوى الخ وقد اشار
اليه السيد الشريف في حاشية شرح الشمسية نقلا عن البعض في
بيان النسب بين الكليات (٧ قوله الحدود الثلاثة يعنى الحد الاصغر
والحد الاوسط والحد الاكبر قول مترادفة كأن تقول الغضنفر ايث وايث
اسديتج الغضنفر اسد فالنتيجة حيثئذ عين كل واحد من الصغرى
والكبرى (٧ قوله عن بعض محشى شرح الشمسية والمحشى العماد
والمحشى الآخر داود (٧ قوله ومن هذا القبيل كل قياس دورى الخ
وبالجملة ان النتيجة هنا تتوقف على داليلها وهو على جزئه وهو على دليله
وهو على جزئه الذى هي النتيجة (٧ قوله كافي القياس الاستثنائي
وكما في قول ابن الحاجب في الكافية وامتنع الضارب زيد وضعف
* الواهب المائة الهجان وعبدها * فان الحكم بامتناع المثال الاول يتوقف
على ابطال المثال الثانى وابطال المثال الثانى يتوقف على الحكم

بامتناع المثال الاول وقد اجيب عن هذا الدور والمصادرة في شرح
الجامي (٧) قوله كما في القياس الاستثنائي المركب الخ لا شك ان هذا
القياس دورى لكن ليست فيه مصادرة حقيقة اذ معنى كون النتيجة
جزأ من القياس كونها مقدمة من مقدماتها والنتيجة ليست جزأ
من الاتفاقية في الحقيقة كما عرفت في الكتب المنطقية فقول القطب
ومن هذا القبيل كل قياس دورى معناه انه يشبه المصادرة والله اعلم
(٧) قوله على وجهين الاول ذكر السيد الشريف في حاشية
شرح المطالع عند قول الشارح وبما كان التصديق بالموضوعية
مستحقا وبالتصوير الثاني ذكره في تلك الحاشية في بحث
الحمل وعبر في احدى الموضوعين بانه غلط من باب اشتباه مفهوم الشيء
بما صدق عليه وفي الاخر بانه سهو من باب اشتباه العارض بالمعروض
اذ ليس الكلام في المفهوم بل فيما صدق عليه المفهوم (٧) قوله
اذ ليس آه ان قلت الانسب ان يقول اذا كان الكلام في المعروض
من قبيل اشتباه المعروض بالعارض قلت نعم لكن اشتباه شيء باخر
يستلزم اشتباه الاخر به فيجوز ان يقال فيما اذا كان في المعروض انه
اشتباه العارض بالمعروض والاصطلاح وقع عليه ليترد وان كان
الانسب العكس وقال المحشى قول احمد في حاشية شرح الفئاري
في باب قول الشارح في موضع كان الكلام فيه في المعروض فيكون
الاعتراض من قبيل اشتباه المعروض بالعارض ولا ادري انه اصطلاح
آخرا وهو اختراع من عنده بناء على انه انسب واعتمادنا على ما ذكره
السيد الشريف وهو قال في موضع كان الكلام فيه في المعروض انه
من قبيل اشتباه العارض بالمعروض (٨) قوله او دعواه عطف على دليل
الخصم فالعنى او دعوى بطلان دعوى الخصم (٨) قوله كذا قيل قاله
شاه حسين وفيه نظر والظاهر عندي اشتراك هذه الامور بين المعلن
والسائل (٨) قوله فالسائل الى آخره ومثاله ما ذكره القطب في باب عكس
المستوى من شرح الشمسية وملخص ما ذكره لا يقال ان المطلوب يثبت
بهذا الطريق الا خصم فلا وجه الى التطويل الذي سلكته لا نقول هذا

الذي رجحته طريق آخر لبيان المطلوب وتعيين الطريق ليس من دأب المناظرين (٨ قوله) فالسائل يعترض عليه بأن دأب المناظرين ليس من دأب بعض الأفاضل (٧) ولم يخص ما ذكره إنما اختار المص طريق الخطاب في الجمد حيث قال لك الحمد لانه يؤدي الى ملاحظة المحمود حاضرا ومشاهدا وهي امر مطلوب ان قيل هذا التعليل لا يرجح طريق الخطاب لان ملاحظة المحمود حاضرا ومشاهدا كما يكون بالخطاب كذلك يكون بدون الخطاب اذا الملاحظة المذكورة لا تتوقف على تلفظ حرف الخطاب قلنا لا نسلم كون ذلك التعليل من جملة ما لا يجوز ان يكون صحيحا ولو سلم فهذا الاعتراض من قبيل الاعتراض على تعيين الطريق والاعتراض عليه ليس على قانون التوجيه انتهى اقول على ان السيد الشريف قال في حاشية شرح الشمسية يمكن الانسان تعقل المعاني المجردة عن الالفاظ لكنه صيرة جدا وذلك لان النفس قد تعودت لملاحظة المعاني من الالفاظ بحيث اذا ارادت ان تعقل المعاني وملا حظتها تتخيل الالفاظ وتنقل منها الى المعاني ولو ارادت ان تعقل المعاني صرفة صعب عليها صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع الى الوجدان فيكون ذلك التعليل مرجحا (٧ قوله) في الحاشية بعض الأفاضل المراد به شيخ الاسلام منقاري زاده وحيد دهره وفخر زمانه نعمد الله بغفرانه (٩ قوله) وبالجملة ان للمعلل الخ ونظيره هذا ما قيل ان الغضب وان كان مستلزما للخبث في البحث ولذا لم يسمع عند بعض لكن لما امكن تغييره الى صورة المنع مع السند بادنى عناية قال بعض آخر انه مسموع وسياقني بيان ذلك (٩ قوله) لان الالفاظ الخ تعليل لان يسمى هذا الدخل تعيين الطريق ولا خفاء في تسمية تعيين الطريق اذا كان ذلك الدخل على الدليل لان الدليل طريق الدعوى واما الدعوى فهو ليس بطريق الى الشيء وكذا النصور الذي ليس بتعريف (٩ قوله) التوسيع والغلبة كلاهما مصرحان بهما في الصحاح واما تفسيرة بالاسكات والالزام ففيه

ان الالتزام اسكات المعلل السائل كما سيجي* والتبكيك بعم اسكات
السائل المعلل كما هو ظاهر ما في الصحاح وسنقل عن التلخيص
ان المجازاة تبكيك وهي منع والظاهر ان قوله والالتزام تفسير الاسكات
ولا يبعد ان يجعل تخصيصا بعد تعميم (٩ قوله وتسمى التماسي مع مجازاة
الخصم ولا بأس بتسميتها ايضا المباشرة مع الخصم) (٩ قوله كذا في المطول
عند شرح قول المص وقد يستعمل ان في الجزم في بحث تقييد الفعل
بالشرط (١٠ قوله امر ان ان قلت سيجي* في بيان وظيفة المعلل عد
المعارض ان للمعلل عندها ثلث وظائف منع مقدمة دليل المعارض
ونقض ذلك الدليل ومعارضته فلم يذكر النقص هنا قلت لا وجه
للقض هنا كما لا يخفى على التأمل (١٠ قوله وهذا اي مجموع التسميم
والمنع كما يدل عليه ما سنقله عن الايضاح (١٠ قوله فتأمل وجه التأمل
ان دعوى البشرية من الكفار ان في الرسالة بناء على زعمهم ان البشرية
تنافي الرسالة ومعنى الحصر في البشرية هو نفي الرسالة ايضا فاحصر
بؤكد مضمون الجملة (١١ قوله فينا في لانه يلزم اثبات الرسالة على
تقدير نفيها (١١ قوله وانما ذكر للمشكلة يعني ان ذكره هنا على طريق
التجوز والداعي الى ارتكاب هذا المجاز قصد المشكلة وحقيقة هذا
المجاز انه اريد بالكلام المتضمن لاداة الحصر اصل معناه بدون
الحصر بعلاقة الكلية والجزئية لان اصل المعنى جزء من المعنى الحصري
(١١ قوله الزلة الزاق كذا في الصحاح وقال في الصحاح والمزلق والمزقة
الموضع الذي لا يثبت عليه قدم (١١ قوله كما وقع في عبارة المصنفين حيث
قال بعد التزل وتسليم ما منعناه (١١ قوله والظاهر الخ انما قال والظاهر
لان في قوله الزام السائل والزام المعلل على تقدير الاضافة يجوز ان يكون
بمعنى عجز السائل عن منع كلام المعلل وعجز المعلل عن اثبات
مطلوبه فينتد يكون اضافة المصدر الى الفاعل ولعل له هنا
امر بالتأمل والتدبر (١٢ قوله فما له الى التصديق صرح به السيوطي
الشريف في حاشية شرح المطالع (١٣ قوله الذي لا يعلم وضع اللفظ له
صرح به ابو الفتح في حاشية التهذيب (١٣ قوله يعلم المعنى في ذاته نقله

البعض عن حاشية الجريد للسيد الشريف وكذا يفهم من كلامه في شرح المواقف (١٣) قوله ولعل المراد من اللغة جميع العلوم العربية ويشهد لذلك ما قاله وماله الى التصديق بان هذا اللفظ موضوع لكذا لغة او اصطلاحاً وذلك لان علم متن اللغة ليس فيه الامعاني الالفاظ لغة واما بيان معانيها الاصطلاحية في غيره من العلوم العربية مثل النحو والتصريف والمعاني (١٣) قوله جميع العلوم العربية وقد اشار الى اطلاق اللغة على جميعها في المطول والاسم المخصوص به علم اللغة هو علم متن اللغة (١٣) قوله ما يقصده الى قوله الاسمية كلام ابي الفتح في حاشية التهذيب غير ان التسمية بالتعريف بحسب الاسم مأخوذ من كلام السيد الشريف في شرح المواقف وذكر ابي الفتح بعد قوله تفصيلاً او اجسالا لكن تركته لانه يخالف لما ذكره السيد الشريف في شرح المواقف (١٣) قوله تفصيل مفهوم اللفظ ومفهوم اللفظ هو المعنى الذي وضع الواضع اللفظ عليه وتفصيله اما بذكر نفس ذلك المفهوم وهو الحد الاسمي واما بذكر عوارضه لينتقل اليه وهو الرسم الاسمي (١٣) قوله ان فصل الى آخره صرح به السيد الشريف في شرح المواقف فقوله والذي صدق عليه الى آخره اشار اليه السيد الشريف في حاشية شرح المطالع (١٣) قوله وقد يشبهه وذلك اذا عرف معنى لفظ لغوي ٤ معنى او اصطلاحى بتركيب واما اذا عرف بمفرد فهو لفظى البتة ٤ (قوله لغوي او اصطلاحى بالرفع صفتان) (١٣) قوله فالاعدومات الى قوله وحقايقه مأخوذ من النابح (١٣) قوله وفي هذه الصورة اي في صورة وضع الواضع اللفظ النفس ماهية الشئ انما قيد به لما قاله السيد الشريف في حاشية شرح المطالع وانقلاب الحد بحسب الاسم هذا بحسب الحقيقة انما يتصور اذا كان الاسم موضوعاً لنفس الماهية المركبة لانه عوارضها (١٣) قوله يمكن ان يعتبر الخ وانما حملنا مراده على ذلك لان المعرف بكسر الراء اذا اخذ تعريفه من حيث هو مفهوم اللفظ فهو تعريف اسمى سواء علم وجوده حين التعريف او بعد التعريف وانما ينقلب الى التعريف بحسب الحقيقة اذا استأنف

تعريف ذلك سر يدا به تصور حقيقة مسمى اللفظ فاعرف (١٤) قوله فقسم
 التعريف اولا الى الحقيقي والاسمي يعني لم يقسم اولا الى اللفظي
 والحقيقي ثم الحقيقي الى الاسمي والى بحسب الحقيقة كما فعله السيد
 الشريف بل قسم اولا الى المذكورين فالاسمي عند التفتازاني
 ليس قسما من الحقيقي بل قسم له والحقيقي عنده ليس الاتصور
 ماهية مسمى اللفظ فالاسمي عنده منقسم الى قسمين ما يقصد به
 تعيين معنى اللفظ للسامع من بين المعاني المعلومة له وهو الذي يسمى
 باللفظي عند السيد الشريف وما يقصده تفصيل مفهوم اللفظ
 لمن يعلم انه مدلوله وقد تصوره بوجه ما واداد تصوره بوجه آخر
 تفصيلا وهو الذي سماه السيد الشريف اسما والتفتازاني لم يفرق
 بينهما بل سماهما اسما (١٤) قوله تأمل وجهه ان يجوز ان يكون
 المراد انهما كالشيء الواحد هذا تأويله ويجوز ان يطلق الماهية
 على الحقيقة ايضا بحسب الاشتراك فلا يحتاج الى التأويل
 (١٤) قوله وهي منقسمة الى شرائط حسته الخ قال التفتازاني في شرح
 الشمسية فالاطلاق المعنوية تخرج المعرف عن كونه معرفا بخلاف
 اللفظية فانها انما تخرجه عن الاستحسان فقط (١٤) قوله على شرح عند
 قول الشارح والمقول في جواب ما هو هو الدال على الماهية المسؤل عنها
 بالمطابقة (١٤) قوله بل كون المفهوم في نفسه اجلي الخ فاذا عرفنا النار
 بانه شيء يشبه النفس في اللطافة فالتعريف باطل لان النفس خفي من النار
 وان كان دالة لفظ النفس عليه اظهر واما اذا عرفناه بانه اسطقس
 فوق الاسطقسات فالتعريف غير حسن لان الاسطقس بمعنى اصل المركب
 وهذا المعنى ظاهر في نفسه لكن دالة لفظ الاسطقس عليه غير ظاهر
 لانه غير أنوس الاستعمال (١٥) قوله قيدفع الخ وهذا يرجع الى اثبات المنوع
 (١٥) قوله بشيء من قسميه وهما التعريف بحسب الحقيقة والتعريف بحسب
 الاسم (١٥) قوله لانسلم ان هذا حد الانسان الخ وسند المذكورات
 لم لا يجوز ان يكون رسما لم لا يجوز ان يكون عرضا عاما لم لا يجوز
 ان يكون خاصة على ترتيب اللغة (١٥) قوله الى غير ذلك وهو لانسلم

ان هذا حد تام ومرجع المنع حيثئذ تمامية الحد لا تنفس الحدية
ومن غير ذلك منع كون الحيوان جنسا قريبا اذا اشعر المرء
بتمامية حده وقوله فان الحيوان جنس له والنساطق فصل له تفصيل
للمنع الاول لان الحدية يتوقف على كون العام جنسا والفصل
خاصة (١٥) قوله صعب الخ لان معرفة كونه حدا يتوقف على انه
تعريف بالذاتيات والذاتي يشبه العرضي والتميز بينهما عسير فان
اجنس يشبه بالعرض العام والفصل بالخاصة واما معرفة الحد في
المفهومات اللغوية والاصطلاحية فسهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة
او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا له
وما كان خارجا عنه كان عرضيا له وبالجملة ان ما لاحظته الواضع
فوضع اللفظ بازائه فهو ذاتي وما كان عارضا لما وضعه فهي عرضي
(١٥) قوله اقسامه الاربعة اي اقسام المعرف وهي الحد التام والناقص والرسم
التام والناقص (١٥) قوله يقع الغسلط يعني قد يمنع حدية ما صرح بحديثه
في كتب العربية والاصول كما قال ابن الحاجب وقد علم بذلك حد كل واحد
منهما توهم من المانع ان الحد هنا ما هو مصطلح اهل الميراث وان
قال الجامي وليس المراد من الحد هنا الا المعرف الجامع المانع
(١٦) قوله او غير مانع الا تفصال لمنع الخلو فقط اذ قد ينتقض صحة
التعريف بانتفاؤها جميعا (١٦) قوله جوزوا التعريف بالاعم صرح به
التقنازاني في شرح الشمسية وقوله والاخص صرح به ابو الفتح
في حاشية التهذيب (١٦) قوله كما في حاشية شرح المطالع قال السيد
الشريفي هناك ان المثلث اذا اشتبه بالدائرة مثلا واريد تمييزه عنها
فقبل انه شكل مضلع افادنا تصويره بوجه يمتاز به عنها (١٦) قوله
تأمل وجهه انه او منعها معا يلزم في النقض بعدم الجمع عدم المنع
وفي النقض بعدم المنع عدم الجمع وهذا ظاهر (١٦) قوله كما يفهم
من كلماتهم ان قلت ذلك مصرح في كلماتهم قلت المصرح هو كونها
من الرسوم الناقصة واما الحصر فهو مفهوم مخالف (١٦) قوله
فلا تغفل يعني من الحد يرادف المعرف عند علماء العربية والاصول

فإذا وقع التصريح به في كتاب من ذينك القنين فلا يمنع منع الكبرى
 (١٦) قوله لا بد ان يكون الح . وذلك لان الناقض مستدل فلا يكفي له
 الجواز حتى لو منع صحة التعريف مستندا بانه غير جامع لمادة فلانية
 لكي حينئذ الجواز لكن لم يجر عادتهم بمنع صحة التعريف (١٩) قوله
 ولو ذكر الناقض مادة لا يعلم وجودها كأن قال عند تعريف الانسان
 بانه بادهى البشيرة الح انه غير جامع لانه لا يشمل الانسان المستور
 البشيرة بالشعر كانه المعز مع انه داخل في الم عرف وكل تعريف هذا شأنه فهو
 جامع باستلزامه اه (١٧) قوله سواء كان بطريق توقف الح كما يقال الشمس
 كوكب نهاري ثم يقال النهار زمان طلوع الشمس (١٧) قوله فيلزم
 الدور وقد دفع هذا الدور بان المتوقف على الوضع هو فهم
 المعنى من اللفظ والذي يتوقف عليه الوضع هو فهم المعنى في ذاته
 لافهمه من اللفظ فاختلف جهة التوقف (١٧) قوله فلا يبطل التعريف
 باستلزامه دورا كذلك الا اذا كان الح اما اذا لم يكن كذلك كأن يقال
 في تعريف الحرف الذي ابتداء بها انه حرف لا يمكن ان يتلفظه
 الا بالحركة ٩ فيقال ان هذا التعريف مستلزم للدور لانه اشعر
 ان الحرف المبتداء به متوقف على الحركة والحركة متوقفة على الحرف
 لانها قائمة به فلزم الدور فيجيب عنه بانه دور معي لان الحرف
 لا يكون الا مع الحركة والحركة الا مع الحرف ٩ (قوله
 في الحاشية الا بالحركة ان قلت الحركة لما كانت متوقفة على الحرف
 فالس دور حينئذ بين الم عرف وبين شيء من اجزاء التعريف قلت
 المتوقف على الحرف ذات الحركة لا تصورهما والمتوقف على الحركة
 هنا تصور الحرف لكن اشعر التعريف توقف ذات الحرف على الحركة
 وذلك الاشعار لا من حيث اخذ الحركة في تعريف الحرف بل بخصوص
 مفهوم التعريف فتدبر (١٧) قوله لا يجوز اخذه في تعريف الاخر
 كما يقال الاب ذوابن (١٧) قوله عن هذا النقض باستلزام الدور
 على ما سبق تقريره في اول المقالة (١٧) قوله والمعدات وهي امور يتوقف
 وجود الشيء اللاحق منها على عدم السابق كالخطوات وركعات الصلوة

وانما لم يستحل التسلسل فيها لعدم اجتماعها في الوجود فلا يجري فيها من برهان التطبيق والتضاد شي* (١٨ قوله اذا سلب الشئ صرح به شاه حسين (١٨ قوله ينبغي ان يكون الى قوله لفظ مستدرك و ينبغي ايضا ان يكون من جملة ذلك التخصيص بلا مخصص كما فعله الخطيب في تعريف علم العالم بقوله علم يعرف به احوال اللفظ العربي فاعترض عليه قاضي مصر بان هذا العلم لا يخص اللفظ العربي فهذا الاعتراض منه ليس اعتراضا بعدم الجمع اذ بهذا التخصيص لا ينفى الجمع بل تخصيص بلا مخصص وقد اجيب عنه بان المخصص ان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي (١٩ قوله اشتهر بين الطلبة اسنده اليهم لالي العلماء لان في العبارة ركعة والظاهر ان يقال المعارض على التعريف والعبارة وما يؤدي مؤداه (١٩ قوله فيجوز تبانيهما وان كانا حين تامين كلاهما بحسب الاسم او احدهما بحسب الحقيقة والآخر بحسب الاسم (١٩ قوله وان يكون حقيقة مسماه وهما اشكال لان التعريف الثاني حينئذ لا يكون للفظ المعرف بالتعريف الاول فههنا مسامحة لان المعرف بكسر الراء لا بد ان يذكر اللفظ الواحد عند التعريفين كأن يقول العين كذا العين كذا يذكر في الاول ما تعقله الواضع فوضع لفظ العين بازائه حين وضعه للباصرة ويذكر في الثاني حقيقة مسماه حين وضعه للشمس فالمعرف بفتح الراء واحد بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه في الاول لفظ العين وفي الثاني حقيقة مسماه فيراد من العين في الاول لفظه وفي الثاني مسماه والمقام دقيق (١٩ قوله خذك هذا معارض بذلك الحذف التعبير هو الذي ذكره شارح المواقف ولعل تعبير المعارضة لا ينحصر فيه (١٩ قوله فهو باطل ليس بكبرى بل نتيجة والكبرى هي قولنا وكل تعريف هذا شأنه فهو باطل ان قلت حكم المعارضة في الدليل المساقطة لا الابطال كما صرح به والظاهر ان يكون حكمها هنا كذلك قلت تقرير البطلان هنا مفهوم من شرح المواقف حيث قال فان سلم

الحاد الحد الثاني بطل حده ولعل المراد بطل التيقن بحديثه (١٩ قوله على ثلاث مقدمات ان قلت بل على خمس مقدمات لان فيها ايضا دعوى كون ما عرفه الم عرف بالكسر معرفا بالفتح بما ذكره وكون ذلك حدا قلت تلك الدعوى بان دعوى الم عرف بكسر الراء لان من عرف شيئا بفهوم فانه ادعى ضمنا ان هذا الشيء معرف بفتح الراء في الواقع بهذا المفهوم يعني يصح تعريفه به فان صرح بكون ذلك التعريف حدا او اشار اليه فذلك دعواه ايضا فلا يصح معارضة الحدية اذ الم عرف بكسر الراء لم يدع الحدية حتى تعارض (١٩ قوله ما عرفه الم عرف معرفا الاول بكسر الراء والثاني بفتحها) (١٩ قوله معرفا بما ذكره يعني صحيحا تعريفه بما ذكره بان كان حقيقة او لازم حقيقة او كان معناه الموضوع له او لازم معناه الموضوع له فتأمل (١٩ قوله بطل كون تعريفه حدا كما زعمه اي كونه حدا تاما بحسب الحقيقة و بطلانه اما بطلان حديثه او بطلان تمامه او بطلان كونه بحسب الحقيقة) (١٩ قوله فلا يصح معارضة حديثه وذلك لان الم عرف لم يدع حدية تعريفه حتى تعارض فللم عرف ان يقول حينئذ معارضتك هذه باطلة لانها معارضة لدعوى معدومة لاني لم ادع حدية تعريفى بل افتريتها على ثم عارضتها او يمنع التعارض مستندا بتحرير تعريفه وهذا سيجي في الرسالة (١٩ قوله وان اراد المعارض معارضة يقول الفقير صحة السؤال المذكور في هذه الرسالة في تعريف علم المناظرة معارضة لصحة التعريف المذكور وحاصل الجواب هناك منع كون تعريف المعارض تعريفيا بحسب الحقيقة (٢٠ قوله يبطل تعريفه يعني يبطل التيقن بصحة تعريفه كما نبهنا على مثل ذلك في الحاشية سابقا (٢٠ قوله على مقدمتين احدهما ما عرفه الم عرف معرفا بما ذكره المعارض والاخر كونه معارضا للتعريف الاول فقررهنا ما بعد قولنا وان اراد المعارض معارضة صحته الى قولنا ثم اعلم (٢٠ قوله ما خوذ من كلمات السيد الشريف في شرح المواقف مع استعانة ببعض الرسائل قال شارح المواقف يتجه على حد المعارضة ويقال هذا معارض بذلك

فان سلم الحاد الحد الثاني بطل حده اذ لا يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان و الا فلا اذ لا تعاند بين مفهومى هذين الحدين بل كل منهما مفهوم على حدة انتهى اراد من هذين الحدين ذكرهما في ذلك الشرح وهما غير متعاندتين في الواقع واراد من التعاند التباين وذلك في بعض الرسائل كلام شارح المواقف هنالك ففسر قوله فان سلم الحاد الحد الثاني بقوله اى حديثه له فعنى قوله بطل حده على ذلك التفسير بطل حديثه حده ثم علل في تلك الرسالة قول ذلك الشارح اذ لا تعاند بين مفهومى هذين الحدين بقوله لجواز ان يكون احدهما حدا والاخر رسما وانما التعاند بين حديثيهما لشيء واحد انتهى (٢١) قوله كالملون فانه جنس للأسود والاحمر وغيره لانه تمام المشترك بين الاسود والاحمر مثلا ونوع للمكيف لان المكيف جنس يشتمل الملون وغيره كالشموم المكيف بكيفية الشم والمطعم المكيف بكيفية الطعم وغيرهما من المكيفات وفصل للمكيف لانه تميز المكيف عن اللطيف بناء على ان الكيف هو الجسم الملون واللطيف هو الجسم الغير الملون كالهواء مثلا وخاصة للجسم لان المجردات عن المادة كالعقول والنفوس لالون لها وعرض عام للحيوان لشموله الجمادات ومحصل الكلام ان بين هذه الاقسام تمايزا وتغايرا بحسب المفهوم لاتباين بحسب الذات والامتصاص في شيء واحد كذا حقق في موضعه (٢١) قوله ولا يضره تصادقها في شيء ان قلت ما الفرق بين تداخل الاقسام وتصادقها قلت معنى الاول ان يكون بعض الاقسام بجميع افرادها داخلا في البعض الاخر بان يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا اذا لخاص داخل في العام كما اذا قلت الجسم اما حيوان واما انسان واما التصادق فهو ان يصدق الاقسام على شيء وهو اعم من ان يدخل بعض الاقسام بجميع افرادها في الآخر كالمثال السابق ومن ان لا يدخل كذلك بل كان بينهما عموم من وجه كما اذا قلت الحيوان اما انسان واما ابيض لكن الظاهر ان يحصر التصادق بحسب العرف بالثاني وان كان اعم بحسب

اللغة ثم ان التداخل والتصديق قد يكونان بين بعض الاقسام وقد يكونان بين جميعها بان يدخل في واحد البواقي وبان يصدق الجميع على شئ ثم ان التصديق للمشاركة دون التداخل اذ لا يمكن ان يدخل الشئ فيهما دخلا فيه وظهر من تقريرنا انه قديمتر من ايضا على التقسيم الاعتباري بان الاقسام فيه متصادقة (٢١) قوله ثم اعلم الى قوله فاش كذا قاله السيد الشريف في حاشية شرح مختصر الاصول وقوله فاش الخ صرح به الشريف في حاشية شرح لمطالع (٢١) قوله من قبيل وضع قيد المقسم مكان القسم ان قلت ليس الناطق حيوانا وكذا الصاهل وليس ذلك التقسيم كما ينبغي من تقسيم الكلمة الى الاسم والفعل والحرف قلت لا اذ الحيوان ليس جزءا من مفهوم الناطق والصاهل اذ يفهم ما هما شئ له النطق وشئ له الصهل وان كانا حيوانين في الواقع وبالجملة انهما اعمان من الحيوان بحسب المفهوم واخصان منه بحسب الصدق بخلاف تقسيم الكلمة الى اقسامها الثلاثة فان الكلمة داخلة في مفهومها (٢١) قوله اذ الكلمة معتبرة الخ واذا قال عصام الدين هناك ويظهر لك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره من قوله وهي اسم وفعل وحرف في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن باحدا لازمة الثلاثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك انتهى (٢١) قوله وقنيستدل الخ ذلك السيل من كب من منفصلة صغرى وحليات بعدد اجزاء الانفصال وبيانه في تصديقات شرح الشمسية (٢٢) قوله بكل من نوعيه صرح به السيد الشريف في حاشية شرح مختصر الاصول (٢٢) قوله نوعيه وهما تقسيم الكل الى جزئياته وتقسيم الكل الى اجزائه (٢٢) قوله وان لم يكن بحرف التريد كقول ابن الحاجب وهي اسم وفعل وحرف فان المفصو به التقسيم والحصر كما اشار اليه الجامي (٢٢) قوله صرح به البعض وهو عصام الدين صرح به في حاشية شرح الجامي عند قول المص وهي اسم وفعل وحرف (٢٢) قوله كما يرمى اليه وجه الابعاد انه عم الحصر الاستقرائي الى نوعي التقسيم وسكت

عن التعميم في الحصر العقلي ووجوده في تقسيم الكلي الى جزئياته
 قطعي فلما سكت عن التعميم الى النوع الاخر اشعر بعدم وجوده فيه
 ووجه آخر ان التردد لا يمكن في تقسيم الكل الى الاجزاء اذ لكل
 لا يتحقق مع كل واحد من الاجزاء (٢٣) قوله بتبيينه اي اذا كان الحصر
 بديهيا خفيا او برهانا اذا كان نظريا (٢٣) قوله الابار جاعه الى تقسيم
 الكلي الخ يوحى اليه كلام العنصر في شرح مختصر الاصول حيث
 قال عند قول المص ويختصر المختصر واعلم ان الحصر في مثله استقرائي
 فن رام حصر اعقليا فقد ركب شططا الا ان يقصده ضبط تعليل
 الانتشار وسهل الاستقراء فيقال ما يتضمنه الكتاب اما مقصود بالذات
 اولا الى آخره (٢٣) قوله المسمى يعني في حاشيته على حاشية السيد الشريف
 على شرح مختصر الاصول (٢٣) قوله على ما اشار اليه السيد الشريف يعني
 اشار اليه في بعض منتهوات حاشيته على شرح مختصر الاصول قال هناك
 ما ملخصه ان حصر العلم في اجزائه استقرائي وحصر كتاب مؤلف
 فيه في ابوابه حصر العلم في اجزائه بادعاء موافقة ابواب الكتاب
 اجزاء العلم فالحصر حينئذ استقرائي (٢٤) قوله وهو ظاهر بمنزلة
 البديهي اذ كل احد يعلم ان المستقرء يعلم المقسم اولا بدون العلم بعدد
 اقسامه ثم يحصل له العلم بعدد اقسامه بتكلف الاستقراء ومضامع
 المركب يعلم المركب مع العلم بعدد اقسامه (٢٤) قوله المقسمة احتراز
 من القيد المقوم فانه معتبر في المقسم فاذا قسمنا الانسان الى الانسان
 الروحي والى الانسان الزبني مثلا فالرومية والزنجية قيدان مقسمان
 للانسان واما النطق فهو القيد المقوم له (٢٥) قوله لا حاجة وذلك لعدم
 لزوم انفساد المذكور في الاعم من وجه (٢٥) قوله في الاقسام مطلقا يعني
 سواء كان القيود فيها اخص مطلقا من المقسم او اعم من وجه منه
 (٢٥) قوله اليها اي الى الناطق والضاحك (٢٥) قوله مفهوم الشيء من قبيل
 شجر الاراك اي المفهوم الذي هو مفهوم الشيء (٢٥) قوله كالاسم الذي
 الخ وكان الناطق والصاهل اذا ذكر في تقسيم الشيء (٢٥) قوله كان الناطق
 وكقول ابن الحاجب لانها اما ان تدل فهي في تقدير لا كلمة ذات دلالة كما
 صرح به ٧ (قوله في تقديره هو واحد وجوده التقديرات هناك في شرح الهندسي

بقوله عند قول ابن الحاجب ر قد علم بذلك أي بوجه حصر الكلمة
 (٢٦) قوله فأنامل وجهه إشارة إلى الاعتبارين أحدهما اعتبارين أن يراد
 بقوله لأنها أمان تدل الخ لأنها منقسمة إلى كلمة دلت والاعتبار
 الآخر أن يراد به لأنها منحصرة في كلمة دلت (٢٧) قوله وإن علم فيهما
 وبالجملة أن نفس التقسيم وإن أفاد نفس التعريف لكن لا يفيد
 أن هذا الشيء معرفاً بذلك ما لم يقرن بشيء خارج عنه وهو الجمل المذكور
 (٢٧) قوله مبيناً كتقسيم الإنسان إلى الفرس والزنبجى (٢٧) قوله نفس
 المقسم كتقسيم الإنسان إلى البشر والزنبجى وتقسيمه إلى الضاحك
 والزنبجى (٢٧) قوله ولا يلزم أن يكون قسم الشيء في الواقع الخ عبارة
 القوم هكذا يلزم أن يكون قسم شيء قسماً منه وقد فسر السيد
 الشيرازي في حاشية شرح الشمسية بما ذكرته (٢٧) قوله وقد يجتمع الفسادان
 كتقسيم الإنسان إلى البشر والفرس (٢٧) قوله نعم من وجه من المقسم
 كتقسيم الإنسان إلى الأبيض والزنبجى وهذا بحسب الظاهر والافاق قسم
 هو الإنسان الأبيض وهو أخص مطلقاً من الإنسان (٢٦) قوله أخص
 مطلقاً من بعض الخ سواء كانا متمايزين بحسب المفهوم كتقسيم
 الإنسان إلى السكاتب بالقوة والضاحك بالفعل أو غير متمايزين كتقسيم
 الحيوان إلى الإنسان والإنسان الرومي فإن المفهوم الأول داخل
 في المفهوم الثاني فهما غير متمايزين (٢٧) قوله وإن كان أخص من وجه
 كتقسيم الكلى إلى أقسام الخمسة المذكورة في كتب المنطق فإنها
 متصادقة في شيء واحد كما لماون (٢٨) قوله لكن يدل البرهان أو التنبه
 على بطلانه فإذا لم يدل أحدهما على بطلانه بطل الحصر القطعي
 سواء دل أحدهما على جوازه أولاً (٢٩) قوله هي كبة من منفصلة
 إلى آخره وتقريرها أن التقسيم أمامقارن يكون مورداً لقسمه مأخوذاً
 من حيث تحققه في هذا القسم دون القسم الآخر وأمامقارن بكونه
 مأخوذاً من حيث تحققه فيهما جميعاً والاول باطل والثاني باطل
 ينتج أن التقسيم مقارن بالباطل وكل ما هو مقارن بالباطل فهو باطل
 فالتقسيم باطل (٢٩) قوله بانتفاء التباين أي بين الأقسام وهو شرط الرابع

(٢٩) قوله فلم اظفراه اما الجواب بمنع بطلان اللازم في صورة المساواة
 فيشير اليه المنقول عن بعض الافاضل من جواز التساوي بين الاقسام
 والمقسم في القسمة الاعتبارية واما الجواب بمنع بطلان اللازم
 في صورة العموم من وجه بين الاقسام فقد صرح به في شرح المطالع
 عند تقسيم الكل الى اقسامه الخمسة (٣٠) قوله اما دة كزه يعني خارجة
 عن الاقسام داخلة في المقسم وهذا الوجه من الاعتراض بعدم جميع انواع
 التقسيم (قوله يجوز العقل الواسطة اعني تجوزها بمجرد ملاحظة مفهوم
 القسمة في الحصر العقلي و بلا حطة ٤ الدليل الخارجي في الحصر
 القطعي حتى لو لم يجوز العقل الواسطة بالنظر الى الدليل الخارجي
 بل بالنظر الى مفهوم القسمة فقط لا يبطل الحصر القطعي بل يبطل
 به الحصر العقلي ٤ (قوله في الحاشية بملاحظة الدليل الخارجي يعني
 لا يمنع الدليل الخارجي جواز الواسطة سواء دل على جوازها او لا
 وهذا كتجوزها بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة في الحصر العقلي فان
 معناه ان لا يمنع مفهوم القسمة جواز القسمة لانه لا يدل على جوازها
 وذلك ظاهر (٣٠) قوله بقرينة استدلاله ليس معناه ان زعم السائل
 بهذه القرينة بل معناه ان نطن ان السائل زعم كذا بهذه القرينة
 فالقرينة مدار لظننا زعم السائل كذا لمدار لزعم السائل كذا
 (٣٠) قوله بمنع تحقق المادة وذلك لكون تحققه بديهيا خفيا او لكون
 شيء من مقدمتي دليله نظريا فاعرف ذلك (٣٠) قوله اذ ليس النقل
 الخ فهنا مطوى وهو ان المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل
 (٣٠) قوله وكان القائل توهم الخ ان يعني المراد من الدليل في تعريف المنع
 الدليل الاصولي وهو يشمل المفرد والمركب ولقول وما ليس من جنس
 القول كالعالم لا الدليل المنطقي وهو ما تركب من الاقوال (٣٠) قوله كما
 اشار اليه بعض الشارحين هو عصام الدين في شرحه لآداب العضدي
 (٣٠) قوله عن الكل اي عن طلب الدليل على النقل بما يشتق من لفظ
 المنع او بغيره وعن ابطاله وعن اثبات نقيضه اما اذا كان هذا
 الاثبات جوابا عن طلب الدليل وهو يشبه اثبات المقدمة المتنوعة

واما اذا كان جوابا عن ابطال النقل فهو يشبه معارضة انقش
واما اذا كان جوابا عن اثبات نقض النقل فهو يشبه المعارضة
على المعارضة (٣٢) قوله فلا يتوجه عليه اى على ذلك المنقول وهو
الموافق لما سيجي من قوله فينتد يتوجه على المنقول الخ ومن قوله
فلا يتعاق بشي منها مؤاخذة او على الناقل كما هو المناسب
بقوله الا تني فينتد يتوجه عليه ما يتوجه على المعلن الا
ان يقال المضاف محذوف والتقدير على دعوى المعلن فافهم
(٣٢) قوله سواء كان المنقول حينئذ نصديقا الخ وبالجملة ان التصديق
ياتزم صحته بالاستدلال وبان يقال هذا المنقول صحيح واما التعريف
والتقسيم فلا يلزم صحتهما بالاستدلال (٣٣) قوله الا اذا التزم صحة هذا
الدليل كذا قاله الشارح الحنفى وامل الالتزام المذكور بان يقول هذا
الدليل او بان يستدل على كل واحد من مقدماته صحيح (٣٣) قوله
بعض الشارحين هو العصام في الآداب العصرية (٣٣) قوله ولا يمنع
اى لا يستعمل لفظ المنع فيهما كذا فسر ابو الفتح (قوله بعض الشارحين
بان استعمال الخ هو عصام في شرحه للآداب العصرية (٣٣) قوله فيهما
اى في النقل والمدعى (٣٣) قوله لا يتوجه عليه طلب الدليل الخ لانها مدالة
فطلب الدليل عليها مكابرة (٣٣) قوله وقيل ان الاستدلال الخ قائله محمد
الهادى في حاشية الاوعية نقله عن المقدمات البرهانية (٣٤) قوله الى
القدح فى المدعى الخ لان الدليل اذا لم يثبت يكون المدعى غير ثابت
(٣٤) قوله وبالعكس الخ لان عدم ثبوت الدعوى يستلزم عدم ثبوت
الدليل لان الدعوى لازم وانشاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم (٣٤) قوله
واورد عليه نظرا بان يمكن الخ اقول على ان ذلك واقع فى كلام
المحققين حيث يقتضون على قواهم بعد تقرير الدليل وفيه نظر
كما سيأتى التصريح به (٣٤) قوله يحتاج الى دليل الخ المراد من الدليل ما يعم
التبني ان قد يكون بطلانه بدنهيا خفيا (٣٧) قوله لا يزعم مساراته الخ
كذا صرح به فى بعض التعليقات على حاشية شاه حسين (٣٧) قوله اخص
او اعم يعنى اخص مطلقا او اعم مطلقا منه او اخص من وجهه او اعم

من وجهه منه فالانفصال لمنع الخلو فقط وفي تلك الصور الثلاث يكون النسبة بين السند الاخر وبين السند المذكور عين النسبة بين السند الاخر وبين تقيض المنوع لان الاخص او الاعم مما يساويه الشيء اخص او اعم من ذلك الشيء فليأت مل لفظن (٣٧ قوله لان الاخص من الاعم الخ كما ان الفرس اخص من الحيوان الذي هو اعم من الانسان مع ان الفرس ليس اخص من الانسان بل مباين له ٢٨ قوله المذكور سابقا الخ وهو قولنا لم لا يجوز ان يكون متعبا بالفعل (٣٨ قوله بعض المحشين المراد منه شاه حسين (٣٨ قوله آية كون السند المذكور يعني السند المفيد في الواقع المستلزم لتقيض المقدمة المنوعة فلا يرد ان عند وجود السند الاعم من وجهه يمكن ان يوجد سند اخر اعم من وجهه ايضا ومباين للسند المذكور كما اذا قلت لمنع انه لا انسان لم لا يجوز ان يكون ابيض لم لا يجوز ان يكون اسود (٣٨ قوله كما سبق في مثال السند الاعم مطلقا فان الجسمية اعم مطلقا من الحيوانية واعم من وجهه واخص من وجهه من اللاحوية لا افتراق الجسمية عنها في الحيوان وافتراق اللاحوية عنها في الجوهر افراد واجتماعهما في الحجر (٣٨ قوله والتسم الثاني ما يكون اعم مطلقا من عين المنوع ايضا وهو السند الذي لا يتحقق عين المنوع ولا تقيضه الاعم تحققة وقد يتحقق ذلك السند بدون عين المنوع وتقيضه ان قلت كيف يتحقق بدونهما مع ان التقيضين لا يرتفعان فلا يتحقق السند الاعم احدهما قلت معنى تحققة بدونهما انه يتحقق بدون عين المنوع مع تقيضه ويتحقق بدون تقيض المنوع مع عينه وليس المراد انه يتحقق بدونهما معا حتى يتوقف على ارتفاع التقيضين وانما يلزم ان يراد ذلك ان لو اريد اعينته من مجموعهما من حيث المجموع وليس كذلك بل اعم من كل منهما (٣٩ قوله كما سبق في مثال السند الاعم من وجهه فان الابيض كما انه اعم من وجهه من الحيوان وهو ظاهرا اعم من وجهه ايضا من اللاحويان لتحقيقهما في الحجر الابيض وافتراق الابيض منه في الحيوان الابيض وافتراق اللاحويان منه

في الحبر الاسود (٣٩ قوله خفاء الممنوع اشعار اليه ابو الفتح نقلا
عن البعض (٤٠ قوله لما قال ابو الفتح وربما يقال الخ وبعد نقلا قال وفيه
ان الظاهر ان السند من قبيل التصديقات وخفاء المقدمة من قبيل
التصورات فاعتبار النسبة بينهما ليس ٥ على ما ينبغي اللهم الا ان يرجع
خفاء المقدمة الى القضية على ما لا يخفى انتهى اقول بل ينبغي
ان يرجع السند الى التصور الذي مضمون القضية بل اكثر الا سائدا
كذلك كقولهم لجواز ان يكون كذا (٥ قوله في الحاشية ليس
على ما ينبغي لم يقل لا يصح لصحة ذلك لان النسبة ليس الا باعتبار
التحقق ولا مانع من ان يقال كلما تحقق هذا التصور تحقق هذا
القضية مثلا ويراد تحقق صحة انتفاءها ولا حاجة الى هذا التأويل
في قولنا كلما تحقق هذه القضية تحقق هذا التصور ويحتاج في قولنا
كلما تحقق تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية في الثاني ولا حاجة
الى التأويل اصلا عند كون المتسبين تصورين فظهر وجه قولي
بل ينبغي ان يرجع السند الى التصور (٤١ قوله اعم مطلقا من نقيض الممنوع ٩
انه كلما تحقق نقيض الممنوع في الواقع تحقق السند الاول وهو كون
عينه غير ثابت عند المانع ببرهان لان البرهان لا يقوم الا على الحق
اثبت وليس كلما تحقق السند الاول تحقق نقيض الممنوع في الواقع وهو
ظاهر ٩ (قون نقيض الممنوع المراد من نقيض الممنوع ثبوت النقيض في
الواقع لا ثبوته عند المانع و هكذا في جمع ما سيأتي في هذا
انفصال فلا تغفل ومعنى اعميته مطلقا من نقيض الممنوع انه
كلما صح (٤١ قوله والسند الثاني اعم من وجهه الخ وذلك لانه
قد يتحقق السيد الثاني والنقيض في الواقع وذلك ظاهر وقد يتحقق
النقيض في الواقع بدون السند الثاني وهو كون عينه غير ثابت
بدليل عند المانع بان يكون عينه ثابتا عنده بدليل قاسد وقد يتحقق
السند الثاني بدون النقيض وذلك ظاهر (٤١ قوله ثلث احتمالات
العموم والخصوص من وجه من النقيض والعموم المطلق والمساواته
(٤٢ قوله يؤيدان المنع فلو كان السند اعم من وجه من نقيض الممنوع

واخص مطلقا من الخفاء كما سبق مثاله واستد به المانع واعتراض
عليه الممثل بان هذا السند لا يؤيد المنع لان بينه وبين المنع عموما
وخصوصا من وجه يدفعه السائل بانه مؤيد للمنع لانه اخص مطلقا من
الخفاء (٤٢) قوله لا يكون مساويا اذ لو كان مساويا لنتقضها لزم ان يكون اخص
من وجه من الخفاء والمفروض كونه اخص مطلقا (٤٢) قوله من ابطال بعض
الاسانيد التي هي اعم الخ وهو السند الذي يكون اعم مطلقا من نقيض المقدمة
المتنوعة انه اعم مطلقا من خفائها وهذا وجه التدبر (٤٣) قوله عند المانع ظرف
لخفائها (٤٣) قوله وسيأتي بيانه في الفصل الثاني من المقالة السادسة (٤٣) قوله
كما سبق اي في الفصل الثاني من فصول هذه المقالة (٤٣) قوله بعض المحشين
هو محمد الهادي قاله في حاشية الالوعية (٤٣) قوله محش اخر وهو شاه حسين
(٤٤) قوله كما صرح به البعض هو عصام عند قول الجامي المعنى ما يتعلق به
القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره (٤٥) قوله والتابع لا يوجد من حيث
هو تابع الخ فاقيد يعتبر في النتيجة فالنتيجة هو قولنا انهما لا يوجد ان
من حيث هما تابعا ان بدون متبوعهما (٤٥) قوله عين المدعى كما اذا قلنا
بعض الحيوان انسان لان بعض الحيوان ناطق وكل ناطق انسان
(٤٥) قوله او ما ينعكس اليه كما اذا قلنا لاثبات الدعوى المذكورة لان كل
انسان متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة فهو حيوان ينتج ان كل
انسان حيوان وهو ينعكس الى قولنا بعض الحيوان انسان (٤٥) قوله
او الاخص مطلقا من احدهما اما الاخص من المدعى فكما اذا قلنا
لا ثبات الدعوى المذكورة لان بعض الحيوان ناطق اسود وكل
ناطق اسود فهو زنجي ينتج ان بعض الحيوان زنجي وهو اخص
من المدعى واما الاخص مما ينعكس اليه فكما اذا قلنا لاثبات قولنا
لا شيء من الانسان بحجر لان كل حجر جاد ولا شيء من الجماد بحجر
ينتج لا شيء من الحجر بحجر وهو اخص من قولنا لا شيء من الحجر
بانسان وهو ينعكس الى قولنا لا شيء من الانسان بحجر (٤٥) قوله اخص من
المدعى ايضا لان عكس الشيء مساو له واخص منه (٤٦) قوله ولعله اراد الخ

مبنى هذا الترجي ان ابا الفتح قال عند قول الشارح الحنفى يدل على ان الكلام صفة ثابتة لله تعالى الى آخره وعلى الاول الكبرى مسلمة والاستلزام ممنوع ولا شك ان مراده من الاستلزام هناك التقريب (٤٦) قوله كما اشار اليه ابو الفتح اى عند قول الشارح الحنفى يدل على ان الكلام صفة ثابتة له نعم (٤٧) قوله وفى قوله تعيين هو وضع الغلط خفاء وفيه نظر آخر وهو انه غير جامع لخروج حل ليس بتعيين منشأ الغلط وسببى بيان ذلك الحل فى قوله ثم اعلم ان المعلن قد يستدل على غلطه المبني على اشتباه شئ باخر الخ (٤٩) قوله يلزم عدم اللازمة على تقدير وجودها وهو باطل ان قلت هذه اللازمة لم توجد فى تقرير المسعود اذ المذكور فى تقريره ليس الاقوله اما انه لا سبيل الى كون الزوم معدوما فى الخارج فلانه لا فرق بين اللازمة العدمية وعدم اللازمة قلت هو اقتصر من الدليلى على ذكر استثناء عين المقدم من التالى (٥٠) قوله اذا ذكر بطريق القطع يعنى وذكره كذلك شائع فى مباحث النظر (٥٠) قوله لا ينتج مع المقدمة المطوية الاجواز النقيض فاذا قلنا ان كانت الشمس مطالعة فانهار موجود لكن الشمس يجوز ان تكون مطالعة ينتج يجوز ان يكون النهار موجودا واما تقرير الاول فيجوز ان يقال وهو يجوز ان يكون متفسا وكل متفس حيوان ينتج انه يجوز ان يكون حيوانا ويجوز ان يقال وكل ما يجوز ان يكون متفسا يجوز ان يكون حيوانا (٥١) قوله هذا مبنى اى المنع عند الحكم بالفساد (٥١) قوله بان يورد على دليله المناقضة يعنى مثالا لان حكم النقص كذلك واما المعارضة فهى ليست بتعرض للدليل بل هى اثبات خلاف المدعى وسببى فى بحث المعارضة (٥١) قوله قال شاه حسين ما ملخصه الخ هذا بمنزلة الاستثناء من قول المسعود ولا يتعرض للدليل الغاصب قبل اثبات المقدمة المنوعة لانه لا يلزم من شئ منها الخ لان التعرض لدليل الغاصب يعنى النقص والمناقضة وان اقتصر المسعود على التصريح بالمناقضة (٥١) قوله اذا كان ابطاله راجعا الى اثبات المقدمة المنوعة وذلك بان يكون دليل الغاصب مساويا لنقيض المقدمة المغصوب فيها او اعم من نقيضها

(٥٢) قوله بعض الافاضل هو عصام الدين قاله في شرح الآداب العنصرية
 (٥٢) قوله الذي هو ملزوم وهو السند المساوي للتقيض او اخص منه
 فان الاخص وان لم يلزم من ابطاله اثبات المقدمة الممنوعة لكن لا بد
 من دفعه لئلا يعارض المقدمة (٥٢) قوله لا يجب دفعه على المعال هذا
 يفيد ان الاصطلاح على انه لا يجب دفعه على المعال مستحسن لكن
 لا يفيد ان ترك التعرض لدليل الفاصب وسند المانع مستحسن وهو
 ظاهر فاسبق نقله عن الحاشية الاووية من حسن عدم التعرض له
 ففيه نظر بل الظاهر ان التعرض له احسن من تركه لانه وان جاز ترك
 التعرض له لكن التعرض بدفعه ولا شك في حسن دفع ما يورد
 في المقابلة حقيقة وان وقع الاصطلاح على انه ليس في المقابلة (٥٢) قوله
 لا يجب دفعه على المعال ونضم اليه قولنا وكل ما لا يجب دفعه على
 المعال فالاصطلاح على انه لا يجب دفعه على المعال مستحسن وهذا
 الجواب معارضة (٥٤) قوله ويستسمع توضيح هذا النوع من الجواب
 وملخص ما سيأتي انه منع الكبرى القائلة بكل دليل هذا شأنه ففاسد
 هذا عند من لا يجعل عدم المانع من ثبوت الحكم في مادة الجريان
 جزءاً من الدليل ومنع للجريان عند من يجعله كذلك فملخص الدليل
 عند من يجعل عدم المانع جزءاً وكل ما هو خلاف وظيفة فهو ليس
 بسموع ان لم يمنع مانع عن عدم سماعه (٥٤) قوله من ثبوت الحكم وهو
 عدم السماع (٥٥) قوله من اربعة فصول الفصل الاول في بيان
 ابطال المنع والفصل الثاني في بيان ابطال السند والفصل الثالث
 في بيان انتقال المعال الى دليل آخر والفصل الرابع في بيان انتقال
 المعال الى بحث آخر ولما كان امر اثبات المنوع اولا ظاهرا لم نضع له
 فصلا (٥٦) قوله ويطوى سائر المقدمات وتقريرها المراد من المقدمة
 هذا المعنى فهي حيثئذ بديهي وكل بديهي فهو باطل المنع وكل
 باطل المنع فهو ثابت ووجه التدبر هذا (٥٦) قوله بتحرير بعض اجزاء
 الدليل والظاهر ان الحد الاوسط لا يتصور تحريره جوابا عن منع
 التقريب وانما يحزر جوابا عن الحد الاصغر او الحد الاكبر كما اذا قلت
 هذا انسان زنجي لانه ناطق اسود وكل ناطق اسود فهو زنجي

فيمنع التقريب لان الـليل يتيج ان هذا زبخي وهو اعم من الانسان
 الزبخي لان الزنج اسم لقطر من الارض فالفرس المتولد فيه زبخي
 ايضا فيجيب عنه بتحرير الكبرى بان المراد فهو انسان زبخي وعليه
 ففس (٥٨) قوله يستلزم ثبوت الآخر هنا بحث وهو ان المساواة اعم
 من الزوم اذ التساوي قد يكون على سبيل الدوام بلا ملازمة بينهما
 فيحتمل ان يكون تساوي السند كذلك فالصواب ان يقال ثبوت
 احد المتساويين لا ينفك عن ثبوت الآخر وانتفاءه عن انتفاءه لكنا
 اخترنا لفظ يستلزم بناء على ما هو التحقيق من ان الدوام لا ينفك
 عن الزوم كما صرح به ابو الفتح يعني ان الحكم بوجود الدوام بدون
 الزوم لا انتفاء الزوم فيه في الواقع بل لانتفاء العلم عنشأ الزوم لكنا
 نقطع اجمالا بان فيه لزوما (٥٨) قوله السند الاخص كما اذا قال لمنع الدعوى
 المذكورة لم لا يجوز ان يكون ناطقا (٥٨) قوله بل بيان عينه البتة وذلك
 لان الاخص مطلقا من نقبض شيء اذا تحقق تحقق نقبض ذلك الشيء البتة
 فاذا جامع ذلك الاخص عين ذلك الشيء في مادة لزم اجتماع النقبضين
 (٥٨) قوله اعم من وجهه كما اذا قال المانع لمنع الدعوى المذكورة لم لا يجوز ان يكون
 جسما (٦٠) قوله ان كان مفيدا وانما قلنا كذلك لان في فائدته له بحثان وقد
 سبقت الاشارة اليه في الفصل الاخير من فصول المقالة الاولى (٦١) قوله
 من لوازم نقبض الممنوع انما يكون من لوازمه اذا كان مساويا له
 او اعم مطلقا منه فان العام لازم للخاص بدون العكس (٦١) قوله بان كان
 اخص منه يعني مطلقا ان قلت السند الذي لا يلزم نقبض الممنوع
 لا ينحصر في الاخص مطلقا اذ المبين والاخص من وجه غير لازم ايضا
 قلت هذا السند للمانع الاول ويبعد منه ان يعترف بكون سنده
 الاول اغوا (٦١) قوله لكن المقدم حق فابطال السند استثناء عين المقدم
 مع الاستدلال عليه (٦٢) قوله واما بابطال الخ ان قلت اليس يمكن اثبات
 تلك الملازمة اولا بدون واسطة ابطال السند قلت ذلك الاثبات
 من وظائف المعامل يأتي به اذا امكن لكن لم يمكن في هذه
 المناظرة اثبات الملازمة الممنوعة الا بواسطة ابطال السند والله اعلم
 (٦٢) قوله بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لما سيأتي ان مراده المنع

مع السند (٦٣) قوله كلام السائل وهو ٦ قوله هذا الابطال كلام على
السند وهو غير مفيد (٦٣) قوله حيث ذاك اي حين كونه ابطالا اللهم لازمة المطوية
(قوله اصلا يعني سواء كان السند مساويا او اخص او اعم وقوله كما صرح به
ابو الفتح يعني عند قول الشارح الحنفى وحيث يدفع بالابطال حيث قال
هناك هذا مبنى على ما اشتهر فيما بينهم من ان منع السند ليس بموجه
اصلا وابطاله موجه اذا كان مساويا لا غير انتهى (قوله حيث
اي حين لم يعتبر المسامحة كون سنده معارضا للدليل اثبات المنوع
(٦٤) قوله ان كان افترايين كقولك هذا حيوان لانه متنفس وكل متنفس
حيوان ولانه متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة حيوان وكقولك هذا
حيوان لانه ان كان متنفسا فهو حيوان لكنه متنفس ولانه ان كان متحركا
بالارادة فهو حيوان لكنه متحرك بالارادة وكقولك هذا ليس بحيوان لانه
لو كان حيوانا كان متنفسا لكنه ليس بمتنفس ولانه لو كان حيوانا كان
متحركا بالارادة لكنه ليس بمتحرك بالارادة (٦٤) قوله كما في محاجة الخليل
عليه السلام ان قال ابراهيم (ربي الذي يحيى ويميت) اثباتا لربوبيته
تعالى بالاحياء والاموات وقال عمرو انا حي واميت يريد باحيى اعنى
عن القتل فانقطع كلام اللعين فظهر بطلان حجته عند الخواص الذين
يفهمون لكن زاد ابراهيم عليه السلام دليلا لا يشبهه على احد اصلا
فقال (فان الله ياتى بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب) قال
صاحب المدارك وهذا ليس بانتقال من جهة الى جهة كما زعم البعض
لان الحججة الاولى كانت لازمة لكن لمساعد اللعين حجة الاحياء
بتجانية واحدة وقتل آخر كلفه من وجه لا يعاند ٩ انتهى اقول يعني
ليس بانتقال من حجة من بفة لان الحججة الاولى لم تزيف وكان كلام
اللعين تمويهها وليس اعتراض عمرو معارضة لربوبيته تعالى بل نقض
الدلائلها وتقريره لو كان دليلا صحيحا لزم ربوبيتى فقول صاحب
المدارك في تفسير قوله جاج ابراهيم في ربه في معارضة ربوبيته فيه
مساخطة (٩) قوله لا يعاند الظاهر انه على صيغة المجهول اي ليس
من شأنه ان يعانده احد لوضوحه في الدلالة على ربوبيته تعالى

لأنفس الانتاج (٦٧ قوله بما ذكره راي يجعل الاستثناء صفري
 (٦٨ قوله لعدليه اللام متعلق بالنقيض و يصح ان يقال ايضا لنقيض
 عدليه المتحقق على ان المتحقق صفة النقيض و فيه اشتباه وانذا
 اختيرت العبارة الاولى (٦٩ قوله كما اشار اليها اشار اليه بما سبق عنه (٦٩ قوله
 ومثال اخر الوضوء الخ هذا المثال ذكره القطب العلامة في حاشية
 شرح مختصر الاصول بناء على مذهب الشافعي (٧٠ قوله والمثال
 ظاهر وهو ان تقول في المثالين المذكورين لكنه ليس بحيوان
 ينتج انه ليس بانسان لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس
 ليست بطائمة (٧٠ قوله فمحل المغايرة من الاول نقيض التالي الى اخره
 ومن المنتقل اليه ما يتعلق بلفظ لزوم ان كان الانتقال اليه من الاستثنائي
 المتصل وما يتعلق بلفظ منافي ان كان الانتقال اليه من الاستثنائي المنفصل
 (٧١ قوله فله عمل ان ردد الخ كلام المسعود هكذا فله عمل ان يردد
 ويقول لا يخلو اما ان يكون ذلك الانحصار ثابتا ام لا فان كان فذاك
 والا يلزم من ثبوت المطلوب اعني حدوث الاعيان وهو ظاهر لانه
 اذا لم يتصف الشئ المستتبع للمكون بالكون المسبوق يجب ان يكون
 متصفا بالكون الاول وهو نقيض حدوثه بلا اشتباه انتهى (٧٢ قوله
 وهو قوله لم لا يجوز ان لا يكون مسبوقا بكون اخر وهذا هو السند
 وقوله كما في آن الحدوث لعله تنوير للسند (٧٣ قوله ولا الى السند وهو
 ظاهر وانما ذكر استطرادا وانما الشبهة في عدم انضمامه الى انتفاء
 المقدمة المتنوعة لانه مذكور في الملازمة (٧٣ قوله فلا وجه ما اشير
 اليه الخ يعني اذا كان السند واسطة في استلزام انتفاء ثلها المطلوب
 لم يكن استلزام انتفاءها المطلوب بالذات بل بواسطة السند (٧٣ قوله عد
 ما يلزم السند الموصول عبارة عن المطلوب (٧٣ قوله لازماله اي الانتفاء
 (٧٣ قوله من انتفاء المقدمة المتنوعة الخ وان كان اللازم منها مقدمة
 من مقدمات دليل المدعى (٧٤ قوله وبينهما عموم وخصوص من وجه
 لتحقيقهما في اثبات النسبة الايجابية بالاستدلال وتحقيق الاول بدون

الثاني في البديهي والنظري المجرد عن الدليل و تحقق الثاني بدون
 الاول في اثبات النسبة النسبية بالاستدلال (٧٤ قوله وصرح المسعود
 اي عند قول محمد السمرقندي مثله العالم مفتقر الى المؤثر (٧٥ قوله ومثله
 امر حاضر من التمثيل قوله هذا اي خذ هذا فلهذا فصل الخطاب (٧٦ قوله
 راجعا الى مرجع الاعتراض الاول كأن عارض الدعوى المدال ثم منع
 شيئا من مقدمات دليلها فان مرجعها الدعوى الواحدة
 (٧٦ قوله وان لم يكن راجعا الى مرجع السؤال الاول كان عارض
 الدعوى المدال ثم اعترض على بعض الفاظ الدعوى او الدليل
 بانه مخالف للقانون العربي فان مرجع الاعتراض الثاني ليس نسبة
 الدعوى الصريحة التي هي مرجع الاعتراض الاول بل مرجع
 نسبة دعوى ضمنية هي ان كلامي موافق للقانون العربي (٧٦ قوله
 امكن لا يعد ذلك الزاماً وذلك ظاهر لان اعتراض الاول لا يدفعه العمل
 بعد (٧٧ قوله كل منهما اي كل من منع المنع ومنع ما يؤيده (٧٧ قوله اعم من
 نقض الممنوع اي مطلقا او من وجه (٧٧ قوله ركيك وذلك لان ظاهر
 كلامه ان منع ذات السند غير مفيد اصلا معاته قد يفيد وذلك ان كان
 السند في صورة القطع او كان في صورة الجواز ليكن كان المنع متعلقا
 بالجواز كما سبق بيانه (٧٨ قوله ولا كلام الخ في جواب الخ رد لما قاله الحنفى
 في بعض منهواته المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل والمقدمة
 ما يتوقف عليه صحة الدليل فلا يتصور تعلق المنع بشيء من المنع
 وما يؤيده لعدم كون شيء منهما مقدمات فلا يظهر وجه قولهم
 ان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجبان اثبات المقدمة الممنوعة لانه
 يفيد جواز تعلقه اكل منهما لكنه لا يتعلق شيء منهما انتهى (٧٩ قوله
 فساد اخر تفيد الفساد بالآخر يتوقع في عبارة الحنفى والمسعود
 ايضا وفيه خفاء لانه لم يسبق ظاهرا ذكر فساد قبله ولو قلنا
 ان الخلاف في معنى استلزام الفساد بان يقال اوضح دليلك لزم ثبوت
 الحكم في المسادة الفلانية وثبوت الحكم فيه فاسد فلا وجه لافراد
 الخلاف عن استلزام الفساد الا ان يقال لما كان الغالب في شاهد

النقض التخياف حتى اقتصر بعضهم على ذكره فرد كما تخصص قبل
 التعميم (٧٠) قوله كتشكيك الرازي في لزوم يعني أنه قال لا لزوم بين
 الشئيين لأنه لو لم شئ شئاً إلى آخر ما قال مع أن وجود اللزوم
 بين الشئيين من البديهيات (٨٠) قوله كما توهم المتوهم الشارح الجني
 صرح بتوهمه ذلك في بعض منهوات شرحه وأشار أبو الفتح
 إلى فساد توهمه بكلام خلاصته ما ذكرنا بعنوان التفسير (٨١) قوله
 لكن المقدم حق الآن يعني الأرض مضيئة الآن (٨١) قوله حق الآن
 إنما ذكرت الآن توضيحاً والغالب عدم ذكره لكنه مراد البتة
 وكما تقول كلما كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة لكن الأرض
 ليست بمضيئة الآن ينتج أن النهار ليس بموجود الآن وإن اردت
 بالآن بعض ساعات الليل فينقض هذا الدليل لجريانه في مادة بعض
 ساعات النهار إذا كشفت فيه الشمس والفساد في هذا الدليل
 وفي الدليل المذكور في الأصل في كلية الملازمة واللازم من النقص
 إبطال الدليل لا إبطال الدعوى فيبقى الدعوى بلا دليل (٨١) قوله
 فلا يصح بيعها أي بيع الغائب وهذا نتيجة والكبرى مطوية
 وهي وكل مبيع مجهول الصفة عند العاقدين فهو لا يصح بيعه
 (٨٢) قوله أصلاً لا في ذاتيهما ولا في بعض صفاتيهما (٨١) قوله
 هذا أي قوله فهو خوابنا عينه أيضاً (٨٢) قوله من كلاً خصمه فكونه
 معللاً بالنسبة إلى النقص المذكور والافهو سائل بالنسبة إلى الخصم
 (٨٢) قوله بأن نقضه أي نقض ٧ الدليل الذي أورده المعلن اعتراضاً
 وإبطالا لشيء من كلام خصمه ٧ (قوله في الحاشية أي نقض مثاله أن يقول
 السائل رد المن تمسك على أن البديل في حكم تكرير العامل من حيث
 أنه المقصود بالنسبة بأن من آمن منهم بدل من الذين استضعفوا
 في قوله تعالى قال الذين كفروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم
 تعملون أن صالحاً عرض من ربه لأنسلم أن المجرور بدل لم لا يجوز
 أن يكون البديل مجموع الجار والمجرور ويثبت المعلن بأن البديل من قسم
 التابع المرفق بشأن معرب بأعراب سابقة ولا أعراب لمجموع الجار والمجرور

و ينتقض السائل بان التأكيدي ايضا جعل من اقسام التابع مع انه
 عد من التأكيدي جاء زيد وان ان زيدا قائم ويقول ما هو جوابكم
 في دفع النقص فهو جوابنا تدبر (٨٢ قوله في بعض المواضع اي في بعض
 مواضع تشكيك الرازي في لزوم (٧٣ قوله فتأمل وجهه ان الغرض الاشارة
 الى الجواب الخامس فمضى قولهم فما هو جوابكم فهو جوابنا فهو جوابنا
 الخامس اشبهتكم (٨٢ قوله بمعنى متعلق بجري ومعنى منون (٨٢ وقوله لا يجري
 صفة (٧٤ قوله قيل هو اي الطابق المحلول ضرب من الادوية يمنع الخطب
 عن الاحراق بالنار (٨٤ قوله وقد يغير الدليل المنقوض الخ وهذا
 ظاهر في دفع النقص باستلزام الفساد اذ يجوز ان يستلزم اللزوم
 الخاص الفساد دون اللزوم العام وغير ظاهر في دفع النقص
 بالتخلف اذ ما جرى فيه احد المتساويين يجري فيه المتساوي الآخر
 وما يجري فيه الخاص يجري فيه العام والتغير ليس الا باحد هما
 كما عرفت (٨٥ قوله ولا يخفى بعده بل لا يصح في استلزام الفساد اذ ما يستلزم
 الفساد فاسد البتة ولا يوجد دليل جرى فيه دليل استلزام الفساد
 ولا يكون فاسدا تدبر واما الجريان والتخلف فيجوز ان يجري
 في دليل ولا يكون فاسدا لما منع من التخلف كما عرفت فتخلف الحكم
 وهو الفساد (٨٥ قوله نقيضه او ما يستلزم نقيضه كأن يدعى المعلن
 ان هذا ليس بانسان ويستدل عليه ويقول المعارض انه انسان او ضاحك
 او رومي ويستدل على كل منهما (٨٦ قوله ويرد بالقبح عطف على سلم
 (٨٦ قوله مقابلة دليل من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله (٨٧ قوله قلبا
 ومعارضة على سبيل القلب صرح بهما المسعود صرح بالاول في تعريف
 المعارضة وبالثاني في تعريف النقص (٨٧ قوله مثل ان يقال الشيء
 الذي يكون الخ هذا القياس استثنائي تقريره ان كان وجود الشيء الذي
 استلزم وجوده وعدمه المطلوب او عدمه ثابتا ثبت المطلوب اكن احدهما
 ثابت البتة وقد قدم ابو القبح الاستثناء على الملازمة لان قوله وايا ما كان
 اشارة اليها (٨٨ قوله الدليل العقلي يعني القطعي (٨٩ قوله بعض الافاضل هو
 عصام الدين ذكره في شرحه الا داب العضدي (٨٩ قوله لان المعارضة

اي معارضة السائل (٨٩) قوله فيكفي في ردها منع كليتها يعني
لا يحتاج في ردها الى الساب الكلي الذي ادعاه القائل (٩٠) قوله ان يغير
مدعاه او يحزره كأن ظن السائل مدعى المعلن موجبة كلية فعارضه
بالسالبة الجزئية فاذا غير المعلن مدعاه الى الموجبة الجزئية او حرره
بها سقطت المعارضة والدليل الذي يثبت الموجبة الكلية يثبت الموجبة
الجزئية ايضا (٩٠) قوله او يحزره مثله ما وقع في التلخيص ان بعض
وجه التشبيه حسي وعورض عليه بان وجه التشبيه مشترك فيه
فهو كلي والحسي ليس بكلي وهذا قياس مركب من قياسين الاول
من الشكل الاول مطوى الكبرى والثاني من الشكل الثاني ينتج
لاشئ من وجه التشبيه بحسي وانما قلنا مطوى الكبرى لان قوله
فهو كلي ليس بكبرى بل نتيجة لان الضمير راجع الى وجه التشبيه
لا الى المشترك فيه واجيب عن هذه المعارضة بان المراد بكون بعض
وجه التشبيه حسيا ان افراده مدركة بالحس وهذا جواب بتحرير
المدعى (٩٠) قوله ثم انه لا يفيد حيث دلح ليس من تنمة قوله لان تلك المقدمة
حيث دلح بل هو مسألة برأسها (٩٣) قوله القياس الثاني اي ما يكون صغراه
نتيجة القياس الثاني هو القياس الثالث في القياس المركب (٩٥) قوله قالت
احداهما احدي بنتي شعيب عليه السلام (٩٥) قوله قال البيضاوي في سورة
الفصحى (٩٥) قوله استأجره اي موسى عليه السلام ليرعى الغنم (٩٥) قوله
لان قصدها اي لان قصدها الاشارة الى الصغرى وهي قولها
المقدر وهو قوي امين (٩٥) قوله بعض المحشين المراد به السعدى
(٩٦) قوله لتلقى اي لتؤثاه كذا
فسره به البيضاوي

تم طبع هذا الكتاب المستطاب * المسمى بتقرير القوانين في الاداب *
مع تمام منهواته في المطبعة العاصرية من شهر ذي الحجة



في سنة ١٢٨٩

